وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ـ معمل أسمنت كربلاء أنموذجاً

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

اميره عبود مرزه الاكرع

بأشراف

ألاستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي

1436هـ

2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

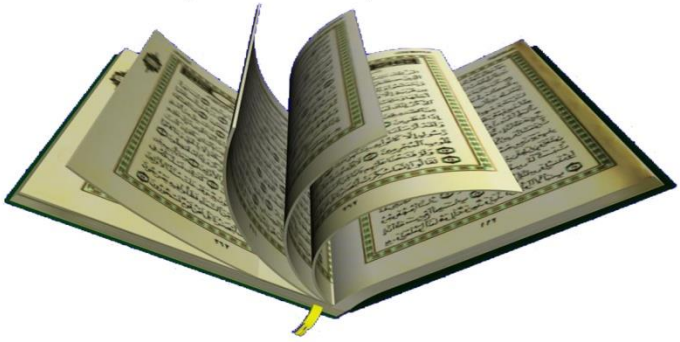

مَّثَلُ الذِينَ يُنفقونَ أَموَلَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمثَلِ حَبةٍ
انبَتتْ سَبعَ سَنَبِلَ فِي كُلِّ سُنبُلةٍ مائةُ حَبَّةٍ و اللهُ
يضَعفُ لِمنْ يَشاءُ و اللهُ وسِعٌ عَلِيمٌ

صدق الله العلي العظيم
البقرة / 261

اقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كربلاءأنموذجاً) دراسة للطالبة أميرة عبود مرزة الاكرع جرى أعدادها تحت إشرافي في قسم الاقتصاد جامعة كربلاء.

التوقيع :

الاسم : أ.م.د كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

التاريخ :

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من المشرف و المقوم اللّغوي والعلمي أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د حميد عبيد عبد

التأريخ :

اقرار الخبير اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كربلاءأنموذجاً) قد تمّت مراجعتها من الناحية اللّغوية تحت إشرافي و أصبحت بأسلوب علمي سليم خالية من ألاخطاء اللّغوية إلى حدّ يؤهلها للمناقشة و لأجله وقعت .

التوقيع :

الخبير اللّغوي : الدكتور مشكورحنون كاظم

التأريخ :

اقرار الخبير العلمي :

لقد اطلعت على رسالة الطالبة أميرة عبود مرزة الاكرع الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص ألاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كربلاءأنموذجاً) و قومتها علميا و أجد أنها صالحة للمناقشة .

التوقيع :

ألخبير العلمي : مهدي خليل شديد

التأريخ :

اقرار لجنة المناقشة:

نحن اعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على رسالة الطالبة (اميره عبود مرزه الاكرع) الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كربلاءأنموذجاً) وناقشنا الطالبة في محتوياتها و فيما له علاقة بها و نقر بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية و بتقدير ( ) .

التوقيع
أ.د علي درب كسار الحيالي
عضواً

التوقيع
أ.م.د محمد ناجي محمد الزبيدي
عضواً

التوقيع
أ.م.د كاظم سعد الاعرجي
عضواً و مشرفاً

التوقيع
أ.د عدنان داوود محمد العذاري
رئيساً

مصادقة مجلس الكلية
صادق مجلس كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار اللجنة .

أ.د عواد الخالدي
عميد كلية الادارة و الاقتصاد/جامعة كربلاء
/ /2016

الأهداء

إلى سيد الكونين,**محمد**(صلى الله عليه و آله وسلم) وأمير المؤمنين **علي**(عليه السلام) **ايماناً**.

إلى أغلى ما في الوجود ؛ وطني الجريح .... **العراق** .....

إلى ألارواح البريئة * **شهداء** * العراق جميعاً....

إلى **الروح*** التي كانت سبباً في جلوسي في هذا المكان أخي **الشهيد** ....

...عباس .... يرحمه الله....

الى روح والديّ ....أحساناً....

إلى روح الدكتور الفاضل **محسن الراجحي....** يرحمه الله....

إلى أستاذي الدكتور **كاظم سعد عبد الرضا ألاعرجي** اعتزازاً و تقديراً ....

إلى رمز الطيبة أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد , جامعة كربلاء **وفاءاً و تقديراً** ....

إلى الذي اكرمني بحنانه و بذل جهداً كبيراً لأجلي زوجي ....

....عبد المجيد احتراماً .....

إلى قُرة عيني وفلذة كبدي اللتين شاركتاني مرحلة الدراسة و إعداد الرسالة ابنتيّ .....

... نور و فرح ... حباً...

.....إلى زملائي في الدراسة ..... وفقهم الله .....

..... إلى الجميع أهدي ثمرة جهديّ.....

أميرة

شكـــر و تقدير

يقتضـي واجـب الوفاءوالعرفـان أن أتقدم بالشكر والأمتنـان,إلى أستاذي الفاضـل الاستاذ المساعد**الدكتور كاظم سعد ألاعرجي** لتفضله بالأشراف على رسالتي و مابذله من جهد علمي خلال مدة أشرافه فقد كان لملاحظاته القَيّمة وتوجيهاته العلمية ودعمه المستمر ألاثر البالغ في أنجاز هذه الرسالة فجزاه الله خير الجزاء ووفقه الله لما يحب و يرضى ....

كما اتقدم بالشكروالأمتنان , إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء لما أبدته من رعاية أبوية لطلبة الدراسات العليا وكذلك شكري وتقديري إلى رئاسة قسم الاقتصاد.

الشكر الجزيل والامتنان,لأساتذة لجنة المناقشة , رئيساً واعضاءاً لتحملهم عناء السفر وللملاحظـــات القـيّمة التـي أبـدوها والهـدف منهـا ألتقـويم والأغنـاء جـزاهم الله خيـر الجزاء...اتقدم بفائق الشكروالثناء الى **الدكتور عدنان داود العذاري /جامعة الكوفة** , لكرمه العلمـي معـي وابداء مساعدته لـيفـي تعديل وتقويم الرسالة لـه اصـدق الدعوات بالموفقيـة والسلامة.

شكري وتقديري, إلى جميع أساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, جامعـة كـربلاء, وفقهـم الله ...شـكري إلـى الخبيراللغـوي **الـدكتور مشـكورحنون كـاظم**, والخبيرالعلمي **الدكتورمهدي خليل شديد/جامعة بابل** .

الشكر والتقدير إلى (**الدكتوركاظم البطاط والدكتورصفاءعبد الجبارالموسوي**) لتوفيرهم بعض المعلومات التي تخص عينة الدراسة , وجزيل الشكروالامتنان, لمعاون عميد كلية الهندسة/ قسم الهندسة المدني, جامعة كربلاء (**الدكتورشاكر فالح شاكر**) لتعاونه معي في توفيربعض المصادر التي تخص عينة الدراسة , شكري الجزيل الى **الدكتورعلاءالسماك** ممثل الطلبة في مؤسسة الشهداء لبذله الجهد من أجل عوائل الشهداء.....

ولايفوتني أن اتقدم بالشكرالجزيل إلى كل من ساعدني وقدم لي العون من, مهندسي و مـوظفي معمـل اسـمنت كـربلاء و اخـص بالـذكر رئـيس مهندسـي المعمـل **ضـياء حميـد جعفرالطائي** و معاون مدير العلاقات العامة في شركة لافارج الفرنسية الاستاذ **محمد نـاجي محمد** ... واتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في شركة الاسمنت الجنوبية - النجف/ الكوفة_ وهيئة أسـتثمار كربلاء لتعاونهم معي .....

وعرفانا للجميل ,أتقدم بالشكرلوحدة الدراسات العليا, لكل من ألست (نغم , غيداء , رانية).

ولايفوتني, أن أشكر منتسبي مكتبة الدراسات العليا, في جامعة كربلاء, الست (سهاد , اخلاص , نهروان) لما بذلوا من مساعدة و تسهيل مهمة الحصول على المصادر و شكري و تقديري إلى منتسبي مكتبتي العتبتين الحسينية والعباسية ومنتسبي المكتبة العلوية-النجف- لتعاونهم معي لتوفير المصادرالتي تخص الدراسة.....

واخيراً ارجو قبول أعتذاري لمن فاتني أن أذكره في هذه ألسطور ألقليلة

وأن يجزيه الله عني خير الجزاء والحمد لله أولا وأخيراً.

أميرة

المستخلص :-

يُعتبرالاستثمارالأجنبي المباشر, من الظواهر المهمة في الاقتصاد العالمي المعاصر وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد ظهرت منذ اواسط القرن العشرين إلاّ أنها أخذت حيزاً مهماً في الاقتصاد العالمي خلال أواخر ألقرن العشرين من حيث تطور الافكار الرأسمالية وسيطرتها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (المعسكر الاشتراكي) وظهور فكر العولمة و سيطرة هذا الفكر على معظم دول العالم , إنّ هذه الأسباب وغيرها جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر, يتحول إلى حل مناسب لكثير من المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية, فقد عدته الوسيلة الافضل للحصول على التمويل بدلاً من القروض التي تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني ,يُعتبر الاستثمار الأجنبي في العراق ألدعامة الأساسية لتنمية القطاعات الصناعية , الزراعية ,والخدمية إن القطاع الصناعي بحاجة إلى تشريعات ,وتسهيلات ,لتطويره عن طريق الوسائل التحفيزية , والتشجيعية , وأن الحركة الصناعية في البلد بحاجة إلى خلق مناخ استثماري ملائم من شأنه المساعدة على جلب الاستثمارات الأجنبية, وأعطاء اهمية لموضوع هذه الاستثمارات لاستغلال الموارد الاقتصادية الغير مستغلة , وتوفير فرص جديدة للعاطلين عن العمل , فضلاعن نقل التكوجيا الحديثة ورفع قدرة القطاعات الأنتاجية كافة من خلال استتباب الامن , والاستقرارالسياسي والاقتصادي , وحرية تحويل ارباح المستثمرين الاجانب إلى الخارج , منطلقين من دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ,عدا النفط , لمعالجة الاقتصاد الأحادي الجانب , الريعي في العراق ؛كونه يعتمد على القطاع النفطي بنسبة 95٪ إذ إنه من غير المعقول أن يعتمد أي بلد من البلدان على مورد إقتصادي واحد في تمويل نفقاته, تناولت الدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر من جميع الجوانب الايجابية والسلبية وكذلك نظرياته ,ايجابياته ,سلبياته ,وهل يمكن الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق بدلا من القروض في نهوض الواقع الاقتصادي العراقي والقضاء على البطالة التي بدأت تنخر في المجتمع العراقي اضافة الى البطالة المقنعة في كل مفاصل الدولة ,وتناولت الدراسة وضع بعض السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى تشجيع دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى العراق واستثمارها في المشاريع الاقتصادية الحيوية التي تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى عدا النفط , وكذلك تشجيع القطاع الاقتصادي الوطني من خلال مساهمته وتشجيعه وذلك بتسهيل التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمارو المستثمر.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
المستخلص	ـــــ
المحتويات	ب- د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الاشكال	و
المقدمة	1-4
الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر	13
المبحث الاول : مفاهيم .. رؤى و حقب تاريخية	13
اولاً : مفهوم الاستثمار في الاقتصاد	13
ثانياً : الاتجاه الاستثماري	15
ثالثا : الانفاق الاستثماري	16
رابعا: شركات الاستثمار	17
خامسا: اشكال الاستثمار	18
سادسا : انواع الاستثمارات من الجانب النوعي	21
سابعا : انواع الاستثمارات من الجانب الجغرافي	21
ثامنا : نبذة تاريخية للاستثمار الاجنبي المباشر و اتجاهاته	24
1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى للمدة 1800-1914	24
2- مرحلة ما قبل الحرب العالميتين الاولى و الثانية 1914-1945	25
3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1969	25
4- الاستثمار الاجنبي المباشر في مرحلة السبعينات	27
5- مرحلة الثمانينات	30
6- مرحلة التسعينات	31
7- المرحلة الحالية (الالفية الثالثة)	32
المبحث الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر , اشكاله , نظرياته	34
اولا: اوجه الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر	34
ثانيا: مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر	36
ثالثا: العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر	37
رابعا: دوافع و مبررات الاستثمار الاجنبي المباشر	39
خامسا: اشكال الاستثمار الاجنبي تبعا لطبيعة الملكية	41
سادسا: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	44
المبحث الثالث : اثار و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	50
اولا : اثار الاستثمار الاجنبي المباشر	50
ثانيا : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	56
ثالثا : مزايا و عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر	57
أ- المزايا	57

الموضوع	الصفحة
ب- العيوب	59
رابعا : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر	61
خامسا : الشركات المتعدية الجنسية و علاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر	62
سادسا : المناطق السوقية و الحصة السوقية في العالم للشركات المتعدية الجنسية	63
سابعا : سمات الشركات المتعدية الجنسية	64
ثامنا : خصائص الشركات المتعدية الجنسية	66
تاسعا:الاستثمارات الاجنبية المباشرة و العولمة	68
الفصل الثاني : فرص الاستثمار الاجنبي في العراق	74
المبحث الاول : الاستثمار الاجنبي في العراق	74
اولا : الخصخصة	74
ثانيا: العلاقة بين الخصخصة و الاستثمار الاجنبي المباشر	76
ثالثا: الخصخصة في العراق بعد عام 2003	76
رابعا: مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	77
1- المرحلة الاولى 1970-1980	77
2- المرحلة الثانية 1980 -1990	77
3- المرحلة الثالثة 1990-2003	78
4- المرحلة الرابعة 2003-2010	79
خامسا: الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الانتاجية الاخرى عدا النفط	81
سادسا: معوقات الاصلاح الاقتصادي في العراق	82
المبحث الثاني : مسارات الفرص الاستثمارية في العراق	83
اولا : نبذة عن الثروات العراقية	83
ثانيا: سبل تشجيع عودة رؤوس الاموال العراقية المهاجرة	84
ثالثا: جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق	85
رابعا :السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشرالى العراق	87
المبحث الثالث: الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق	94
اولا : طبيعة الفرص الاستثمارية في عراق اليوم	94
ثانيا : المشاريع الاستثمارية التي منحت اجازة من الهيئة الوطنية للاستثمار (محلي - اجنبي)	95
ثالثا:الاهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للاستثمار	96
رابعا:بعض المزايا والضمانات التي جاءت في قانون الهيئة الوطنية للاستثمار 2014	96
خامسا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في كردستان العراق	100

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الاستثمار الاجنبي في محافظة كربلاء - معمل اسمنت كربلاء انموذجا	105
المبحث الاول : تطور صناعة الاسمنت في العراق	105
اولا: نشأة و تطور صناعة الاسمنت في العراق	105
ثانيا: لمحة تاريخية عن نشوء صناعة الاسمنت	108
ثالثا: طرق صناعة الاسمنت	110
رابعا : انواع الاسمنت في العراق	111
خامسا: نبذة مختصرة عن بعض معامل اسمنت العراق	112
1- معمل اسمنت بغداد	112
2- معمل اسمنت الكوفة	112
3- معمل اسمنت كبيسة	113
4- معمل اسمنت ماس - بازيان	114
5- معمل اسمنت كركوك	115
6- معمل الاسمنت الابيض في الفلوجة	116
المبحث الثاني : تطور الاستثمارات الاجنبية في كربلاء	117
اولا : مقدمة عن محافظة كربلاء	117
ثانيا: المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في كربلاء	119
ثالثا: الاستثمار في مجال الصناعة	120
رابعا : الاستثمار في مجال النقل	121
المبحث الثالث : تطور انتاج الاسمنت في كربلاء - معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات الاجنبية المباشرة	125
اولا : معلومات عن معمل اسمنت كربلاء	125
ثانيا: نبذة عن مراحل تشغيل معمل اسمنت كربلاء	126
ثالثا: الاستثمار الاجنبي في معمل اسمنت كربلاء	130
1- معيار الايدي العاملة	131
2- معيار الطاقة الانتاجية	135
رابعا:أ-حصة الدولة من الطاقة الانتاجية في شركة لافارج الفرنسية في معمل اسمنت كربلاء - ب- تكاليف الانتاج	139
خامسا: شروط العقد مع شركة لافارج الفرنسية	140
سادسا: المعوقات التي لاقت شركة لافارج الفرنسية	141
سابعا : ايجابيات الاستثمار الاجنبي في معمل اسمنت كربلاء	142
ثامنا : الاسلوب الذي تتبعه شركة لافارج في بيع الاسمنت	144
تاسعا: البيانات الايضاحية عند تعبئة الاسمنت	145

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الصادرات العالمية للفترة 1971 - 2005	29
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و الخارجة لدول مختارة لعام 2012 / مليار دولار	33
3	هيكل التجارة الدولية في الخدمات	48
4	تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشرإلى بعض الدول العربية /مليون دولار	60
5	الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (2001-2012)	89
6	أستثمارات أكبر10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر في العراق / مليون دولار (2003-2014)	91
7	بعض الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق لسنة 2013 حسب المحافظات ما عدا اقليم كردستان العراق	96
8	الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء 2015	97
9	اجمالي المشاريع المرخصة موزعة حسب القطاعات للمدة (2006-2011) في اقليم كردستان العراق	98
10	اجمالي عددالمشاريع موزعة حسب المحافظات للفترة (2006-2011)	99
11	معامل الأسمنت في العراق 2010	108
12	الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة 2000-2013	114
13	الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت كركوك للمدة 2000-2013	116
14	الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت الفلوجة للمدة 2000-2013	117
15	الفرص الاستثمارية الاجنبية في محافظة كربلاء	122
16	اهم الاستثمارات الاجنبية والعربية المباشرة في محافظة كربلاء	124
17	انتاج الكلنكروالاسمنت والمبيعات لمعمل اسمنت كربلاءللمدة 1993-2014	128
18	عدد الايدي العاملة في معمل اسمنت كربلاء قبل و بعد لافارج	133
19	الطاقة الانتاجية بعد استلام لافارج للمعمل (كلنكر-اسمنت-مبيعات)	136

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	منحني الاستثمار المخطط و الغير مخطط	20
2	اثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية	51
3	اثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النشاط الاقتصادي	52
4	المناطق السوقية و الحصة السوقية في العالم	63
5	عوامل بروز ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر	69
6	ادوات الاستثمار الأجنبي المباشر .	71
7	خطة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	87
8	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق 2007-2013 (عدد المشاريع و حجم الاستثمارات بضمنها اقليم كردستان العراق)	90
9	التوزيع النسبي للاستثمار في اقليم كردستان العراق 2006-2010	92
10	منحني الكلنكر والاسمنت لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2014	129
11	منحني المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2014	130
12	الهيكل التنظيمي لمعمل اسمنت كربلاء2015	134
13	منحني الكلنكروالاسمنت لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 2010-2014	137
14	منحني المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 2010-2014	138

الفصل الأول

الاطار أنظري للاستثمار

والاستثمار الأجنبي

ألمباشر

تمهيد :

تعتبر عملية زيادة الطاقات الانتاجية للدول وتوفير رأس المال اللازم للأستثمار الطريق الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد , والتقدم يتطلب ان يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة الأستخدام الأمثل والفعال لكافة القطاعات الاقتصادية توالت الاحداث بشكل سريع أواخر القرن العشرين , واستجدت عوامل , وظواهر عديدة ساعدت على تنامي ظاهرة الاستثمار, بصورة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر, بصورة خاصة .

لقد أخذت دول العالم ولاسيما النامية منها, تؤمن بالنتائج الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر, واخذت تسعى إلى جذبه بطرق مختلفة لتحقيق اهداف التنمية وتنفيذ برامج الاستثمار لذا تم الاستعانة برأس المال الأجنبي كونه يسهم برفع القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي, وتوليد المدخرات اللازمة للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية فضلا عن كونه مصدراً لنقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية من خلال ما تتيحه الشركات متعدية الجنسية , من امكانية الاندماج في شبكات الانتاج العالمي , ازاء التطورات المعاصرة في عولمة الانتاج , ودورها في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر .

تناول الفصل الاول : ثلاثة مباحث المبحث الاول تطرق الى مفاهيم وتعاريف للاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر مع رؤى .....وحقب تاريخية ,اما المبحث الثاني فقد تناول دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر- اشكاله ونظرياته والمبحث الثالث اهتم بآثار ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول

مفاهيـم . . . رؤى وحقب تاريخية

أولاً :مفهوم الاستثمار في الاقتصاد:

للاستثمار مفاهيـم عدة نورد منها الاتي:

الاستثمار: يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) أي الآلات والمكائن , والمعدات التى تستخدم في انتاج السلع والخدمات ولهذا فان تكوين راس المال اللازم للانتاج والذي يتم من خلال الاستثمار ينبغي ان تتوافر لتمويله مدخرات نقدية تمثل جزءا من الدخل القومي , الذي لا يتم انفاقه على الاستهلاك الذي يتحقق بشكل ادخارات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمار, اي لتمويل تكوين الاصول الراسمالية الانتاجية (1) .

والاستثمار في الاسلام هو الاستثمار الذي يتوافق مع الشريعة الاسلامية في حقيقته واهدافه واذا كان الاستثمار في المعنى اللغوي والاصطلاحي يفيد طلب الحصول على ربح المال ونمائه وزيادته بأية طريقة كانت , فانه في المعنى الشرعي مقيَّد بالطرق الشرعية والوسائل المباحة ولأهداف مقصودة في الشريعة الاسلامية (2).

كما عُرف أيضا اقتصادياً بانه توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تراكم رأس المال الجديد ورفع القدرة الانتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم(3)

(1) د.فليح حسن خلف - النظم الاقتصادية - ط1-عالم الكتب الحديث للنشر- عمان - الاردن -2008- ص349 .

(2) د.نصرمحمد السلامي - الضوابط الشرعية للاستثمار - دراسة و تطبيق - ط1 - دار الايمـــــان للنشر- الاسكندرية - مصر- 2009-ص26.

(3) د. ماجد احمد عطا الله - ادارة الاستثمار - ط1 - دار أسامة للنشر- عمان - الاردن - 2011 - ص12 .

وعرفه باحث آخر بانه " الانفاق على شراء وتكوين الاصول الأنتاجية الجديدة وزيادة المخزون من السلع الانتاجية او الاستهلاكية, وبمعنى اخر فأن الاستثمار هو انفاق قطاع الاعمال على الالات الجديدة والمباني الجديدة التي يتوقع ان تنتج دخلا في المستقبل وكذلك الزيادة في الطاقة الانتاجية (1) .

ذكر قانون الاستثمار العراقي رقم13 لسنة 2006 : الاستثمار؛ على انه (توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة للبلد) (2).

كثيرا ما يتردد مصطلح الاستثمار على الالسن ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والادارة والمالية ,وايا كان المجال الذي يُستخدم فيه فأنه كمفهموم لا يخرج عن كونه الاضافة إلى الطاقة الانتاجية أو إلى رأس المال ويراد برأس المال مايملكه الشخص أوأية جهة سواء كانت شركة اوافراد من قيم رأسمالية متغيرة او ثابتة في لحظة زمنية معينة (3) .

والاستثمارهو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحاضر املاً في الحصول على ربح أكبر في المستقبل ولكن هذا الربح غير مؤكد (4) .

ويعتقد الباحث ان التعريف الاكثر شمولاً للاستثمارهوذلك الجزء من الدخل القومي الذي لايتم انفاقه على الاستهلاك والذي يتحقق بشكل إدخارات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمارأي لتمويل تكوين الأصول الرأسمالية الانتاجية التي تسهم في رفع الطاقة الانتاجية للبلد للقطاعات الاقتصادية كافة.

(1) د. محمود حسين الوادي - مبادئ علم الاقتصاد - ط1 - دار المسيرة للنشر - عمان -الاردن - 2010,ص281.

(2) www.dorar-aliraq.net

(3) د. طلال كداوي - تقييم القرارات الاستثمارية - ط1- اليازوري للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - 2008 - ص13 .

(4)Charles P.Jones -Investment & Manegment - 9TH ED. -New Delhy - India - Replika Press -2004- P.3.

ثانيا : الأتجاه الاستثماري :

هناك من يعتقد بان تخصيص الأموال الاستثمارية يصعب معها التنبؤ بأي من الاستثمارات سوف يحقق اكبر عائد في أخر السنة قدتكون ربح او خسارة فلذلك يلجأ المستثمر إلى أن يوجه الأموال إلى أنواع متعددة من الاستثمارات لكي يقلل من الخسارة الكبيرة ولاتسيركل الاستثمارات في أتجاه واحد فبعضها يحقق نتائج وأرباح وبعضها يتعرض إلى الخسائر فتقسيم مال المستثمر هي الطريقة السليمة لتشغيل الاموال وتحقيق الربح في مشروع يعوضه عن الخسارة في المشروع الاخر(1).

ان المستثمر في القطاع الخاص يتخذ قراره استناداً إلى توقعاته عن العوائد والمخاطرة وتتكون هذه التوقعات مبنية على دراسات الجدوى و معلومات تستند على منهج رصين , تتأثر توقعات المستثمر حول العائد بالمستويات المتحققة فعلا على رأس المال في الانشطة الاقتصادية القائمة والتي تماثل ما تؤدي اليه الفرص الاستثمارية المعروضة امامه , فهو لا يَقدِم على أقامة معامل صناعية جديدة يوجد من صنفها ماهو معطل عن التشغيل او يشتغل بكفاءة واطئة ويتكبد خسائر (2) .

يتطلب تحقيق العائد المطلوب تحليل واستقراء لمجموعة من المفاهيم الاقتصادية التي تلعب دوراً في الاستثمار وهي :ـ

1- الدخل 2- الادخار 3- الاستهلاك 4- الاقتراض

وتشكل العلاقة بين هذه العناصر الاساس الذي يرتكز عليه الاستثمار فضلا عن ألعلوم ألاخرى التي تعين ادارة الاستثمار على اتخاذ القرارات الصائبة (3) .

---

(1) د. طلال كداوي - مصدر سابق - ص38 .

(2) د.احمد بريهي علي - الاستثمار الأجنبي و النمو و سياسات الاستقرار الاقتصادي - ط1 - دار الكتب للنشر- العراق - كربلاء -2014 ص238.

(3) مايكل ابدجمان - الاقتصاد الكلي - ترجمة محمد ابراهيم منصور - دارالمريخ للنشر والتوزيع - السعودية - الرياض -1999- ص173-179 .

ثالثا : الأنفاق الاستثماري :

يمكن القول ان الانفاق الاستثماري ما هو الا ذلك النوع من الانفاق على السلع الرأسمالية التي تتمثل بالمكائن والآلات ,كما يتضمن الانفاق على المباني الجديدة والاضافات إلى المباني القديمة, والتغير في المخزون السلعي , ان الانفاق الاستثماري له اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأسباب منها مايأتي : [1].

1- الانفاق هو أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية وهذا ما اثبتتهُ اكثرالدراسات الاقتصادية لذا يُعدّ من العوامل الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- يعتبر من المكونات الرئيسة للطلب الكلي أو الانفاق الحكومي .

3- يتميز الانفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للانفاق بأنه شديد التقلب (عدم الأستقرار) نظرا لأن التغييرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغييرات التي تحدث في قطاع السلع الأستهلاكية والخدمات .

4- أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار والمحددة له هي التقدم التكنولوجي و سعر الفائدة والسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة و توقعات رجال الأعمال للنشاط الاقتصادي الزيادة في عدد السكان ورصيد كبير من السلع الرأسمالية والكفاية الحدية لرأس المال .

5- إن الزيادة في عدد السكان يقابله العناية بالموارد البشرية ولاسيما الكفوءة منهاأذ نلاحظ هجرة ذوي الخبرة من بلدان العالم الثالث إلى البلدان الاخرى (المتقدمة) أّذ يتم إحتواؤها وصرف المبالغ الكبيرة لتطويرها والأفادة من كفاءتها [2].

---

(1) د. احمد عارف العساف - د. محمود حسين الوادي - د. وليد احمد صافي - الاقتصادالكلي - ط 3 - دار المسيرة للنشر و التوزيع -عمان- الاردن- 2013 -ص 123 .

(2) Irvin B. Tucker- Economics for today`s world -5th Ed-Thomson-south wistern Press -2008,P.752.

رابعا :شركات الاستثمار: Investment companies

هناك اشكال متعددة لشركات الاستثمار منها (1) :

أ- شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة :

هي تلك الشركات ذات رأس المال الثابت بمعنى بعد الأصدار الأولي للشركة لا يجوز بيع شهادات استثمار اضافية من الشركة, كما انها لا تعيد الحصص إلى المساهمين إلاّ بعد مرور مدة معينة وتمتلك عدداثابتا من الاسهم .

ب – شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة :

هي تلك الشركات التي تسمح ببيع شهادات استثمار بعد الأصدار الأولي للشركة أي تسمح ببيع شهادات استثمار اضافية في أي وقت يرغب به المستثمر ويكون التعامل بين الصندوق والمستثمر بشكل مباشر .

عندما يقوم الافراد أو الحكومات بالاستثمار فإنهم يتحملون التكاليف اليوم على أمل تحقيق الارباح في المستقبل وهذا يعني إن الربح لايمكن التأكد من حدوثه , يقوم الافراد والشركات بمراجعة توقعاتهم المستقبلية بصورة مستمرة نتيجة لعدم التأكد ففي بعض الاحيان يكون المستثمرون متفائلين ويقررون زيادة انفاقهم الاستثماري وفي أحيان أخرى يصابون بالتشاؤم ويقررون تخفيض نفقاتهم الاستثمارية ,وفي محاولة لتوقع أحداث المستقبل تقوم الشركات بالمراقبة الجيدة للأداء الاقتصادي الحالي فإذا كان النمو الاقتصادي متباطئاً في الوقت الحالي فإنهم يتوقعون انه سيكون متباطئاً في المستقبل ايضاً وبالتالي يخفضون من انفاقهم الاستثماري أما إذا كان النمو الاقتصادي قوياً فإنهم يتوقعون استمراره كذلك ويرفعون من حجم نفقاتهم الاستثمارية أوبعبارة أخرى فإن الانفاق الأستثماري يميل إلى الارتباط بالاداء الحالي للاقتصاد(2).

---

(1) David Colander , Middlebury collage , Macro economics , sixth Edition , printed In McGraw-Hill IRWIN , U.S.A , 2009 , P.1001 .

(2) آرثر أوسيلفان- ستيفن أم شفرين , ستيفن ج بيريز - الاقتصادالكلي , ترجمة صائغ عالمية ناشرون بالتعاون مع بيرسون اديوكايشن - ط. العربية- مكتبة لبنان ناشرون -لبنان,2014-ص 330 .

خامسا: أشكال الاستثمار:

قبل ان ندخل إلى موضوع اشكال الاستثمار يجدربنا الأشارة إلى التفريق بين الاستثمار و المضاربة (1) :

أ – المضاربة :

تتمثل في بيع أو شراء لا لحاجة راهنة وانما بهدف الأفادة من التقلبات في الاسعار السوقية للأوراق المالية للحصول على عائد في صورة أرباح رأسمالية في مدة قصيرة الاجل تبعاً للطلب في السوق وجهاز الاسعار .فالمضارب يشتري عندما تهبط الاسعار لزيادة العرض ويبيع عندما ترتفع الاسعار لزيادة الطلب فالمضارب على استعداد لتحمل درجات عالية من المخاطرة .

ب- الاستثمار Investment

الاستثمار هنا هو التوظيف المنتج لرأس المال أو بعبارة أخرى هو توجيه الأموال نحو أستخدامات تؤدي إلى اشباع حاجة أوحاجات اقتصادية فالمستثمر يهتم بالاستثمار طويل الأجل وتحقيق أكبر عائد سنوي منه لمدة طويلة من الزمن باقل درجة من المخاطرة.

(1) د.محمد الوطيان - المدخل إلى اساسيات الاستثمار - ط1 - مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع - الكويت - 1990 - ص 14-15 .

ويتخذ الاستثمار الاشكال التالية [1]:

1- الاستثمار الثابت (تكوين رأس المال الثابت) : fixed Investmen

يتكون من الأصول المعمرة (يطلق عليها أحيانا السلع الرأسمالية) التي صممت لتدعم القدرة الأنتاجية للبلد من الأبنية والأنشاءات (عدا الأنشاءات العسكرية) في المستقبل.

2-الاستثمار في المخرون أو التغير في المخزون : Inventory Investment

يتكون من الاضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تبعْ بعد ,إذ إن المنشآت تحتفظ بشكل عام خلال وقت بمخزون من المواد أو السلع تامة الصنع و بمرور الزمن المنشآت تضيف إلى هذا المخزون أو تسحب منه والتغير في المخرون خلال مدة ما يشكل عناصر الاستثمار في المخزون .

3- ومن تقسيمات الاستثمار أيضا [2] :

أ) الاستثمار العام :

هو ما تقوم به الدولة من استثمارات تقوم بتمويلها أما من فائض الايرادات أو من خلال القروض التي تحصل عليها من الافراد أو دول أو المساعدات التي تحصل عليها الدولة من جهات أخرى.

ب) الاستثمار الخاص :

هو ذلك الاستثمار الذي يقوم على رأس المال الذي يملكه فرد أو شركة مساهمة.

---

(1) جيمس جوارتيني - الاقتصادالكلي - ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن - دار المريخ للنشر- الرياض - السعودية - 1999 , ص252.

(2) د. خزعل جاسم البيرماني- د. كريم مهدي الحسناوي - مبادئ الاقتصاد - ط7, العراق- وزارة التربية - 2008 - ص 79 .

4) انواع اخرى للاستثمار تدعى(1) :-

1- الاستثمار المخطط : Intended Investment

هو مقدار الاستثمار الذي تنوي المنشآت استثماره أو تخطط لاستثماره.

2- الاستثمار غير المخطط : Un intended Investment

عبارة عن التغير في المخزون السلعي بسبب التباين بين العرض والطلب ويعتمد على الأدخارات .

شكل (1)
منحنيات الاستثمار المخطط وغير مخطط

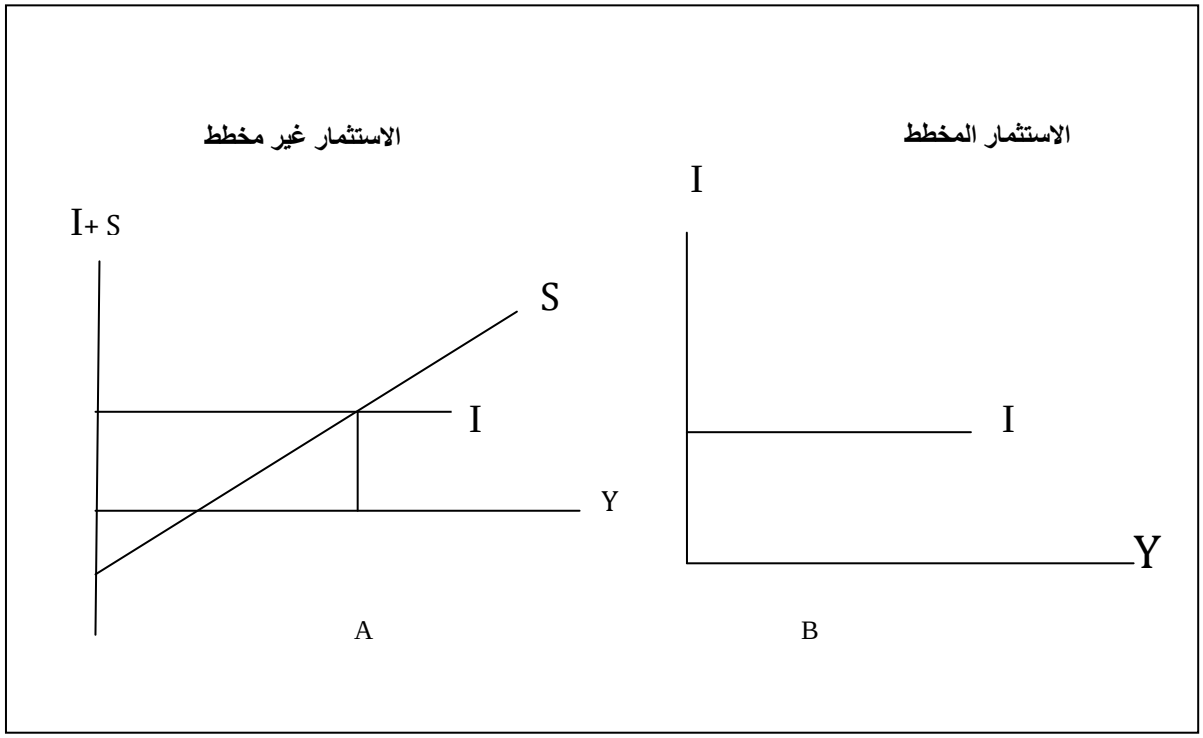

المصدر : مايكل أبدجمان , الاقتصادالكلي , ترجمة محمد ابراهيم منصور , دار المريخ للنشر , السعودية،الرياض , 1999 , ص88

(1) مايكل ابدجمان - مصدر سابق - ص88 .

سادسا : هناك من يبوب الاستثمارات من جانب المعيار النوعي :

يأخذ هذاالمعيار نوع الموجود محل الاستثمار معيارا للتصنيف وبموجبه تصنف الاستثمارات إلى (1) :

1- الاستثمارات الحقيقية : هي تلك الاستثمارات التي توفر الحق للمستثمرفي حيازة أصل حقيقي كالمشاريع الانتاجية وماتحتوي من الالات والمكائن وبصورة عامة فان جميع معاملات الاستثمار المتعارف عليها ما عدا الاستثمار بالاوراق المالية هي (استثمارات حقيقية) .

2- الاستثمارات المالية : وهي تلك الاستثمارات التي تنحصر في شراء و بيع الاوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الايداع .... إلخ

سابعا: المعيار الجغرافي في اشكال الاستثمار :

1- الاستثمار المحلي Local investment

وتشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الاستثمارات التي تتكون داخل الحدود الاقليمية للبلد مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات وكذلك تُعرف بأنها الاستثمارات التي تقوم بأدارتها ومصدر تمويلها محليا ويستوي في ذلك أن يكون الممول عن طريق القطاع العام أوالخاص ويقوم بأدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات(2) .

2- الاستثمار الدولي International Investment

تتمثل الاستثمارات الدولية بالفرص المتاحة للاستثمار في الاسواق الأجنبية وتوفر الاستثمارات الأجنبية للمستثمر مرونة كبيرة في أختيار أدوات استثمارية ذات عائد مرتفع كما أن تعدد هذه الادوات تهيء له توزيع مخاطر الاستثمارات (3) .

---

(1) د. حاكم محسن محمد - اثر تنويع الاستثمارات الدولية في قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية في مصارف دولية اردنية - المجلة العراقية للعلوم الادراية - جامعة كربلاء - المجلد 3 - العدد 12 - 2006 - ص11-12.

(2) د.عبدالكريم جابرالعيساوي - التمويل الدولي - مدخل حديث - ط1 - دار صفاء للنشر والتوزيع -عمان-الاردن 2010,ص60-61.

(3) د . حاكم محسن - مصدر سابق -ص13.

3) يقسم الاستثمار الدولي إلى :

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

هناك مفاهيم عدة للاستثمار الأجنبي المباشر منها :

أ- ينطوي مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشرتاريخياً على تصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدرأو البلد الام إلى بلد أخر يسمى البلد المستورد أو المضيف (1) .

ب- الاستثمار الأجنبي المباشرهو توظيف لاموال غير وطنية في موجودات راسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي يكون فردا أو شركة أو مؤسسة الذي له الحق في أدارة موجوداته من بلده أو بلد الأقامة الذي هو فيه (2) .

ت- أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) اصولاً انتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها وجني الأرباح منها(3) .

ث - وهناك من عرفه بأنه الاستثمار في رؤوس الاموال المنتقلة عبر الحدود التي تبحث عن إيدي عاملة منخفضة الاجور ومواد خام متوافرة وأسواق لتصريف السلع في الدولة المضيفة للاستثمار(4).

والاستثمار الأجنبي المباشر هو تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى ,وهناك خاصية هامة للاستثمار الأجنبي المباشرهي ان المستثمرين لا يحتفظون في حق ملكية هذه المنشأة الأجنبية فحسب , لكنهم يحتفظون إيضا بحق الادارة والتحكم في كل عمليات المنشأة الأجنبية (5) .

(1) د.امام محمد سعيد - البترو دولار والاستثمار الأجنبي - ط1 - المكتب العربي للمعارف-مصر- القاهرة - 2013- ص 87 .

(2) محمد ناجي محمد الزبيدي - فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 - ص7.

(3) د. عبد الرزق حمد حسين الجبوري - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية - ط1 - دار الحامد للنشر والتوزيع - الاردن - 2014 - ص33 .

(4) Philip Kotler - Gary Armstrong- Principles OF Markiting- 12TH ED. -PearsonPress - Newyork -2008-P.555.

(5) جون هدسون - مارك هرندر - العلاقات الاقتصادية الدولية - ترجمة د. محمد عبد الصبورمحمد علي - دار المريخ للنشر-السعودية - الرياض - 1987 -ص700.

وردت الكثير من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر **ويعتقد الباحث** ان المفهوم الاكثر شمولاً للاستثمار الأجنبي المباشر هو:

بناء منشأة أعمال جديدة أي(انشاء مشروع انتاجي على الأرض في الأجل الطويل) أو توسيع مشاريع انتاجية قائمة ؛ وذلك عن طريق مستثمري البلد الأم ضمن حدود دولة أخرى (البلد المضيف) بهدف زيادة الطاقة الانتاجية للبلد المضيف , وجني الأرباح وان المنافع والعوائد تكون للطرفين (البلد ألام والبلد المضيف) وتربطهما علاقة ومصلحة مشتركة , وبالنسبة للبلد المضيف فأن أستيراد التكنولوجيا والخبرات الفنية من الخارج سوف تؤدي إلى تنمية المهارات المحلية , وخلق فرص عمل جديدة , وكل هذا يتوقف على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر, وكيفية جذبه ومعالجة سلبياته بسياسات اقتصادية معينة ترضي الطرفين.

ثانيا) الاستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفظي) : Portfolio Investment

هو الاستثمار الأجنبي في الاسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والافادة من فروقات الاسعار أوالحصول على عوائد تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أوالأسهم بشرط إلاّ يحوز المستثمرون الاجانب من الأسهم ما يخولهم حق ادارة المشروع ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الاجل (1).

ان بعض الشركات الأجنبية لا ترغب في الاستثمار في الخارج إلاّ إذا كانت حصتها اكثر من 50٪ من اسهم المشروع الانتاجي (2) .

(1) د.حسن حنتوش رشيد- وعقيل كريم زغير - الاستثمار الأجنبي بين القانون والاقتصاد- مجلة رسالة الحقوق - جامعة كربلاء - كلية القانون - العدد3 - 2013 - ص17.

(2) Dennis R.Appleyard - Davidson College - International Economics 7TH Ed. - McGraw – Hill IRWIN - U.S.A-2010 - p.223

ثامنا :نبذة تاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته:

يعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن الثامن عشر أذ كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية وقد ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الاموال إلى خارج أوربا من أجل الاستثمار وكان يقوم بهذا شركات تابعة للدول الكبرى (1) .

وبالرغم من ان بدء ظهور الاستثمارات الأجنبية كانت قبل هذا الوقت فشركة الهند الشرقية التي أُجيز عقدها في لندن في العام 1600 م كانت بداية ظهور الشركات المتعدية الجنسية (العابرة القومية) ولقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفق الاستثمارات خارج اوربا وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية اثرت بالتالي في حجمه وطبيعته وهيكلته (2) .

وقد مر بها الاستثمار الأجنبي المباشربمراحل زمنية ويمكن ان ندرجهاكما يأتي :

1) مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى للمدة 1800 -1914 م:-

تعتبر هذه الحقبة العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشرأذ كانت الظروف السياسية والاقتصادية ملائمة كإنعدام الاخطار المرافقة لتدفقات رؤوس الاموال إلى الخارج وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الاوربية بواسطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها وكانت الدول الكبرى تقدم الحماية لهذه الشركات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي مدة قل فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية , أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه المدة الزمنية فإن المملكة المتحدة كانت تحتل المركز الأول في التفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به (3) .

(1) د.علي عبد الفتاح ابو شرار - الاقتصادالدولي نظريات وسياسات - ط2 - دار المسيرة للنشر -عمان- الاردن - 2010-ص224.

(2) د. باسم حمادي الحسن - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان - 2014 - ص47 .

(3) د.علي عبد الفتاح ابو شرار- مصدر سابق - ص 224 .

ونمت الاستثمارات البريطانية بين الاعوام 1875 -1913 م بنحو 25٪ وذلك بسبب سنوات الازدهار الاقتصادي اثر الثورة الصناعية من جهة وارتفاع عوائد هذه الاستثمارات من جهة اخرى إذ قُدِرت حصص وأرباح الشركات البريطانية بـ (100) مليون جنيه استرليني وكانت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات تأخذ شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات الكبرى (1) .

2) مرحلة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية (1914-1945) م : أدت الحروب العالمية إلى استنزاف الموارد المالية الدولية , فلجأت بعض الدول المتحاربة إلى تصفية قسم من استثماراتها في الخارج وأثر هذا على حجم الاستثمار الأجنبي الدولي وقد أثر كثيرا على الاستثمارات المحفظية مما أدى إلى رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛وذلك بسبب طبيعة الاستثمارات طويلة الاجل وبقاء الشركات النفطية تعمل في البلدان النامية لتأمين المواد الخام للصناعة وكان لظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الازمة الاقتصادية الكبرى (ازمةالكساد العالمي) في العام 1929 – 1933 م كلها كان لها دور في انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض حجم الاقتراض الخاص , كما بدأت الدول المتضررة من ظروف الكساد, وانكماش التجارة ,والحرب التجارية , بتصفية استثماراتها المملوكة في بعض المستعمرات , وانصب اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر, على الاستثمارات النفطية من (الشركات النفطية الكبرى) ورافق ذلك تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض , كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال (2) .

3) مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 -1969 م : تُعدّ هذه الحقبة حقبة انتعاش وازدهار للاستثمارات الأجنبية رغم وجود عدد من الاخفاقات في مسيرة نموها وتطورها ويعود السبب إلى اشتداد الحاجة إلى الرساميل بعد الحرب العالمية الثانية لاغراض الاعمار كذلك زادت الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن البترول والمعادن بشكل هائل من الدول الغنية أذ تضاعفت الاستثمارات البترولية الامريكية بست مرات في فنزويلا و 30 مرة في الشرقُ الاوسط (3) .

(1)د. باسم حمادي الحسن- مصدر سابق - ص29 .

(2)د.عميروش محند شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- ط1- مكتبة حسن العصرية بيروت - لبنان -2012- ص 28 .

(3) د.باسم حمادي الحسن - مصدر سابق - ص50-51 .

وقد تبوأ رأس المال العام مكان الصدارة سواء أكان على هيئة قروض بين الحكومات أم هبات مالية أو اعانات ومساعدات حكومية مالية وفنية واقتصادية اوقروض تقدمها هيئات مالية دولية كان الهدف منها هواعمار الدول الاوربية ,التي دمرتها الحرب عبر مشروع مارشال* , وقد كانت اغلب الاستثمارات ذات منشأ ثنائي عام أو متعدد الاطراف ان اهم ما كان في هذه المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية هو انشاء ثلات منظمات دولية جاءت ضمن اتفاقية بريتون وودزعام 1945وهي:

اتفاقية التجارة والتعريفة الكمركية المعروفة بأسم الجات GATT التي عرفت في ما بعد بمنظمة التجارة العالمية World Trade organization (W.T.O) وصندوق النقد الدولي International montery fund (I.M.F) والبنك الدولي للانشاء والاعمار.

International Bank for Reconstruction and Development

وقد تميزت هذه الحقبة بتزايد عدد الشركات وتزايد فروعها إلاّ أن أهم ما واجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك منذ الستينات عدد من الحقائق اهمها السيطرة الامريكية على الاقتصادالعالمي وشكل التجارة و السيطرة الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر و سيطرة الشركات الامريكية على الاعمال و سيطرة العالم الغربي الرأسمالي وبالنتيجة فقد بدأت في نهاية الستينات عملية نقل بعض الصناعات إلى البلدان النامية وكانت عبارة عن الصناعات غير الحيوية اي الصناعات القديمة ومع ان هدف البلدان الصناعية المتقدمة كان هدفها تزويدها بالخامات من البلدان النامية الا ان الهدف اصبح تصنيع السلع محليا للاستفادة من رخص العمل مع وفرة الموارد الاولية وكانت النتيجة إن إتجهت صادرات رأس المال الأجنبي الخاص ليقيم استثماراته المباشرة في بلدان اخرى (1).

مشروع مارشال* اخذ اسمه من جورج مارشال وزير خارجية امريكا الغرض منه مســـــاعدة الدول الاوربية في الاعمار بعد ان دمرتها الحرب العالمية الثانية .

(1) جليلةعبد اللطيف علي- دورالاستثمارات الأجنبية المباشرة تصحيح في الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة و الاقتصاد -الجامعة المستنصرية -2007, ص61-63.

4) الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة السبعينات :

شهدت هذه المدة ركود في الاستثمارات المباشرة لاسيما في العامين (1975و1976) حيث انخفضت الاستثمارات المباشرة , من 18,4 مليارد دولار في العام 1974 إلى 14مليارد دولار في العام 1976وبنسبة انخفاض سنوي يقدر ب (12٪) وهذا عائد إلى الازمة النفطية التي عصفت بالعالم في أعقاب حرب تشرين الاول عام 1973 بين العرب واسرائيل وفي منتصف السبعينات احتلت القروض الخاصة مركز الصدارة ولاول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ارتفاع اسعارالنفط عام 1973 وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط التي قامت بإيداعها في المصارف الأجنبية مما دفع هذه المصارف إلى اقراضها إلى دول وهيئات خارجية تشكو من عجز في موازين المدفوعات وتتعرض إلى ازمات نقدية طارئة , واستمرت الامورعلى هذا الحال إلى ان عجزت بعض الدول المدينة عن تسديد الديون المستحقة عليها وهذا ما أوجد ازمة المديونية عام 1982 (1).

لقد أمتازت فترة السبعينات بجملة من الظواهر الاقتصادية التي يمكن اجمالها بالاتي (2):

1- توسع عمليات الشركات عابرة القومية نتيجة لتزايد الطابع العالمي للانتاج وتزايد الانتاج بين اقتصاديات السوق .

2- أزمة النظام النقدي الدولي وأثره في انخفاض معدل النمو التجاري العالمي ومضاعفة القيود الحمائية في البلدان النامية .

3- انتشار أزمة الدولارالامريكي في بدء السبعينات وانتقالها إلى دول أخرى صاحبها ارتفاع مستوى البطالة و التضخم .

(1)د. باسم حمادي الحسن- مصدر سابق - ص53.

(2) كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي - أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة- اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007- ص34.

ومع انتشار ازمة الدولار امتد الكساد من امريكا إلى أوربا الغربية وافضى إلى ما يمكن أن يكون ازمة اقتصادية رأسمالية عالمية فمنذ بداية السبعينات هبط الانتاج الصناعي أو ركد في أربع من الدول الخمس القائدة بعد الولايات المتحدة الامريكية للعالم الرأسمالي وهي : اليابان - المانيا الغربية - بريطانيا - فرنسا - ايطاليا (1).

اما الموجة الكبيرة في الاستثمارالأجنبي المباشر خلال الثمانينات والتسعينات أي التدفقات على بلدان شرق وجنوب شرق اسيا فقد كان هدفها في المقام الاول الافادة من السوق الواسعة وغيرها من الامور المرتبطة بتلك الاسواق وقدعُدتْ كل من عوامل الجذب والطرد دورا مهما في عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان (2) .

خلال مدة السبعينات من القرن الماضي تطورت الاشكال الاخرى لحركة رؤوس الاموال بين الدول وبالذات المتجه إلى الدول النامية على حساب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشروذلك بتطور المساعدات الرسمية والاقتراض الخاص وبالذات الاقتراض من المصارف التجارية الذي تطور بشكل ملموس منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات كرد فعل من الدول النامية على السلبيات التي ترى انها تتحقق نتيجة للاستثمارالأجنبي المباشر وعدم توجهها نحو السماح له بالاستثمار فيها , لا بل ان الاتجاه فيها يتمثل بالنضال من اجل التحرر من استغلاله وسيطرته وكنتيجة لكون ان نشاط المصارف التجارية الدولية نشاط مكمل لنشاط الاستثمار الأجنبي في تصدير رؤوس الاموال الخاصة التي تبحث عن معدلات ربح أعلى وسعي هذه المصارف لحل مشكلة إستخدام فائض رؤوس الاموال في الدول المتقدمة نتيجة ركود اقتصاداتها ولأن معدلات العائد التي يحققها الاقراض المالي أصبحت تفوق معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في مجالات الانتاج فضلا عن قدرة البنوك على توليد النقود التي يمكن أن تقوم باقراضها والتعامل بها اضافة إلى تزايد الارصدة النقدية لديها والناجمة عن الودائع النفطية نتيجة زيادة انتاج النفط وارتفاع اسعاره في السبعينات وهو ما زاد قدرتها على الاقراض (3) .

---

(1) د. فؤاد مرسي - الرأسمالية تجدد نفسها - ط1 - عالم المعرفة للنشر و التوزيع - الكويت - 1990 - ص131 .

(2) د.هناء عبد الغفارالسامرائي - الاستثمار الأجنبي و التجارة الدولية - بيت الحكمة - العراق- بغداد-2002 - ص 155 .

(3) د.فليح حسن خلف - العولمة الاقتصادية - ط1- عالم الكتب الحديث - الاردن - اربد -2010 - ص112.

فيما يلي جدول يبين معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (1971-2005) :

جدول (1)

معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الصادرات العالمية للمدة (1971-2005) ٪

الفترة الزمنية	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج	الصادرات العالمية
1975 -1971	18,9	17,3	24,0
1980 -1976	18,5	17,3	18,1
1985 -1981	2,1	2,4	0,6
1990 -1986	31,5	34,6	14,5
1995 -1991	20,0	15,7	8,3
2000 -1996	31,9	27,0	5,6
2005 -2001	8,9	6,2	2,7

المصدر:جوزيف دانيالز- ديفيد فانهوز, اقتصاديات النقود والتمويل الدولي , تعريب د.محمود حسن حسني,مراجعة د.ونيس فرج عبد العال,دار المريخ للنشر,2012,ص298.

يبين ألجدول (1) معدل النموالسنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نرى ان هناك تذبذبا في نسب الزيادة والنقصان في اوضاع الاسواق المال العالمية ويعرض ألجدول معدلات النموالسنوي المركب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل وللخارج وكذلك الصادرات العالمية للمدة 1971-2005 حيث نلاحظ نمو التدفق الخارج للاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 17٪ أوأكثر خلال سبعينات القرن الماضي وفي النصف الاول من عقد الثمانينات اتجهت معدلات النمو إلى الانخفاض كما تراجعت الصادرات العالمية بسبب ظهور ازمة الدين في الاقتصادات الصاعدة أما بعد منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات ازداد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشرالخارج ولكن بعد ذلك عاد لينخفض في عام2001-2005 بسبب احداث الحادي عشر من سبتمبرفي 2001.

5-مرحلة الثمانينات :

حدث في هذه المدة منعطفان رئيسان في تطور الاستثمار الأجنبي المباشراولهما هو التحول من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص , اما المنعطف الثاني فهو التحول من القروض المصرفية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وظهرت في هذه المرحلةحركة توسع في الشركات الأجنبية مبنية على أساليب جديدة من الاستثمارلاتهدف إلى تأمين المواد الأولية كما في السابق وإنما إلى الاستثمار في الاسواق المربحة وتحت ظل آلية السوق وازالة القيود التجارية وحركة التجارة و رؤوس الأموال الأجنبية [1] .

لقد تسارع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة أكثر من النمو في التجارة العالمية فقدازداد التدفق الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل الدول بنسبة أكبر من 100٪ بينما التجارة العالمية نمت بنسبة 91٪ والانتاج العالمي نما بنسبة27٪ [2].

وفي عقد الثمانينات وتحديدا من عام 1984 بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر, إذ أصبح التدفق السلبي للاستثمار الأجنبي غير المباشر مع النمو غير المستقر للاستثمار الأجنبي المباشر ابتداءاً من 1984 وحتى نهاية عقد الثمانينات , وبحلول عقد التسعينات توقف التدفق السلبي للاستثمار الأجنبي غير المباشر وبدأ التدفق المستقر في النمو للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك نتيجة ازدياد الاتجاه للعمل بآليات السوق واتساع وانتشار العولمة [3] .

(1) د.علي عبد الفتاح ابو شرار- مصدر سابق - ص226.

(2) د.محمد صالح القريشي - المالية العامة - ط1 - الوراق للنشر والتوزيع , الاردن - 2008 - ص172.

(3) د.منصوري محمد الزين - تشجيع الاستثمارواثره على التنمية الاقتصادية - ط1- دار الراية للنشروالتوزيع - عمان -الاردن - 2012- ص40 .

6- مرحلة التسعينات :

بعد هذا النمو الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أصيب بانكماش في العامين (1991-1992) اذ إنخفضت الاستثمارات إلى حوالي 167 مليار دولار بعد ان كانت في المدة (1989-1990) 202 مليار دولار وهذا يعود إلى إنخفاض معدلات النمو والدخل في الدول المتقدمة لأنها تمثل المصدر الهام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أذ بلغت معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي للدول المتقدمة في العامين (1990) (1992) نحو 5،7 ٪ و 1،6 ٪ على التعاقب , وتبعا للدورات المتعاقبة (الانكمـاش والرواج في النظام الرأسمالي عاد الازدهار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 1995 وبنسبة تقارب 29،3 ٪ وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 331 مليار دولار في العام 1995 وتابعت هذه التدفقات الاستثمارية نموها حتى نهاية القرن العشرين فوصل حجمها في العام 1998 (693) مليار دولار بنسبة نموسنوي تقدر 45٪ ثم إلى (1075) مليار دولار في العام 1999 ثم إرتفعت إلى أعلى مستوياتها في العام 2000 اذ بلغت (1270) مليار دولار و بمعدل نمو سنوية نحو 55 ٪ [1].

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل العولمة والتجارة الدولية ولاسيما الشركات اليابانية لصناعة السيارات ويستند سدس الاقتصاد الامريكي على التجارة الدولية ,إن كل من البيئة الاقتصادية لامريكا والأدلة التجريبية تثبت بإن الاقتصاد الامريكي سوف يكون أفضل حالا بعد لانها تملك معلومات عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مبوبة كلها في جداول , إن أكبر مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر الامريكي في الخارج هي في القطاعات المالية والتأمين والعقارات والتصنيع [2] .

(1)د. باسم حمادي الحسن- مصدر سابق - ص24-25.

(2) Roger Leroy Miller – Daniel K. Benjamin - Douglass C. North -The economics of puplic Issues - 16th Ed.- pearson Press-Newyork -2010 -p.188 .

7- المرحلة الحالية (الالفية الثالثة):-

وبعد هذا الاستعراض السريع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبالغ والنسب المئوية يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم عن الاسباب والعوامل التي تقف وراء هذا التسارع في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من اواسط الثمانينات إلى ما قبل احداث الحادي عشر من سبتمبر في العالم 2001 , في الحقيقة هناك مجموعة من العوامل وألاسباب التي أدت إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى عام 2004 فبالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة إنخفضت التدفقات **الداخلة** لها من (1135.1) مليار دولار في العام 2000 إلى (596.3) مليار دولار في العام 2001 واستمر هذا الانخفاض إلى العام 2004 والتي بلغت فيه التدفقات (380.4) مليار دولار, أما الأسباب والعوامل هي ؛ تزايد ظاهرة تحرير التدفقات الدولية وترك اسعارالصرف حرة معومة, كذلك الغاء القيود على التدفقات الرأسمالية - خاصة الداخلة الى الدول المتقدمة, وبعض الدول النامية (جنوب شرق اسيا – امريكا اللاتينية) والتخفيضات من هذه القيود أذ اخذت معظم الدول تحدث تغييرات في نظم الاستثمارمن اجل التحريروجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة , كذلك قيام الدول الصناعية ودول اوربا الشرقية خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بإتباع نهج الخصخصة دعما لسياساتها والحد من تدخل الدولة أضف إلى ذلك تزايد عمليات الاندماج بين الشركات متعدية الجنسية اما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **الخارجة** من الاقتصادات المتقدمة فقد شهدت هي الاخرى انخفاضا حاداً أذ انخفضت من (1094.1) مليار دولار في العام 2000 إلى (662.7) مليار دولار في العام 2001 واستمر هذا الانخفاض حتى نهاية العام 2003 التي بلغت عندها (577.3) مليار دولار إلاّ إن هذه التدفقات الاستثمارية الخارجة من الدول المتقدمة بدأت بالتزايد منذ عام 2004 حتى نهاية 2006 التي بلغت فيها (931.9) مليار دولار, والحال نفسه بالنسبة للاقتصادات النامية التي انخفضت فيها التدفقات لكن ليس بشكل حاد (1).

(1) د. محمد عبد العزيز عبد الله -الاستثمارالأجنبي المباشر - ط1- دار النفائس للنشروالتوزيع- الاردن- 2005- ص55 .-57 .

والجدول 2 يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخلة والخارجة لدول مختارة (مليار دولار) :

جدول (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و الخارجة لدول مختارة لعام 2012 (مليار دولار) .

الدولة	تدفق FDI الداخل	تدفق FDI الخارج
الولايات المتحدة الاميريكية	147.7	351,4
المملكة المتحدة	62,7	71,8
فرنسا	62,2	62,2
استراليا	56,7	16,1
تركيا	12,3	4,1
الصين	253,4	62,4
السويد	13,7	33,5
اليابان	2,1	122,5
المانيا	6,6	66,8
روسيا	31	31, 3

SOURCE :UNCTAD- WORLD INVESTMENT REPORT 2012- P. 8

نلاحظ من ألجدول (2) ان الصين تتصدر المرتبة الاولى لعام 2012 في الاستثمارات الداخلة فقد بلغت 253,4 مليارد ولارتليها في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الاميريكية فقد بلغت147,4 مليارد ولار, اما الاستثمارات الخارجة فإن الولايات المتحدة الامريكية اكبر من بقية الدول فقد بلغت 351,4 مليار دولار تليها اليابان فقد بلغت الاستثمارات الخارجة منها 122,5مليارد ولارفي الوقت نفسه فإن اقل الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل هي اليابان فقد بلغت 2,1مليارد ولار اما الاستثمارالأجنبي الخارج فإن اقل دولة هي تركيا فقد بلغت 4,1مليارد ولار لعام 2012 لذا نلاحظ ان الدول الرائدة في الاستثمارات الداخلة تكو نً نفسها في الاستثمارات الخارجة.

المبحث الثاني

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر- أشكاله- نظرياته

أولاً: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:-

يُفهم من خلال التعاريف السابقة إن هناك اختلافا بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر, ان الاستثمار غير المباشر يتضمن تحويلا لرأس المال فقط خلاف الاستثمار المباشر الذي هو مجموعة من الاصول (يشمل في الغالب على, التكنولوجيا , الخبرات الادارية والتنظيمية) , والاستثمار المباشر طويل الاجل يحقق للمستثمر الأجنبي روابط دائمة مع استثماره في الخارج عكس الاستثمار غير المباشر فهو قصير الاجل الغرض منه تحقيق ارباح سريعة كما لايخرج الاستثمار غيرالمباشر عن نطاق السوق المالية في شكل توظيفات مالية وفي الاستثمار المباشر تعطى كل الصلاحيات للمستثمر الأجنبي في المشروع اي السلطة المطلقة في الادارة والتنظيم واتخاذ القرارات الفعلية على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر , لكن هناك بعض الحالات التي يفقد فيها هذا المعيار القدرة على التمييز فشراء مستثمر اجنبي لكل اسهم شركة محلية تعد استثماراً غير مباشراً, لكنها تتيح له المساهمة في الادارة الفعلية لهذه الشركة فتتحول بذلك إلى استثمار مباشر , تكون الارباح اكبر للاستثمار غير المباشر في المدى القصير بينما تكون اكبر للاستثمار المباشر في المدى الطويل (1).

(1) د.عميروش محند شلغوم- مصدر سابق - ص20 .

تولي دول العالم كافة اهتماماً واسعاً بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة الاقتصادية , إذ أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسات والبرامج الترويجية وتوفير السبل والوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة على اراضيها ؛ لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية بوصفه محفزاً ومحركاً للتنمية الاقتصادية فيها , فضلا عن توفيره لأصول غير ملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والادراية وشبكات التسويق (1) .

إن الاستثمارات طويلة الاجل بلغت (168,7) مليارد ولارمثلت حصة الولايات المتحدة الامريكية نحو(46,5) مليار دولار وحصة بريطانيا والبلدان الصناعية الاخرى في حدود (61,4) مليارد ولار, بينما لم تحصل البلدان النامية في مجموعها إلاّعلى(46,4) مليارد ولار, في الوقت الذي حصلت المؤسسات الاقتصادية العالمية على (14,4) مليارد ولار والتي اعادت اقراضها إلى البلدان النامية إلى جانب بقية الاموال التي استثمرت في المصارف العالمية الخاصة (2).

ويأخذ الاستثمارالأجنبي المحفظي شكل استثماراجنبي مباشراذا تم شراءجميع الاسهم من الشركة وهذاالاستثماريعطي المستثمردرجة من السيطرة على الكيانات التي يتم شراؤها (3).

للولايات المتحدة الامريكية انماط للتجارة الدولية إلى حدّ كبير في اسواق المنتجات الزراعية والموارد,أذ يتم بيع أكثر من ربع انتاجها في الاسواق الخارجية مثل ماكدونالدز- شركة لبيع الاكلات السريعة - تبيع إلى ما يقرب لـ60 مليون شخص يوميا في 128 دولة في جميع انحاء العالم , أّذ تصدر الولايات المتحدة الاميريكية1,3 تريليون دولارمن السلع الزراعية (القمح و الذرة وفول الصويا والتبغ) فضلاًعن ,اجهزة الكمبيوتر والطائرات وقطع غيار السيارات و المواد الكيمياوية (4) .

(1) د. حسن كريم حمزة- العولمة و النمو الاقتصادي - ط1 - دار صفاء للنشر-عمان - الاردن, -2011- ص69 .

(2) د.عدنان حسين يونس - التمويل الخارجي و سياسيات الاصلاح الاقتصادي- ط1- دار المناهج للنشر و التوزيع -عمان- الاردن -2011 - ص49 .

(3) سي بول هالوود - رونالد ماكدونالد - النقود والتمويل الدولي - ترجمة د.ونيس فرج-دار المريخ للنشر-الرياض-السعودية-
2007- ص587.

(4)Bradley R. Schiller-The Micro Economy Today-12th Ed,McGraw-Hill -IRWIN-2010 p.420.

ثانيا: مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مصادر متعددة لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر منها :

1- رأس المال المساهم به : Equity capital

وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الاصلي (البلد الام) و يتضمن رأس المال المساهم به بناء اصول جديدة أوشراء اصول قائمة بالاضافة إلى الحيازة والاندماج , ومن الجدير بالذكر ان حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي ففي التسعينات , بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر, اما حصة ألشكلين الاخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط (23٪) للقروض داخل الشركة و (12٪) للارباح المعاد استثمارها (1) .

2- الارباح المعاد استثمارها : Reinvested Earnings

ينشأ هذا التمويل من داخل المشروع أو الشركات (بنسبة اشتراك المساهم في المشروع مع مراعاة لرغبات المساهمين) ويسمى تمويل ذاتي من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كأرباح الفروع ويعامل هذا التمويل كعائد استثماري كما لو كانت تدفقات نقدية (ارباح محتجزة) (2) .

3- القروض داخل الشركة : Intra-company Loans

تتضمن هذه القروض بين الشركة الام وفروعها و تشمل معاملات الدين داخل الشركة , وتشير إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الاجل من الدول والشركات الاخرى في غير البلد المضيف فضلا عن اقتراض رؤوس الاموال بين المستثمرين الاجانب وغالبا ما تكون بين الشركة الأم والشركات التابعة لها (3).

(1) د. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري - دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية - بلدان مختارة للمدة (1990-2005) - ط1 - دار الحامد للنشر-عمان - الاردن - 2014 - ص35 .

(2) د.هاني صالح- الاقتصاد اليوم- كيف يعمل, ط1- مكتبة العبيكان للنشر-الرياض-السعودية -2008- ص444

(3) د . محمد علي ابراهيم العامري - الادارة المالية المتقدمة - ط1 -اثراء للنشر والتوزيع-عمان - الاردن - 2010 - ص774 .

ثالثا : العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عوامل عديدة ورئيسة تؤثر في الاستثمار الأجنبي منها :ـ

1- العامل السياسي و الامني :

تعتبر الظروف السياسية والأمنية المستقرة لبلد ما عاملا مشجعا لحركة رأس المال ولا يمكن لاي بلد كسب ثقة المستثمرين الاجانب إلأ إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا وتضاءلت مخاطره المختلفة إلى حدها الادنى كحالات الفوضى والانفلات الامني (1).

ويعتقد الباحث ان المناخ الاستثماري في العراق يعتبرطاردا للاستثمارالاجنبي المباشرنظرا لعدم الاستقرار الامني .

2- العوامل التشريعية والقانونية : ان القوانين والتشريعات مهما بلغت من التطور, والشمولية في الضمانات, التي تعطيها للشركات الأجنبية ,فانها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الاجانب, وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف , ذلك ان هذه القوانين هي بمثابة اعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية , وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف, ومن ثم فانها عرضة للتغير, أو حتى الالغاء من الدولة وبأرادة منفردة مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج وتخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرة عليها ؛ لذا تسعى الشركات الأجنبية , إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية , لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية , ومن هذه التشريعات , هي حوافز وأعفاءات كمركية , وضريبية , وتجنب فرض ضرائب مزدوجة , وتسهيلات دخول التكنولوجيا للمستثمر الأجنبي (2) .

---

(1) د.ابراهيم توهامي- د.عاكف الزيات - قضايا اقتصادية وأدارية معاصرة - ط- مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع-عمان- الاردن -2009 -ص458.

(2) د. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري - مصدر سابق- ص70 .

3- الاستقرار الاقتصادي :هناك عوامل عديدة تتعلق بالسياسات الاقتصادية للبلد منها (1) :-

أ- سياسات الاقتصادالكلي واهمها السياسات التجارية المحلية والخاصة بالشركاء التجاريين للبلد المضيف (التعرفة الكمركية) , الانظمة الكمركية , حماية حقوق المالكين والمستثمرين الاجانب .

ب- السياسة المالية واهمها السياسات الضريبية (تسهيلات وامتيازات وغيرها) إذ تُعدّ كفاءة التشريعات القانونية من أهم أُسس مناخ الاستثمار للمستثمر الأجنبي .

ج – سياسة سوق العمل هل هويتبع الحرية الاقتصادية ام تدخل الدولة والقوانين والانظمة المتعلقة بها, وهيكل الاسواق (المنافسة , التملك ,الاحتكار.... إلخ).

د- هناك سياسة تتبعها الدولة في كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, وذلك من خلال أعفاء السلع , وعوامل الانتاج الداخلة إلى البلد المضيف من الرسوم الكمركية وتسهيلات دخول الخبراء والعاملين الأجانب إلى البلد المضيف, وألغاء القيود الكمركية لتفعيل الاستثمارات داخـــل البلد , اضف إلى ذلك اتباع سياسة الخصخصة من الدولة اصبحت ضرورة من أجل تحسين مناخ الاستثمار ككل ورفع كفاءة المؤسسات وتحقيق المزيد من الكفاءة الاجتماعية , ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجعل الاقتصادات الوطنية اكثر تماشيا مع الاقتصاديات العالمية (2) .

(1) د . عامر اسماعيل حديد - آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية - مجلة نوروز - المجلد الخامس - العدد الخاص بمؤتمر الجامعة - 2010 - كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الموصل - ص378.

(2) د. احمد عارف العساف- محمودحسين الوادي - مصدر سابق - ص149-150.

رابعا: دوافع ومبررات الاستثمار الأجنبي المباشر :

ان دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومبرراته، مشـــتركة بيـــن الشـــركات المستثمرة والبـــلد المضـيف ، فـان المـرء يستطيـع ان يمـيز بين دوافـع ومـبررات مختـلفة لانتـقال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهـــي ما تسمـى برباعية (المـوارد والسـوق والكفـاءة والمهارة الفكريـة)، فالبحـث عـن هـذه العناصـر والسـعي لإيجادهـا يهـدف إلـى توجيـه اسـتثمارات الشركات متعدية الجنسية اتجاهاً تسعى إلى تحقيق أهدافها الأساسية في تعظيم الأرباح والسيطرة في أي مكان في العالم ، ويمكن توضيح هذه الدوافع كما يلي :

1- الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية : الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد الطبيعية ,هو ألشكل الاقدم منذ فترة الخمسينات وهو الاستثمار الذي اتبعته الشركات المتعدية الجنسية في البلدان النامية, وخاصة في مجال النفط والغاز ذات الربحية العالية والعديد من الصناعات الاستخراجية ألاخرى , ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من المواد الخام وزيادة الاستيرادات من السلع (الاستهلاكية والراسمالية) والسلع نصف المصنعة في العملية الانتاجية (1) .

2- سعي الشركات الأجنبية العابرة للقومية للوصول إلى خفض التكاليف في أجور العمال نتيجة لوفرة الايدي العاملة في البلد المضيف وخاصة اذا كانت تنتج سلع كثيفة العمل وهذا ما تحصل عليه في الدول النامية مثل الصين, الهند,شرق اسيا (2).

3- الاستثمار الباحث عن خفض الضرائب: ان قوانين الضرائب المعتدلة في البلدان المضيفة تشجع الشركات متعدية الجنسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان وخاصة دخول التكنولوجيا الخاصة بهذه الشركات واعفاءها من الرسوم الكمركية والضرائب (3).

(1) د.عرفان تقي الحسني - التمويل الدولي - ط2- دار مجدلاوي للنشر-عمان - الاردن - 2002- ص56 .

(2) د.علي عبد الفتاح ابو شرار- مصدر سابق - ص293.

(3)د.فليح حسن خلف - مصدر سابق - ص100-101.

إن الشركات الأجنبية تسعى إلى الاستثمار في الدول المضيفة من أجل تحقيق الربح الناتج من بعض العوامل والمزايا التي تتمتع بها هذه الشركات, وهي المعرفة الخاصة في الأصول التكنولوجية والمالية التي تعطي الشركات القدرة على تحقيق انجازات مختلفة لم تقدر عليها الشركات المحلية في الدول المضيفة , زد على ذلك المهارات الادارية المتفوقة (1) .

4- الاستثمار الباحث عن الاسواق Market-seeking

تستطيع الشركات متعدة الجنسية ان تؤثر على البلدان النامية عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية , وهذا الأسلوب الذي ساد خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي وكان هذا النوع ايضا هوالشائع في الاستثمارات الامريكية في اوربا في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية والاستثمار الياباني في الولايات المتحدة الامريكية في اوائل عقد الثمانينات واحيانا تستثمرالشركات الأجنبية في اسواق تتميز بانخفاض المستوى التكنولوجي والايدي العاملة, ويعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ومدى نموه في البلدان المضيفة (2) .

5- الاستثمار الباحث عن الاستراتيجية :

يحدث هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة و ذلك بسبب رغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الانتاج والاستهلاك ويَعدّ تصديراً للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات (3) .

(1) د.علي عبد الفتاح ابو شرار- مصدر سابق - ص23 .

(2) د.نزيه عبد المقصود -الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية - ط 1- دار الفكر الجامعي- مصر -الاسكندرية - 2013- ص442.

(3) د. موفق احمد - الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية - مجلة الادارة والاقتصاد-كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الموصل - العدد 80 - 2010 - ص142.

خامسا : اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لطبيعة الملكية :

تماشيا مع تشعب المعايير الادارية والفنية في طرق الاستثمار وتطورها فإن قيام المؤسسات والشركات الكبرى بالاستثمار في بلاد مختلفة , لم يقتصر على صورة واحدة بل اخذ اشكال متعددة كما ذكرنا سابقا بان الاستثمار الأجنبي يقسم إلى المباشر وغير المباشر أذ ان الاستثمارغير المباشر تكون ملكيته محافظ استثمار لأسهم وسندات ومن ثم تكون ملكيته مباشرة لأصول مالية والحصول على اعوائد ,

اما المباشر فهو يمتاز بالملكية لأصول انتاجية من المستثمروعلى هذا الاساس هناك اشكال للاستثمار الأجنبي المباشر منها :

1) الاستثمار المملوك بالكامل :

يعتبرهذا الاستثمار من اكثر الاشكال أهمية بالنسبة للشركات متعدية الجنسية وأكثرها تفضيلا لانه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الادارة والتحكم في النشاط الانتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الانتاجية, والتسويقية والمالية وغيرها التي اصبحت اكثر اهمية لدى معظم المستثمرين ولكن هذا النوع من الاشكال تخشاه الدول المضيفة لأنه تعميق للتبعية الاقتصادية وبروزالاحتكارالاقتصادي الذي يمكن ان تمارسه الشركات المستثمرة في البلد المضيف (1) .

ويعتقد الباحث ان هذا النوع من الاستثماريأخذ شكل الاحتكار وسيطرة المستثمرالاجنبي على كل مايتعلق بالعملية الانتاجية والتحكم بتشغيل الايدي العاملة والاجورلذا لااشجع على هذا النوع من الاستثمار.

---

(1) د. هناء عبد الحسين الطائي - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق - مجلة الادارة و الاقتصاد - جامعة كربلاء - المجلد 1 - العدد 4 - 2012 - ص96 .

2) الاستثمار المشارك :

إن الاستثمار المشارك هو احد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصر في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الأدارة, والخبرة, وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية , ومن مبررات أقامة المشاريع المشتركة هي الكلفة المرتفعة التي يتطلبها أنشاء بعض المشروعات الكبيرة التي لا تستطيع البلدان النامية وحدها تحملها فضلاً عن القيود التي تفرض من قبل البلدان النامية على الملكية الأجنبية للمشاريع المحلية , وهذا يجعل الاستثمارالمشترك من أكثر الانواع قبولاً لدى البلدان المضيفة , وخاصة النامية بسبب المزايا التي يتمتع بها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , إذ يسهم في زيادة تدفق رؤوس الاموال الأجنبية والتنمية والتكنولوجية وخلق فرص عمل وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد وكذلك تنمية قدرات المدراء الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة (1) .

ويعتقد الباحث إن هذا النوع من الاستثمارالأجنبي المباشريعتبر هو الافضل لانه هناك علاقة مشتركة تربط الطرفين تعود الفائدة إلى الدول المستثمرة والدول المضيفة للاستثمار.

3) الاستثمار في المناطق الحرة :

يقصد بالمنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة الجغرافية ولكنها خارج النظام الكمركي لتلك الدولة اذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم كمركية والهدف من أقامة المناطق الحرة هو تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارالمباشر وتقديم التسهيلات والحوافز التي لاتتوفر في المناطق الأخرى ومن هذه التسهيلات عدم فرض رسوم كمركية على المواد المستوردة , وحرية تحويل الارباح إلى الخارج وتسهيل أقامة العاملين الأجانب ومن فوائدها تساعد في توفير النقد الأجنبي وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل للعاطلين في الدولة المضيفة (2) .

(1) د.عميروش محند شلغوم - مصدر سابق- ص23 .

(2) د.فاضل محمد العبيدي - البيئة الاستثمارية - ط 1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع - الاردن- عمان - 2012 - ص 35 .

4- مشروعات أو عمليات التجميع :

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الدول الأجنبية والدول المضيفة يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا , وفي معظم الاحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة , والمعرفة الخاصة بتصميم المصنع , وطرق التخزين والصيانة , وغيرها مقابل عائد مادي يُتفق عليه (1) .

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية ومنها :

5-عمليات تسليم المفاتيح : يأخذ هذا الشكل من الاستثمار قيام المستثمر الاجنبي ببناءاي مشروع يتفق عليه البلد المضيف مع المستثمر الاجنبي وتسليم مفاتيحه بعد الانتهاء منه, كما هو الحال في قطاع الانشاءات والمباني وأنشاء المصانع ومحطات الكهرباء والفنادق وغيرها وقد يتم تغطية النفقات الاستثمارية هنا وقت تسليم المشروع أو جدولة المدفوعات وفق خطة محددة لاحقة حسب العقود المبرمة بين الاطراف المعنية (2) .

6- عقود التراخيص والادارة :

إن عقود التراخيص عبارة عن أتفاق بين الشركة متعدية الجنسية والمستثمر الوطني تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أوعلامة تجارية أو براءة اختراع مقابل عائد مادي , وتجدر الاشارة إلى بعض الحالات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارهي مايسمى بالتراخيص الاضطرارية ويسود هذا النوع في بعض البلدان النامية التي ترفض التصريح للشركات متعدية الجنسيات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار, اما **عقود الادارة** عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات متعدية الجنسية بأدارة كل أو جزء من العملية الانتاجية بمشروع أستثماري معين في الدولة المضيفة لقاءعائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الارباح (3) .

---

(1) د. هناء عبد الحسين الطائي- مصدر سابق - ص48 .

(2) د. فريد النجار - الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي - ط 1- مؤسسة شباب الجامعة للنشر -الاسكندرية - مصر- 2000 - ص27 .

(3) د.عبدالحميدالشواربي - موسوعة الشركات التجارية- شركات الاشخاص والاموال والاستثمار - الجزءالثاني - منشأة المعارف للنشر- الاسكندرية -مصر-2003 -ص 1003.

سادسا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد الحرب العالمية الثانية توسع حجم الانتاج الدولي و كان ذلك عبر الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية و من هنا دخل الاستثمار الاجنبي المباشر مرحلة جديدة اذ ازدهرت اهميته في الاقتصاد العالمي الامر الذي ادى الى دراسة هذا النوع من الاستثمار و هذا دفع بالكثير من الاقتصاديين الى تطوير نظرية تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الاهمية و من هؤلاء الذين درسوا هذه النظريات ستيفن هايمر و فيرنون في الولايات المتحدة الامريكية و جون دنينغ في بريطانيا و كوجيما في اليابان. و من ابرز هذه النظريات هي النظريات الكلاسيكية و الحديثة :

1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية : اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من العوامل و هي الدعوة الى الحرية و عدم تدخل الدولة , و المنافسة التامة في السوق و عدم وجود اي عوائق في حركة رؤوس الاموال و عناصر الانتاج و يعتبر ديفيد ريكاردو الذي اسس في عام 1817 نظرية الميزة النسبية و التي تنص على ان انتقال رأس المال الذي يتميز بانتاجية رأس المال العالية الى البلد الذي يتميز بانتاجية رأس مال واطئة و ان السبب الرئيسي لانتقال رؤوس الاموال هو لغرض الربح و هكذا تفعل استمرارية الحركة لرأس المال الى ان تصل الى حد تصبح الانتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد, ان هذا التفاوت بين البلدان يسمح لاصحاب رؤوس الاموال بالاستثمار في الخارج اما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول اي انتقال لرأس المال عبر الدول فحركة رأس المال تأتي استجابة للفروق في الانتاجية الحدية لرأس المال, الا ان هذه النظرية تتناقض مع واقع ان الجزء الاكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل اسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي (1).

(1) د.عدنان داوود العذاري - اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية - ط1 - دار غيداء للنشر و التوزيع - عمان - الاردن -2016 - ص61-62 .

2- النظرية الحديثة : وهذه النظرية مبنية على افتراض أساسي مفاده ان طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة و البلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة فكلاهما يعتمد ويستفيد من الاخر لتحقيق الاهداف التي يحددها هو,إذ أن حجم العوائد التي يحصل عليها كل طرف يتوقف على حد كبير على سياسات, وستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار, ويرى اصحاب هذه النظرية إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد على تحقيق الآتي (1) :

أ- الاستغلال الأمثل والافادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة في الدول المضيفة.

ب- المساهمة في أنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة مما يسهم في وجود تكامل اقتصادي .

ج – ايجاد اسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى .

3- نظرية هكشر اولين : اعتبر هكشر اولين ان الاختلاف في النفقات النسبية ليس شرطا كافيا لقيام التبادل الدولي اذ ان هناك عاملين هما عامل اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول و عامل اختلاف في اسعار عوامل الانتاج بين الدول و من هنا فان هكشر اولين يرى ان التباين في التكاليف يرجع في اساسه الى اختلاف الدول فيما يخص مدى توفر الموارد الطبيعية فالدولة المعنية تقوم بتصدير بعض عوامل الانتاج المتوفرة لديها و تستورد تلك العوامل التي تعاني ندرة فيها و تفسر هذه النظرية الاستثمار الاجنبي المباشر بالاعتماد على مبدأ التخصص اذ ان كل بلد يتخصص في انتاج و تصدير المنتجات التي يتميز فيها بوفرة نسبية من عوامل الانتاج و يستورد السلع التي لا يتمتع بوفرة نسبية من عوامل الانتاج فيها و قد اخفقت هذه النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات اولين لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين في ظهورها و لكن بعد 20 عاما اصبحت هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر(2) .

(1) د. عامر اسماعيل حديد- مصدر سابق - ص378 .

(2) د. عدنان داوود العذاري - مصدر سابق - ص62-63 .

4) من النظريات التي عالجت روابط الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ضمن اطار موحد على مستوى الاقتصادالكلي مما يتيح تعميم النتائج , شاعت (نظرية الأوز الطائر) لتبين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وما تلاه من نسخ معدلة اهمها نظرية كوجيما* نظرية الأوز الطائر لنمط العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة : تقدم هذه النظرية وصفاً لدورة حياة الصناعات المختلفة خلال مراحل التنمية الاقتصادية وتتضمن أعادة توطين الصناعات بتبديل موقعها من بلد إلى أخر من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك استجابة للتحولات في قدرة البلدان التنافسية , وضعت الصيغة الاصلية لنظرية الاوز الطائر في أواخر عقد الثلاثينات عندما كانت اليابان ما تزال بلداً فقيراً مقارنة ببلدان أوربا وأمريكا وتسعى إلى الوصول إلى مصافها , يصف هذا النموذج التغير في الهيكل الصناعي خلال الزمن مبتدءاً بالتركيز على صناعة النسيج كثيفة العمل ومنتقلاً بشكل تدريجي إلى النشاطات التي يرتفع عليها الطلب مثل الصناعات الكيمياوية , صناعة الصلب , والسيارات .... إلخ , وهكذا يتم وصف المراحل المتعاقبة على شكل حرف V مقلوب , ومن هنا جاء التشبيه بسرب الاوز الطائر, الشكل نفسه يصف انتقال الصناعات من بلد إلى اخر مما يمثل تطورالصناعة نفسها في بلدان مختلفة عبر الزمن على وفق هذه النظرية أسهمت الشركات عابرة القوميات اليابانية من خلال نقل مواقع الأصول التي لم تعد تستخدم محليا إلى البلدان النامية المضيفة المجاورة التي تتمتع بميزة نسبية تستند إلى وفرة اليد العاملة الرخيصة وبعض المهارات فقد قامت بوجه خاص بتحويل صناعات موجهة نحو الاستهلاك الداخلي إلى صناعات موجهة نحو التصدير وقادرة على المنافسة دوليا , تُعدّ نظرية التجارة المحرك الاكثر اهمية في نظرية الاوز الطائر اذ يتم نقل السلع الجديدة والتكنولوجيا الجديدة عبر الدول ويحقق هذا النموذج علاقة تكاملية لعملية التطور الصناعي بين الدول المبدعة المتقدمة والبلدان التابعة (1) .

(1) د. هناء عبد الغفار السامرائي - مصدر سابق - ص63-64 .

*كوجيما : اقتصادي ياباني يعمل في شركة كونامي اليابانية كمنتج لالعاب الفيديو و ليس كمصمم فقط فهو يخرج عن مجرد الحديث عن مجال الالعاب إلى مواضيع مثل البحث عن الابداع و الطب ويذكر بان في يوما ما فان تكنولوجيا الالعاب سيتم استخدامها في مجالات اخرى .

5 – نظرية كوجيما :

قام كوجيما بتطوير افكار متعددة عن نظرية الاوز الطائر في عدد من مقالاته لا سيما بحثه عن آثار النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة المحلية والقدرات الأخرى للبلد المضيف من جهة وفيما لو ان الاستثمار الأجنبي المباشر, يتضمن مزايا الصناعات المعاد توطينها في الخارج استجابة للتحولات الهيكلية في القدرة التنافسية من جهة اخرى , هذان التفسيران البديلان يناظران التفسيرات الخاصة باستثمارات الولايات المتحدة الامريكية واليابان كما طرحت نظرية كوجيما . يؤكد كوجيما على دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان التابعة ويعتقد كذلك بوجود تعاون بين الشركات عابرة القوميات وحكومات البلدان في سبيل مصالحهم المتبادلة ففي حالة ان يفقد البلد القائد ميزته النسبية تقوم الشركات عابرة القومية بأعادة توطين الانتاج في البلد التابع المنخفض الاجور وعادة بمساعدة حكومات البلدين معا, يقوم البلد القائد بدوره بتطوير صناعات تكون اكثر تقدما فترتفع مستويات المعيشة وتتوفر فرص العمل للقوى العاملة بدل الصناعات التي هاجرت إلى البلدان التابعة وعموما تهتم فرضية كوجيما بالعلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية (1) .

6) نظرية الموقع : تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الانشطة الانتاجية أوالتسويقية التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة واخرى وكذلك عوامل مناخ الاستثمارالأجنبي وتتمثل في القيود المفروضة على ملكية الاجانب الكاملة للمشروعات الاستثمارية ومدى قبول الوجود الأجنبي, والاستقرارالسياسي, والاعفاءات الضريبية , والمزايا الممنوحة وكذلك تؤكد هذه النظرية على العوامل ذات الصله بتكاليف الانتاج والادارة أضف إلى ذلك العوامل المرتبطة بالسوق او العوامل التسويقية (2) .

(1) د.هناء عبد الغفار السامرائي - مصدر سابق - ص65 .

(2) د.منصوري محمد الزين - مصدر سابق -ص251.

7) نظرية احتكار القلة : ترى هذه النظرية ان دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في طبيعة اسواق احتكار القلة التي تقسم بين قلة من الشركات الكبرى, وهذا ما يجعل من الصعب على اي شركة ان تنمو بواسطة المضاربة السعرية فشركات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على تعزيز فرص نموها عن طريق الاستيلاء على الاسواق الخارجية للانتاج فيها وبما يساعد على زيادة مستوى الرغبة لديها ففي حالة تحرك احدى الشركات لاستغلال ميزة احتكارية لديها تعمل سائر الشركات الاجنبية المنافسة للقيام برد فعل معاكس وان لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر فقدان مواقعها ومكانتها في السوق الدولي (1) .

سعت هذه الشركات إلى صنع سلع منخفضة التكاليف (التكنولوجية الجديدة) التي تسمى (تكنولوجيا الجيب) مثل الهاتف النقال والحواسيب المحمولة وخدمات السفروالنقل والفيديو وكذلك الموسيقى الرقمية (2) .

وفيما يأتي جدول يوضح هيكل التجارة الدولية للخدمات:

جدول (3)

هيكل التجارة الدولية للخدمات ٪

السنوات / البيان	2000		2006		2012	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
النقل	322	26,9	24,7	27,3	26	27,9
السفر	18	29,3	22,4	52	21	24,4
خدمات وسائل الاتصال	2,1	2,1	2,5	2,2	2,4	2,1
خدمات المعلومات و الكمبيوتر	3	2	4,5	2,5	5,5	2,4
خدمات التامين	1,8	2,7	2,2	5,6	1,6	4,2
خدمات الثقافة و الاستجمام الشخصي	1	1,3	8	1,1	7	1
الخدمات المالية	5,5	2,7	7,7	3,7	7,2	3,2
الخدمات الحكومية الاخرى	2	3,7	2,2	3,4	1,6	2,6

المصدر: عبد الكريم جابر شنجار العيساوي - التكامل الاقتصادي العربي - ط1 - دار صفاء للنشر و التوزيع - االاردن-2014 - ص 65.

(1) د. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري - مصدر سابق - ص59-60 .

(2)Bradley R. Schiller - The Economy Today , 11TH ED. -McGraw-Hill - IRWIN - U.S.A - 2008 - P.177 .

ألجدول يبين الدول الرائدة في صادرات الخدمات هي ايضا نفسها الدول الرائدة في الواردات الخدمية اذ تستحوذ كل من امريكا , بريطانيا , المانيا , فرنسا, اليابان , اسبانيا , هولندا , الصين وسنغافورة على 57٪ من التجارة الدولية في الخدمات عام 2012 ويعود سبب تفوقها إلى التجارة الداخلية للشركات متعدية الجنسية العائدة لهذه الدول فمثلا أجزاء السيارات والكمبيوتر يتم تصنيعها في دول متعددة ويتم تجميعها في بلد اخر وقد ساعد ذلك الانخفاض في تكاليف الاتصالات والنقل يلاحظ من ألجدول أن خدمات النقل والسفر وخدمات الاعمال الاخرى تشكل المراتب الثلاث الاولى في العالم من حيث الصادرات والواردات للسنوات المشار اليها في الجدول اذ تمثل خدمات النقل (البحري , الجوي , الارضي ,النقل في المجاري النهرية الداخلية) التي يقوم بها المقيمون في اقتصاد ما لأولئك المقيمين في بلد اخرويشمل نقل المسافرين ونقل السلع (الشحن) وتأجيرالناقلات مع اطقامها والخدمات المعاونة والثانوية المرتبطة بذلك (1).

(1) د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي -مصدر سابق- ص 66.

المبحث الثالث

آثار ومحددات – مزايا –عيوب وأدوات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً :آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية : يقوم هذا النوع من الاستثمار بجلب مصادر مالية للبلدان النامية أذ يقوم الاستثمار الأجنبي بتوفير الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول المضيفة الذي يفي بمتطلبات التنمية المنشودة وتنفيذ برامج خطط التنمية الاقتصادية القومية كبديل عن مصادر التمويل التقليدية المتمثلة في المدخرات التي قد تكون ضعيفة , لذا يتم الاستعانة برأس المال الخارجي للوصول إلى سد فجوة الموارد المحلية والمخصصة للاستثمار بهدف رفع مستوى معيشة سكانها من خلال زيادة حجم الدخل ومعدله الذي يَعدّ واحداً من أهم أهداف التنمية ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية عن طريق القيام ببرامج تنمية طويلة الاجل مثل الانفاق على مشروعات قطاعات المرافق العامة والبنى التحتية مثل مشروعات الطرق , وبناء الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومشروعات المياه والصرف والمشروعات العمرانية كذلك فتح المجال امام المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية فضلا عن المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي في القطاعات الخدمية كالسياحة ,والانتاجية كالصناعة, والزراعة والتعليم والصحة (1) .

و فيما يلي شكل يوضح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية :

---

(1) د.دريد محمود السامرائي - الاستثمار الأجنبي المباشر - المعوقات والضمانات - ط - مركزدراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان -2006- ص87-88.

شكل (2)

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية

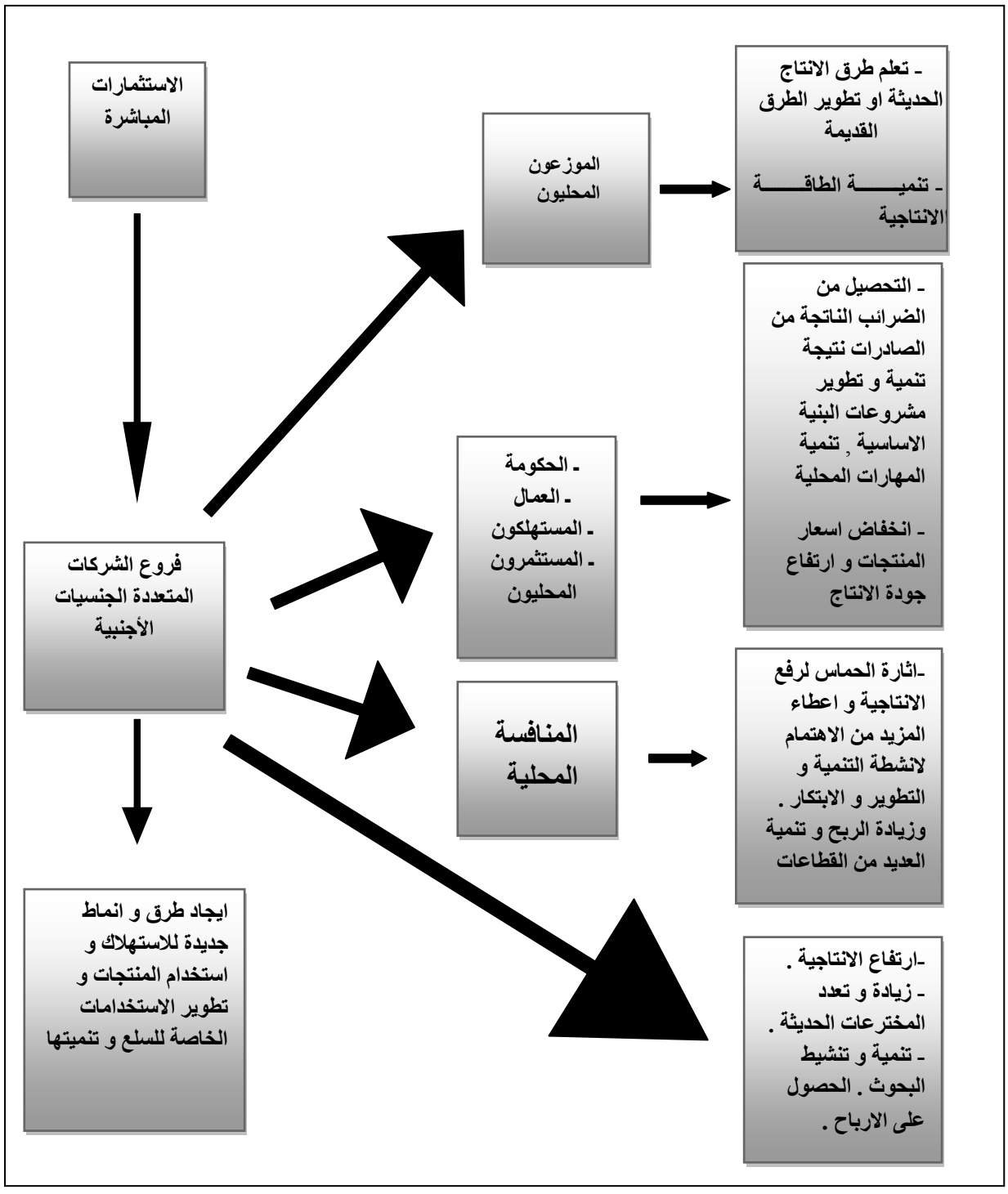

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د.عامر عبد الامير شاكر - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية تجارب دول مختارة مع اشارة إلى تجربة العراق - مجلة جامعة نوروز - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الموصل-العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الاول - 2012 - ص50 .

نستنتج مما تقدم إن هناك ضرورة ملحة لأعتماد مجموعة من الوسائل والأجراءات التي من شأنها أصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال برامج النهوض بالاقتصاد العراقي ودمجه بالاقتصاد العالمي .

إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة الذي ينطوي على مستويات عالية من البحث والتطوير تساهم بفعالية في تدعيم وتطوير قدراتها التكنولوجية , فالاستثمارات المشتركة تسمح بخلق احتكاك بين شركات الدول المضيفة والشركات الأجنبية مما يسمح بأستيعاب واستخدام التقنيات الحديثة ومن ثم تطوير مهارات الدول المضيفة وتوليد معارف تكنولوجية ذاتية كما يساعد على خلق منافسة بين فروع الشركات المتعدية الجنسية والشركات المحلية مما يشجع الاخيرة على زيادة انشطة البحث والتطوير الخاصة بها مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة وانتاج منتجات جديدة والشكل الآتي يوضح الاثار الايجابية لاستيراد التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر (1) :-

شكل (3)

اثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النشاط الاقتصادي عامة

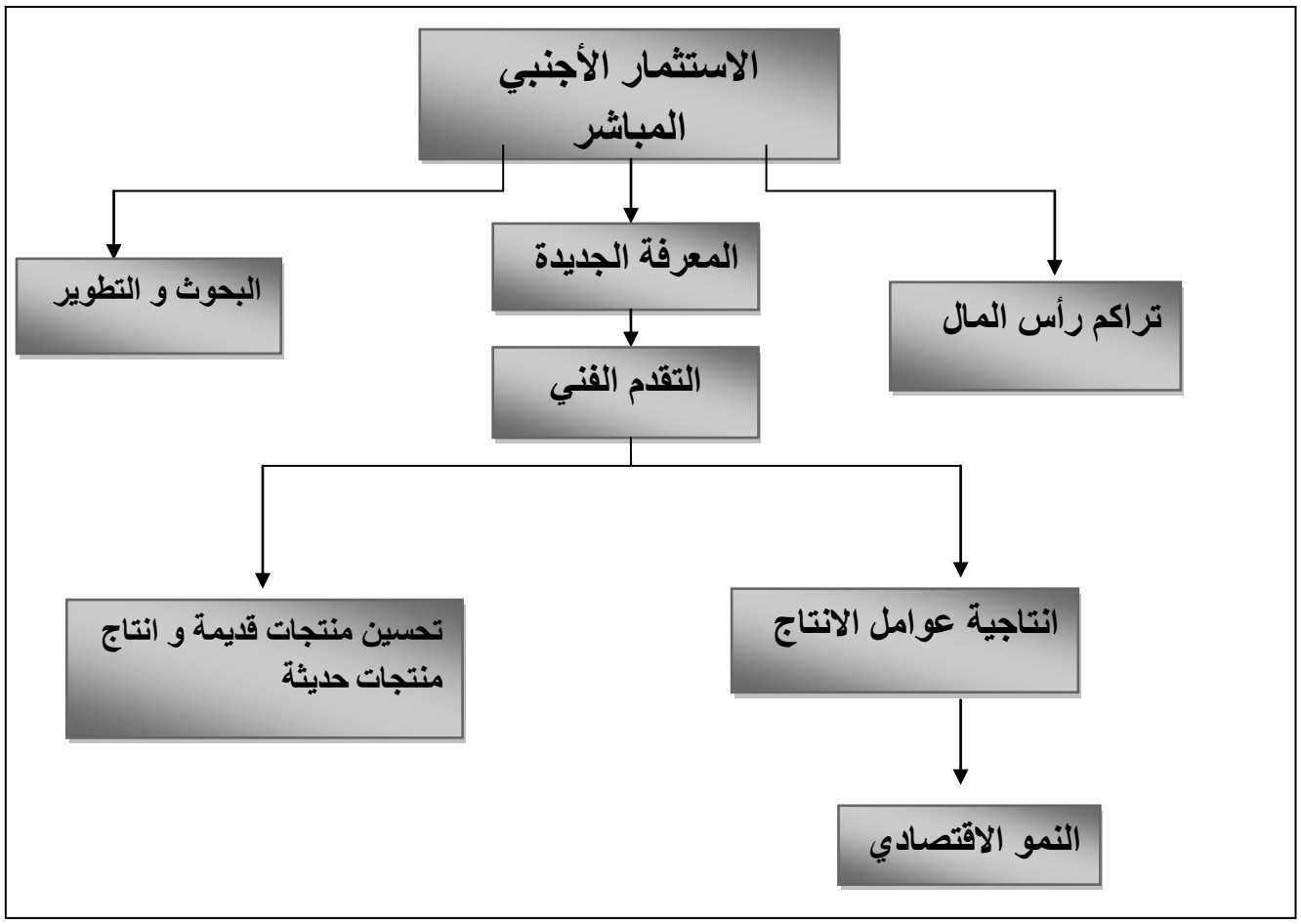

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د.عميروش محند شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 , مكتبة حسن العصرية للنشر- بيروت - 2012 - ص70-71.

(1) د.عميروش محند شلغوم- مصدر سابق - ص70-71 .

2- اثر الاستثمار الأجنبي على العمالة :

تسعى بلدان العالم ولاسيما النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لحط رحاله في اراضيها املاً في تحقيق عوائد كثيرة منها القضاء على مشكلة البطالة او الحد منها فقامت بفتح الباب امام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجته من قوانين وسياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار على امل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل اضف إلى ذلك كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب (1) .

ويأخذ نوع النشاط الذي يتجه اليه الاستثمارالأجنبي المباشر , دورا في التاثير على العمالة فهناك انشطة تتطلب عمالة اكثر مثل صناعات النسيج والملابس وبالتالي سيكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر واضحا على العمالة في حين نجد ان هناك تركيز للاستثمار الأجنبي المباشر في الاونة الاخيرة في قطاع الخدمات لما يتميز به عن القطاعات الاخرى وأُنشأت استثمارات مختلفة المجالات بهذا القطاع (البنوك - الخدمات العامة - الشركات الاستثمارية... إلخ) وكان للاستثمار الأجنبي المباشر اثره في استيعاب جزء كبير من القوى العاملة في الدول المضيفة وبذلك يكون له دور في الحد من البطالة (2) .

3- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات :

بالنسبة لميزان المدفوعات للدول المضيفة سيكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعليه ايجابيا لانه نتيجة لزيادة رؤوس الاموال الداخله وخاصة بالنقد الأجنبي , وبذلك يستطيع البلد المضيف زيادة استيراداته من دون الحاجة لزياده الصادرات كما ان الشركات الأجنبية بفعل معرفتها وخبرتها بالاسواق الدولية وسمعتها المرتبطة بعلاماتها التجارية تفتح الباب أمام منتجات البلدان المضيفة للنفاذ إلى الاسواق العالمية وزيادة حصيلة صادراتها (3) .

(1) د.محمد عبد العزيز عبد الله - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - دار النفائس للنشروالتوزيع -عمان-الاردن-- 2005 - ص104.

(2) د. حسن كريم حمزة- مصدر سابق - ص142 .

(3) د.محمد صالح القريشي مصدر سابق - ص148 .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى (1):

أ - خلق فرص جديدة للعمالة المحلية ومن ثم الارتفاع في مستوى التوظف مما يجعلها تسهم في الحد من مشكلة البطالة .

ب - يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي نتيجة لما تقوم به هذه الشركات من رصف بعض الطرق الخاصة بالمشروع الانتاجي المستثمرمن قبل الاجنبي ومد شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات .... إلخ

ج- تحد من هجرة العقول ذات الكفاءة العالية في الدول النامية حيث تجد العمالة الماهرة والخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلا من الهجرة اليها في خارج البلاد .

د- تُخفض من تكلفة الانتاج بالمشروعات المحلية نظرا لما توفره من مستلزمات الانتاج والمعدات والآلات لمثل هذه الصناعات المحلية بدلا من استيرادها .

إن أول من صدر رأس المال وسيطر على حركة رؤوس الأموال هي بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وهولندا وبلجيكا وسويسر والسويد (2) .

4- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا : تُعرف التكنولوجيا بانها فن الأنتاج اي هي مختلف الوسائل المستخدمة في عملية الانتاج أو هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج معين وبالتالي امتلاك الآلية اللازمةلانتاجه واذا كان حجم الانتاج يتحدد بعاملي العمل ورأس المال فان عامل التكنولوجيا محدد مهم لنجاح أو فشل الستراتيجيات التنموية (3) .

(1) د . محمد عبد العزيز عجمية - التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق - ط1 - الدار الجامعية للنشر - الاسكندرية - مصر- 2007 - ص350 .

(2)Dr.H.L.ALHUJA , Modern economic - 15th Edition - S.CHAND-COMPANY LTD. - DELHI - 2010 - PAG.104

(3) د. عميروش محند شلغوم - مصدر سابق - ص70-71 .

ثانيا: محـــددات الاستثمار الأجنبي المباشر:-

ان عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلد المضيف تعتمد على الكثير من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري ، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر وان المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال تؤثر سلباً أو أيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلاّ إنه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات , وهذا يعني ان التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات اخرى تـؤثر على نوع هـذه التدفقات (1) .

ومن اهـم هذه المـــــــحددات هـــي :

1- المحددات السياسية (استقرار النظام السياسي) :- للاستقرار السياسي في اي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة , فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع اضافة الى الاستقرار السياسي في البلد يكون العائد بالدرجة الاولى ويفرق المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدول النامية, فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة اما النظم الاخرى فهي عرضة للتغيير واثارة القلاقل داخل الدولة ويضيف المستثمرون في الدول النامية ان هناك نوعين من النظم السياسية الاول يكون جاذبا للاستثماراما النوع الثاني فهو طاردا للاستثمار فالاخير يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار مثل الرسوم , الضرائب , القيود الادارية والفنية , كما قد يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل الاموال والارباح إلى الخارج ؛ لذلك يفضل المستثمرون نُظماً سياسية مستقرة مثل الانظمة الديمقراطية (2)

(1) د. نزيه عبد المقصود-مصدر سابق - ص 86.

(2) د. علي عباس - ادارة الاعمال الدولية الاطار العام - ط1 - دار الحامد للنشر-عمان -الاردن,200- ص175.

2- المحددات الاقتصادية (الاستقرار الاقتصادي) : يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي فهو يهيء المناخ الملائم لعمل هذه الاستثمارات داخل البلد المضيف , ان بعض الدول تتبع سياسة الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر اي تشجيع كامل لتدفق الاموال الأجنبية والسماح للشركات الأجنبية للعمل دون وضع قيود أو شروط أمام حركة الاستثمارات ولكن بعض الدول خلاف ذلك تتبع سياسة من ألمنع الجزئي اي انها ترحب بتدفق رؤوس الاموال الأجنبية حصريا إلى قطاعات اقتصادية معينة مع عدم السماح بالاستثمار في قطاعات اخرى , ان هذا الاختلاف ينبع اساسا من الفلسفة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والسياسات التنموية الموضوعة من جهتها, مثلا السياسة المالية تتمثل بالغاء أو تخفيض العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي وغالبا تمنح الاعفاءات الضريبية لمدة زمنية تبلغ خمس سنوات بعد بدء الاستثمار ويمكن ان تصل إلى (25) سنة (1) .

هناك بعض الدول تضع قيودا على حركة رؤوس الاموال إلى داخل بلدانها والمساهمة في العملية الانتاجية فتضع قيودا على هذه الاموال والبعض الاخر من البلدان تكون هناك حاجة ملحة لدخول هذه الاموال على شكل استثمارات مثل ماليزيا في 1998 بعد الازمة الاسيوية وكذلك تشيلي وضعت ضوابط لتدفقات رؤوس الاموال على نطاق واسع في المدة 1991-1998 (2).

ان استقرار السياسة النقدية يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ويتمثل باستقرار سعر الصرف الذي يعطي درجة عالية للمستثمر الأجنبي واستقرار معدلات التضخم بدرجة معقولة تساهم في استقرار اسعار المنتجات والحصول على الارباح المتوقعة وتطور الاسواق يعكس كفاءة النظام المالي الذي يساهم في حماية حقوق المستثمرين (3) .

(1) سامي فالح الساعدي - واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته في دول مجلس التعاون الخليجي - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة - 2003 - ص16 .

(2) Stephen D. Williamson - Macroeconomics - 4th ED. - pearson Press-Newyork-2011- p.560.

(3) د. فاضل محمد العبيدي- البيئة الاستثمارية - ط1- مكتبة المجتمع العربي للنشر - الاردن - عمان 2012 , ص60-61 .

ثالثا : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :-

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الدول النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الافادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وأدارية إذ إن بعض البلدان النامية قد تتوافد فيها الاموال اللازمة لإقامة المشروعات إلأ إن عدم توافرالتكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات .

وهناك العديد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر منها[1]:

1- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص عمل بفروع الشركات الأجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والادارية إلى الشركات الوطنية عند الالتحاق للعمل بها .

2- اقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

3- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفقات رؤوس الاموال الواردة وزيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة وارتفاع انتاجية الاقتصادالوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وبث روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب ذلك من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات (2).

لمزيدمن المعلومات انظر إلى :

(1) تغريد سعيد حسن - دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع السياحي تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كليةالادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية -2013 - ص30 -31

(**2**) د. عميروش محند شلغوم- مصدر سابق - ص **37**.

4- قد يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تقليص حدة التضخم اذا ما اسهم في توفير السلع الاساسية اللازمة لسد الطلب المتزايد في السوق المحلية , وقد تستفيد بعض الدول من زيادة مورد الضرائب التي تفرضها على الاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات الأجنبية) ويقوم المستثمر الأجنبي بأقامة بعض مشروعات البنى الارتكازية للاقتصاد مما يعود بالفائدة على البلد المضيف من هذا الاستثمار , إن القطاع الخاص في الدول النامية لا زال قاصرا غير متمكن للدخول في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة كالصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة عالية التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بمثل هذه المشروعات ويحقق للبلد فوائد كبيرة (1) .

ويعتقد الباحث ان تُشجع الدول (وخاصة العراق) التي بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ,وان يُنظر إلى ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر والافادة منها في تطوير وتنمية اقتصادها خاصة اذا كان هناك نقص في تمويل رؤوس الاموال للمشاريع التي تخدم اقتصاد البلد, وفي نفس الوقت ايجاد الحلول الممكنة والمناسبة من ذوي الشأن قدر المستطاع لسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشروتجنبها , لمصلحة الاقتصادالوطني .

(**1**) د.حيدر نعمة بخيت- م. عبد الوهاب الموسوي - الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الاوسط - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء - مجلد 6 - عدد22 - 2008 - ص189.

ب-عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

1- ان الاستراتيجية التي تتبعها الشركات متعدية الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تحول دون افادة البلد المضيف من التكنولوجيا المنقولة ففي الغالب تقوم هذه الشركات بأستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العديد من البلدان المضيفة التي لا تتناسب مع عامل الكفاءة والخبرة في البلد المضيف , الامر الذي يقلل من فرص العمل المنتظرة فضلاعن ذلك يعرقل امكانية اكتساب الايدي العاملة المحلية للمهارات التكنولوجيا الحديثة(1).

2-منافسة المشاريع الوطنية (هذه المنافسة غير متكافئة بين المشروعات المحلية والأجنبية) اضافة إلى سيطرتها على الشركات الوطنية والتدخل في القطاعات الاقتصادية واصبح اليوم ان لا أحد يستطيع تجاهل دور الشركات المتعدية الجنسية والاندماج في الاقتصادالعالمي واحياناً تتوجه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي لا تسهم في زيادة الصادرات فتصبح عبئا على اقتصاد الدولة المضيفة من دون ان تزيدها وخاصة اذا قامت بأكتساب ملكية مشروع قائم في البلد المضيف بحيث لا تقوم في زيادة رصيد رأس المال ولاتسهم بانشاء مشاريع جديدة (2) .

3- ان مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى استغلال الدول النامية واستنزاف فائضها الاقتصادي من خلال حصولها على ارباح مرتفعة وتحويل معظم هذه الارباح إلى الخارج وبذلك تنخفض الموارد التي يمكن ان تتاح للنهوض بالاقتصاد وتضعف اداءه ونموه(3) .

(1) عمرعبد الله محمد هجيج - آليات تحفيز وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى البلدان العربية الجزائر انموذجا- رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت -2013 - ص 30 .

(2) تغريد سعيد حسن - مصدر سابق - ص33.

(3) د . فليح حسن خلف - العولمة الاقتصادية - ط1- عالم الكتب الحديث للنشر - الاردن- أربد- 2010 - ص98

.

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
البحرين	329,3	179,5	453,7	358	91,8	218
مصر	889,9	1065,3	2919,4	1235,4	509,9	647
العراق	1,1	7,1	6,9	3,1	1	___
الاردن	360,9	310	158	39,2	169,1	56
المغرب	1079,3	333,1	849,5	201,3	2657,8	428
الكويت	20	59,1	72,3	16,3	39,5	7
عُمان	65	101,4	20,8	23,4	48,6	40
قطر	418,3	347,3	113,3	251,6	237,4	326
السعودية	3043,5	4289,2	780	1883,6	19,8	350
الامارات	232,4	257,7	984,9	260,5	155,6	95
تونس	365,3	668,1	367,9	778,8	486,4	821

والجدول رقم 4 يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي الى بعض الدول العربية والعراق :

جدول (4)

سوريا	80	82	263	270	205	225

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية (مليون دولار)

source : د.عيسى محمد الغزالي , الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا , 2004 .

على الموقع الالكتروني : www.arabapi.org/images/puplication/2004

نلاحظ من ألجدول (4) ان العراق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قليلة مقارنة الى الدول العربية الاخرى وخاصة في سنة 2002 تكاد تكون معدومة للظروف السياسية والامنية والاقتصادية التي مر بها العراق وهذه الاستثمارات القليلة الموجودة معظمها يكون في القطاع النفطي , اما في الدول العربية الاخرى ,سنة 2001 تمثل اكبر تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب حيث بلغت2657,8 مليون دولاروفي سنة1998 بلغت في السعودية 4289.2مليون دولار وكذلك بلغت في سنة1997 في السعودية أيضاً 3043,5 مليون دولار وهكذا بالنسبة الدول العربية الاخرى فإن بعضها تعمل جاهدة على جذب روؤس الاموال إلى بلدانها .

رابعا : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك معوقات عديدة لطرد لاستثمار الأجنبي المباشر نورد منها ما يلي (1) :-

1- النقص في كفاءة الاجراءات الادارية والمؤسساتية المصاحبة للنشاط الاستثماري .

2- وجود قيود واسعة في بعض من الدول العربية فيما يتعلق بالتملك وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات و قطاعات معينة .

3- عدم كفاية البنى التحتية والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الانشطة الاستثمارية .

4- ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل المنازعات .

5- هناك دول عربية ما زالت تفرض قيوداً على تحويل وانتقال رؤوس الاموال واسعار الصرف والنقص في الشفافية المرتبطة بالاحكام والقوانين والاجراءات لدى العديد من الدول

العربية فضلا عن ذلك تُبين لنا حركة رؤوس الاموال الأجنبية المباشرة اما ان تكون نحو الدول كثيفة عنصر العمل مثل الصين أو الدول غنية بالموارد الاولية مثل الدول العربية الغنية بالنفط والموارد الاخرى وحركة رؤوس الاموال الأجنبية عن طريق الشركات اول شيء يخطر في بالها هو كيف يكون العائد او الربح من هذا الاستثمار وقد سمحت الخصخصة في بعض الدول على حركة رأس المال نحو هذه البلدان (2) .

فحركة رأس المال في أوربا الغربية تستخدم خبراتها ورؤوس أموالها للاستثمار في بلدان اوربا الشرقية للاستفادة من القوى العاملة عالية المهارة وغير المكلفة اي هناك تحرك لرؤوس الأموال من البلدان ذات الأجور المرتفعة إلى البلدان ذات الاجور المنخفضة (3) .

(1) د.نزيه عبدالمقصود-مصدر سابق - ص87-88.

(2) د.عبد الكريم جابر العيساوي - التمويل الدولي - ط1 - الناشر (المؤلف) - بغداد -2008- ص71.

(3)Robert C.Feenstra Alan M.Taylor-International Economic- 2nd ED. -McGraw-Hill IRWIN-USA-2008-p.161-162 .

خامسا: الشركات متعدية الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر :

الشركات متعدية الجنسية : وهي الشركات التي لها أمكانيات انتاجية كبيرة في عدد من الدول و يوجد في العالم نحو64 ألف شركة رئيسية و 866 ألف شركة فرعية (1) .

تعتبر الشركات المتعدية الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول العالم المختلفة أذ انها مسؤولة عن اكثر من 80 ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعدية الجنسية نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها , فبعضهم يطلق عليها الشركات الأجنبية -Foregin companies- او الشركات الدولية - International Companies - او الشركات متعدية الجنسية او الشركات عبر القومية - وهو المصطلح الذي تستخدمه الامم المتحدة لتوضيح انها ليست شركات تمتلك رؤوس اموالا في دولة وانما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق ستراتيجية تحددها الشركة الام (2) .

وهناك من عرف الشركات متعدية الجنسية بأنها مؤسسة اقتصادية ضخمة تمتلك اعمالا ووسائل انتاج في اكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس ادارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها (3) .

ان حركة رؤوس الاموال الأجنبية تسعى إلى الاستثمار في الدول المضيفة من اجل تحقيق الربح الناتج عن نقل التكنولوجيا والمعرفة التي تمتلكها هذه الشركات التي لم تستطع الشركات المحلية في الدول المضيفة على توفيرها بسبب قلة رؤوس الاموال في هذه البلدان واستغلال اسواق البلدان المضيفة لتصريف السلع والخدمات للشركات الأجنبية (4) .

---

(1) موردخاي كريانين - الاقتصادالدولي - مدخل السياسات - تعريب د. محمد ابراهيم منصور - دار المريخ للنشر-الرياض- السعودية - 2010 - ص214 .

(2) د.أشرف السيد حامد اقبال-الاستثمار الأجنبي المباشر- ط1- دارالفكرالجامعي للنشر-الاسكندرية - مصر- 2013-ص39-40.

(3) د. موسى سعيد مطر- التمويل الدولي - ط1- دار صفاء للنشر - عمان- الاردن -2008 - ص179 .

(4) Paul R. krugman - Maurice Obstfeld - International economics - Theory and policy - 5th Edition -New Delli -India-2009-p.589 .

سادسا: المناطق السوقية والحصة السوقية في العالم للشركات متعدية الجنسية :

لقد نتج عن التغيرات الاقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دورالدولة الاقتصادي وتنامي دورالشركات متعدية الجنسية أذ أصبحت الشركات تسيطرفيما بينها على معظم الانتاج العالمي وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة أضافية لهذه الشركات وقدرة على الانفاق على البحث العلمي ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصادالدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والأنتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وتنامي التأثير على السياسات الاقتصاية للدول (1) .

شكل (4)
المناطق السوقية و الحصة السوقية في العالم

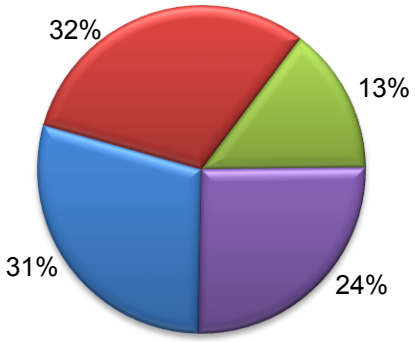

المصدر : د. زكريا مطلك الدوري - د.احمد علي صالح - ادارة الاعمال الدولية - ط1 - اليازوري للنشر والتوزيع- عمان-الاردن -2009 - ص50 .

نلاحظ من ألشكل (4) ان الحصة التسويقية موزعة كالاتي ان الاتحاد ألاوربي يشكل النسبة الاكبرأذ يبلغ 32٪ تليها الولايات المتحدة الامريكية 31٪ ثم بقية الدول الاخرى 24٪ وبعدها اليابان 13٪ .

(1) د. زكريا مطلك الدوري - د.احمد علي صالح - ادارة الاعمال الدولية , ط1 - اليازوري للنشر و التوزيع - الاردن 2009- ص50 .

	٪31	**الولايات المتحدة الامريكية**
	٪32	**الاتحاد الاوربي**
	٪13	**اليابان**
	٪24	**دول اخرى**
	٪100	**المجموع**

سابعا:اسباب اتجاه الشركات متعدية الجنسية الى العالمية:

لهذه الشركات قوة أساسية في انتشارعولمة التجارة الخارجية إن أكبر 350 شركة تتحكم في أكثر من 40٪ من هذه التجارة وتسيطر على الأنتاج , التوزيع , والبيع, لعدد كبير من السلع في الدول النامية مثل (التبغ, الالكترونيات , الأحذية , والملابس وغيرها) فان نحو ربع المبادلات الدولية تتضمن مبيعات فيما بين فروع الشركات متعدية الجنسية من السلع الوسيطة أو معدات من فرع في دولة إلى فرع في دولة اخرى, ولقد أصبحت الشركات متعدية الجنسية تبحث عن الفرص الاستثمارية في أي مكان في العالم

تتحكم شبكات الشركات المتعدية الجنسية في حصة كبيرة ومتزايدة من موارد العالم التقنية والتسويقية والمنتجة في عمليات متكاملة عن طريق الأستثمارات المباشرة فأتجهت الشركات الأجنبية إلى العالمية لستة أسباب:-

1- لتوسيع اسواقها بعد اشباع السوق المحلي للشركة عادة تكون فرص النمو افضل في الاسواق الاخرى لذلك توسعت الشركات التي نمت محليا مثل كوكا كولا وماكدونالدز في الاسواق عبر البحار .

2 - للسعي إلى المواد الخام : للكثير من شركات النفط في الولايات المتحدة مثل أكسون موبيل شركات تابعة في جميع انحاء العالم لتأمين الاتصال بالموارد الاساسية اللازمة للحفاظ على خط الاعمال الاولي للشركات.

3- للسعى إلى التقنية الجديدة : لا توجد دولة واحدة متميزة في كل التقنيات , لذلك تستعين الشركات بالمصادر الخارجية في العالم بحثا عن الريّادة العلمية وافكار التصميم مثال ذلك قدمت شركة زيروكس أكثر من 80 آلة تصوير طبق الاصل مختلفة للمكاتب في الولايات المتحدة التي تمت هندستها وبنائها بمغامرتها المشتركة مع الشركة اليابانية فوجي زيروكس (1).

(1) اوجين بريجهام - ميشيل ايرهاد - الادارة المالية النظرية والتطبيق - تعريب د. سمير علي ابراهيم - الكتاب الثاني - دار المريخ للنشر - الرياض -السعودية- 2009 - ص1248-1250

4- للسعي إلى كفاءة الانتاج : تنقل الشركات الموجودة في الدول مرتفعة التكلفة انتاجها إلى مناطق منخفضة التكلفة .

5- لتجنب العوائق السياسية والتنظيمية : كان السبب الأولي لنقل شركات السيارات اليابانية انتاجها إلى الولايات المتحدة للتحايل على حصص استيراد الولايات المتحدة والان تقوم كل من هوندا ونيسان وتويوتا ومازدا و ميتسوبيسي كلها بتجميع مرّكباتها في الولايات المتحدة وكان أحد العوامل الذي أدى إلى أندماج شركة الصناعات الدوائية سميثكلاين (Smithkline) و بيشام (Beecham) هو أنهما أرادتا أن يتجنبا التاخيرات التنظيمية في الحصول على التصاريح في أكبر اسواقهما في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية .

6- للتنوع بتشييد تسهيلات وأسواق عالمية تستطيع الشركات أن تمتص تأثير الاتجاهات الاقتصادية المناوئة في اي دولة مثال ذلك قللت جنرال موتور من آثار مبيعاتها في الولايات المتحدة اثناء الكساد بمبيعاتها للشركات التابعة لها في اوربا , لقد اصبح في العقودالاخيرة ان النشاط الاقتصادي على مستوى العالم وفي عدد مهم من الصناعات الاساسية والكبيرة يتم بين عدد محدود من الشركات متعدية الجنسية الكبيرة وان جزءا مهما من حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال دوليا تحكمه عوامل غير تلك التي افترضها الفكر الاقتصادي التقليدي في الكلف النسبية ووفرة عناصر الانتاج وندرتها وغير ذلك , كما ان تدفق رؤوس الاموال (الاستثمار الأجنبي المباشر) والسلع والخدمات قد نمت على المستوى الدولي بوتائر تفوق الناتج العالمي وبذلك اصبحت الشركات متعدية الجنسية منفذا لتسريب الموارد عالميا وسيطرت على معظم حركة التجارة الدولية تعينها في ذلك شبكة محكمة من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والتنمية و منظمة التجارة العالمية) (1) .

(1) د. اسعد عبد المجيد - العولمة و أبعادها الاقتصادية - ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع -عمان- الاردن -2011 - ص44 .

ثامنا: خصائص الشركات المتعدية الجنسية : ان لهذه الشركات خصائص متعددة نذكر منها مايأتي:

1-ضخامة وكبر حجم الشركات :

تتميز الشركات متعدية الجنسية بضخامة وكبر حجم المشاريع الاقتصادية للدول الام وتعتبر هذه الخاصية من اهم هذه الخصائص التي تميزت بها هذه الشركات التي تمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات التي تدل على ذلك هو ضخامة رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع انتاجها وارقام المبيعات والايرادات التي تحققها ومن هذه الشركات ,العاملة في مجال النفط وصناعة السيارات والاتصالات (الهاتف النقال , الانترنت) قد جاءت بالمرتبة الاولى (1).

2- المزايا الاحتكارية:

من مزايا هذه الشركات تمتعها بالمزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق التي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الاعم الاغلب وتتحدد المزايا الاحتكارية في ثلاث مجالات هي التمويل , الادارة , التكنولوجيا وهذا الوضع يتيح لها الفرصة بزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم زيادة عوائدها من الارباح والايرادات (2) .

3- التفوق التكنولوجي :

لقد عمل الحجم الاقتصادي الضخم للشركات متعدية الجنسية والانتاج الهائل التي حققته على توفير الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية ؛ ولهذا يلاحظ ان معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية هي في حوزة تلك الشركات , ولا شك ان امتلاك هذا التقدم التكنولوجي على كافة المنافسين ما هو إلاّ سلاح لفرض سيطرتها عليهم حيث تلجأ هذه الشركات إلى الاتفاقات الخاصة بمنح واستخدام البراءات , إلتي غالبا ما تتضمن ضغوطا اقتصادية وتجارية على المؤسسات والشركات الوطنية بما يعيق حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة اضف إلى ذلك فأن الشركات متعدية الجنسية تؤدي دوراً في جذب العقول العلمية والفكرية واصحاب الخبرات المختلفة من بلدان العالم النامي إلى الدول التي توجد فيها المقار الرئيسية لهذه الشركات (3) .

(1) د.احمد عباس عبد الله -(دور الشركات متعدية الجنسية في الاقتصادالعالمي) - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة -عدد29 -2012 - ص59 .

(2) د.عادل احمد حشيش- د.مجدي شهاب- العلاقات الاقتصادية الدولية - ط1- دار الجامعة الجديدة-مصر- الاسكندرية - 2005- ص370-371 .

(3) د.محمد عبد العزيز عبد الله - مصدر سابق - ص52 .

4- التنوع في النشاطات :

تشير الكثير من الدراسات والبحوث إلى ان الشركات المتعدية الجنسية تتميز بالتنوع الكبير في انشطتها فسياستها الانتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة عديدة ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الادارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث انها اذا خسرت في نشاط يمكن ان تربح من انشطة اخرى (1) .

5- تركيز الادارة العليا :

اخذت الشركات المتعدية الجنسية تمارس سيطرة مركزية تامة في البلد الاصلي على فروعها المنتشرة في كل أنحاء العالم حيث تعمل جميع الفروع تحت نظام

وقوانين دقيقة في اطار ستراتيجية وسيطرة عالمية مشتركة , فالمركز الرئيس لهذه الفروع هو وحده الذي يقوم برسم الستراتيجيات, وتقرير المواقع التي يوجه اليها الاستثمارعن طريق استخدام الحاسبات الالكترونية ويعمل على تحديد اسواق التصدير, ورسم برامج الابحاث لكافة فروعه (2) .

ان الشركات المتعدية الجنسية التي لديها استثمار في عدد من الدول تكون لها فرص في تنويع الاستثمارعلى سبيل المثال شركات النفط الكبرى لديها استثمار من نوع الادلاء بالبيانات وعمليات في جميع انحاء العالم ونفس الشيء يقال عن الشركات المركزية المصنعة للكمبيوتر وشركة كوكا كولا الامريكية لديها أكثر من 50 دولة وكمية كبيرة من الارباح وتستطيع هذه الشركات ان تؤثر اقتصاديا من خلال شراء الاسهم في شركات يعتبر هذا الطريق هو الاسهل لها (3).

(1) ميشيل تودارو-التنمية الاقتصادية- ترجمة د.محمود حسن حسين - دار المريخ للنشر -السعودية -الرياض- 2009- ص662.

(2) د.سمير كرم - الشركات متعدية الجنسية (بحث عام) -التقارير الاقتصادية - ط1- معهد الانماء العربي - بيروت - لبنان -1976 - ص45.

(3) Geoffrey A. Hirt - Investment& Mangement- 10TH ED. -Mc-Graw Hell- IRWIN- U.S.A - 2010 - P.513

تاسعا: الاستثمارات لأجنبية المباشرة والعولمة :- ان العولمة تعبر عن عملية

الاندماج التدريجي في الاقتصادالعالمي في مجالات التجارة والافراد والتكنولوجيا التي جاءت كنتائج لتزايد موجات التحرير الاقتصادي وأعادة توزيع الانتاج على المستوى الكوني عبر الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات المتعدية الجنسية أّذ يتوقع أن تكون الاقتصادات الأكثر اندماجا في الاقتصادالعالمي هي الاقوى على المنافسة العالمية والأقدر على النفاذ لأسوق الدول الاخرى (1) .

شهد العالم ثلاث فترات من العولمة الفترةالاولى (1870-1914الثورة الصناعية) تميزت هذه المدة في البحث عن المواد الاولية الخام والثانية (1945-1980) ركزت على تطور التكنولوجيا الحديثة والثالثة (1980-إلى الوقت الحاضر) تشغيل رؤوس الاموال الضخمة والبحث عن الاسواق والموارد الاقتصادية المنخفضة كالايدي العاملة مثلا في البلدان الاخرى (2).

والعولمة في اللغة ماخوذة من التعولم , العالمية , العالمي وفي الاصطلاح يعني اصطباغ عالم الارض بصبغة واحدة شاملة لجميع اقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والفكرية ومن غير أعتبار لاختلاف الاديان والثقافات والجنسيات والاعراق وقد أسماها البعض الكونية والاسم الانكليزي لها Globalization (3) .

تعرف العولمة بأنها عملية مستمرة تسعى إلى تسهيل حركة الايدي العاملة ورؤوس الاموال والخدمات والسلع دوليا عبر الحدود وألغاء الحواجز التجارية من خلال تسهيل اجراءات التجارة الخارجية (4) .

---

(1) د . محمد توفيق عبد المجيد - العولمة و التكتلات الاقتصادية - ط1 , دار الفكر الجامعي للنشر- مصر - الاسكندرية - 2013- ص69 .

(2)Dominick Salvatore , International Economics - Trade and Financ-,10th ED.- John Wiley&Sons-IN-2011 - p.2

(3) د. عثمان ابو حرب - الاقتصادالدولي - ط1 - دار اسامة للنشر والتوزيع- الاردن - 2008 - ص63 .

(4) Frank Fabozzi- Capital Market - 2nd ED. -Mc- Graw-Hill - IRWIN - U.S.A -1996. p.85

فيما يلي شكل يوضح علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر و العولمة و العوامل التي ادت الى انتشار الاستثمار الاجنبي المباشر:

شكل (5)

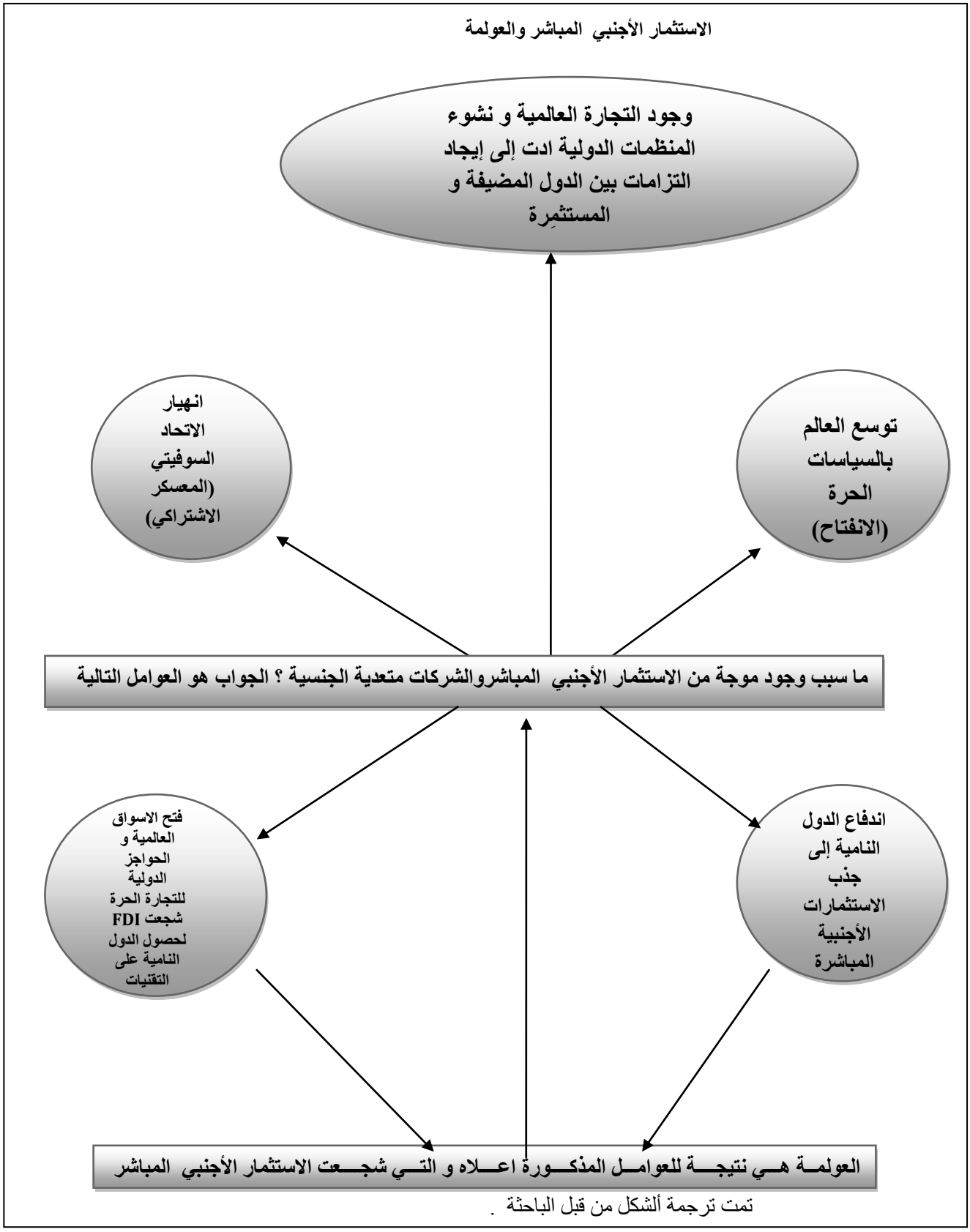

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر :د. رضا عبد السلام , محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة , ط2 , المكتبة العصرية للنشر , مصر , 2010 , ص104 .

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملا أساسيا في تمويل الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة في عمليات التنمية ولا يزال الجدل قائما حول اثرها في الدول الاقل نموا والمستقبلة لها حول ما أذا كان التأثير الصافي لها في التنمية ايجابياً أوسلبياً, ولم يحسم الجدل نهائياً على نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذاك المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر, يذكرون إن الأستثمارات تجلب معها العديد من الفوائد منها المعرفة التكنولوجية , الكفاءة الادارية ورؤوس الاموال وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة (1) .

ان هناك حرية حركة في رؤوس الاموال في القرن الحادي والعشرين حيث أن المستثمرين يملكون القدرة على عبور الحدود باستمرار؛ لأيجاد أفضل العوائد في عدد متزايد من الاسواق المالية الشفافة المدارة بصورة جيدة كما أنهم يملكون حرية الخروج من تلك الاسواق عندما ينهار النظام وألانضباط المالي,أوعندما تصبح منطقة أخرى أكثر جاذبية بالمقارنة بتلك الاسواق والمفارقة أنها تعني ايضا إن أفضل العوائد يمكن أن تتحقق عن طريق حركة رأس المال من مكان إلى أخر (2) .

تعدّ الشركات المتعدية الجنسية أداة من أدوات العولمة وهي شركات أغلبها غربية وبالتحديد اكثرها امريكية وتتكون هذه الشركات من عدة فروع تتوزع في انحاء العالم وتنتج الشركة الواحدة منتجات متنوعة من الابرة إلى الطائرة وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الانتاج في مكان واحد وإنما توزع العملية الأنتاجية على مناطق متعددة ومختلفة وبالتالي فهي تسوق انتاجها في جميع انحاء العالم فنجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتحوله إلى مادة وسيطة في بلد أخر ثم تنتجه في شكل مادة نهائية في بلد ثالث وتبيعه في بلدان متعددة (3) .

(1) لورنس يحيى صالح الكبيسي - التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة بغداد - 2005 - ص152 .

(2) ميريل لينش وكابجيميني - الثروة , ط1 - ترجمة علا احمد صلاح - مجموعة النيل العربية للنشر- القاهرة - مصر-2009 - ص104 .

(3) سمير اللقماني - منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا العالمية والمالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية - ط1 - المكتبة الوطنية للنشر - السعودية - 2003 - ص 66.

إن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التوجهات نحو العولمة حيث أدت العديد من العوامل الى التطوروالزيادة , من هذه العوامل تحريراقصاديات الدول بشكل عام واقتصاديات الدول النامية بشكل خاص, تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف , فضلا عن أسهام الشركات المتعدية الجنسية من خلال ممارساتها ونشاطاتها في التوجه نحو العولمة وفي القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم في إطارها (1).

ويمكن إن نمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعدية الجنسية والعولمة بالشكل الأتي :-

شكل (6)

أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر

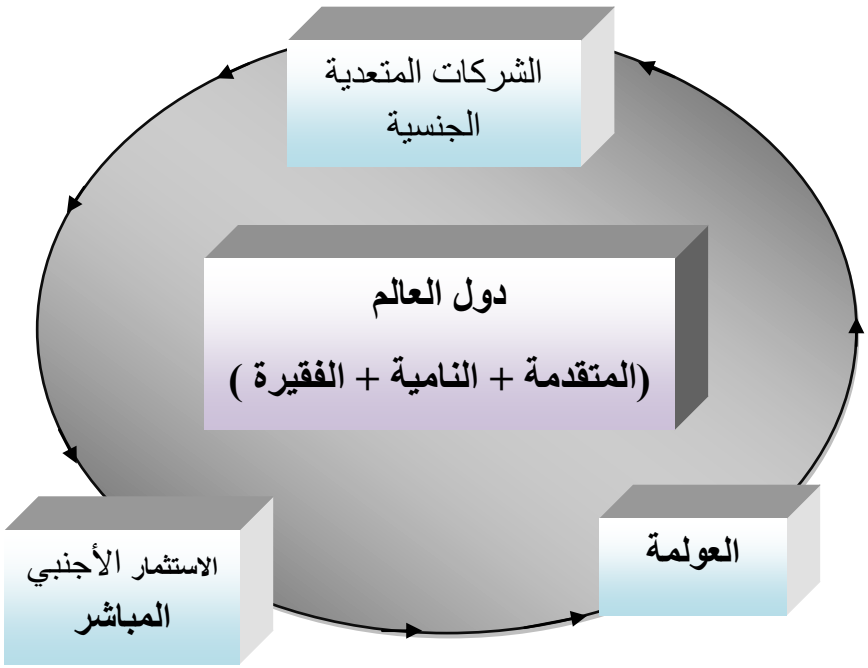

المصدر : من عمل الباحثة استنادا على ما سبق ذكره من معلومات.

ان الشكل يوضح الحلقة المتكاملة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العولمة و الشركات متعددة الجنسية بشكل دائرة متكاملة متصل احدهما بالاخر .

(1) د. فليح حسن خلف - مصدر سابق - ص104 .

الفصل الثاني

فرص الأستثمار الأجنبي المباشر في العراق

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً جديداً للموارد العراقية لتحسين الظروف الاقتصادية للبلد نظراً لما مر على العراق من ظروف الحروب والحصار الدولي في مدة التسعينات وما يعيشه حاليا من أوضاع كان لها الاثر الواضح على حركة الاستثمار في العراق محلياً أو اجنبياً .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر, أحد العوامل التي تؤثر في تطور الدول , سواء كانت متقدمة أونامية وكذلك أحد عوامل الانفتاح الاقتصادي , نحو العالم وقدرة العراق على التكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة, وأعطاء الدور الهام للقطاع الخاص, ومسيرته في التحول نحو آلية السوق , إن هذا النوع من الاستثمار يُسهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال تأثيراته لتطوير قدرات الافراد , وتعزيز الموجودات في البلدان المضيفة فضلا عن مساهمته في زيادة كفاءة عوامل الانتاج وخاصة الأيدي ألعاملة حيث يعمل على زيادة المهارات من خلال التدريب , والتأهيل لهذه الأيدي العاملة ,أضف إلى ذلك يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة ,وزيادة الخبرات الادارية,والتنظيمية لأدارة المشروعات, وأدخال البرامج المتنوعة قد لا تستطيع القدرات المحلية على توفيرها وسوف يكون حلقة وصل بين اقتصاد البلد المضيف مع شبكات الأنتاج العالمي يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ألدعامة الاساسية لتنمية القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وبسبب ضعف الامكانات المالية للعراق كونه اقتصادا أحادي الجانب (ريعي) فإنه يحتاج لتحقيق تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى , تناول الفصل الثاني المباحث التالية ,المبحث الاول الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , اما المبحث الثاني فقد تطرق الى مسارات الفرص الاستثمارية في العراق , وتناول المبحث الثالث الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق مع اقليم كردستان العراق .

المبحث الاول

الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولاً: الخصخصة ان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يتعلق

بدورالخصخصة في جذب الاستثمارالأجنبي المباشر حيث هناك محاولات الى تحول الاقتصاد العراقي في الاونة الاخيرة بعد 2003 إلى اقتصاد السوق (الخصخصة) , هناك تفسيرات مختلفة لمفهوم الخصخصة منها :-

ان الخصخصة تشمل كافة الأساليب والوسائل التي تنهي ملكية الدولة كليا أوجزئيا وكذلك ملكية الأصول للقطاع العام ,والخصخصة تتصف بالشمولية وتهدف إلى جذب وسائل القطاع الخاص لأدارة القطاع العام, وإنّ الخصخصة عبارة عن علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص تأخذ شكل عقود الأدارة أو عقود الإيجار أو عقود الأمتياز(1).

وعرف صندوق النقد الدولي الخصخصة بإنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الانشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتمتلكها, وتقسم الخصخصة إلى الخصخصة الكلية ـ الخصخصة الجزئية ـ خصخصة الملكية ـ خصخصة الأدارة ـ الخصخصة التلقائية , وهذه الأخيرة تتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص إلى تحويل ملكية المؤسسات العامة إليه من قبل الدولة (2)

(1) د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي - د. شوكت كاظم طالب الطالقاني -الاستثمار في محافظة النجف - ط1,دار نيبور للنشر و التوزيع -بغداد-العراق - بغداد - ص60 .

(3) د. منصوري الزين -مصدر سابق - ص133-134 .

وتُعرف الخصخصة أيضا: هـــــي بيع شركة تمتلكها الحكومة أو الدولـــة إلى القطاع الخاص , ففي السنوات الاخيـرة قامت الكثير من الحكومات بخصخصة ألعديد من المشاريع العامة

وفيما يأتي بعض أمثلة من الخصخصة :

أ - خصخصة تايلاند الخطوط الجوية التايلندية في 2003.

ب - خصخصة باكستان غالبية نصيبها في بنك حبيب 2004 .

ت - باعت اليابان شركة خطوط السكك الحديدية لشركة غرب اليابان في 2004 .

ث - باعت الهند حصتها في شركة استكشاف النفط و انتاجـه في 2004.

ج - بدأت تركيا عملية بيع حصتها في تورك للاتصالات المبرقة في 2004 .

ح - أعلنت الحكومة الفرنسية عن خططها لخصخصة شركة كهرباء فرنسا في 2004 .

خ - خصخصت المانيا اكبر بنك تجزئة (بنك البريد) في 2004 .

د - باعت اوكرانيا شركة الصلب كريفور يزستال في 2005 .(1)

(1) ريتشارد بيرلي - فرانكلين الين - اساسيات تمويل المنشأة - الكتاب الثاني - تعريب سرور علي ابراهيم سرور - دار المريخ للنشر - السعودية-الرياض- 2011,ص1209-1210 .

ثانيا- العلاقة بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر: - لا يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين مهمة سهلة للحكومات في مختلف الدول , وتحقيق ذلك الامر يتطلب عوامل متعددة عن طريق الشركات الخاصة المحلية وبتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن العديد من الدول في أنحاء العالم بدأت بإتباع نهج جديد نحو النمو يقوم على التحرير الاقتصادي وعلى إدراك ان الاندماج في الاقتصاد العالمي هو أهم تحدٍ امامها منذ ستينات القرن الماضي , ولقد تخلت العديد من الدول عن السياسات التي تقضي بسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام وإعطاء دور للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات نمو الاستثمار في قطاع الخدمات الاجتماعية والموارد البشرية والبنى الاساسية اي إحداث قدر من التغيير في الاطار المؤسسي والقانوني فيها بهدف تحقيق نموها الاقتصادي المطلوب والمعتمد على آلية السوق وتوفير البيئة السياسية الملائمة والمناخ الاستثماري الملائم من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1) .

ثالثا- الخصخصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣: كانت مسيرة عملية الخصخصة في العراق توصف بخصوصيتها المتميزة عن تجارب الدول بعد عام 2003 قامت سلطة الادارة المدنية الامريكية بأصدار مشروع قانون الاستثمار الأجنبي رقم 39 لسنة 2003 الذي يُعدّ الاساس الذي يسمح للشركات متعدية الجنسية بالعمل في العراق ضمن مشروع أعادة اعمار العراق , بقيت برامج الخصخصة محصورة في مجالات محدودة بعد عام 2003 فتضمنت النواحي الآتية -:

1- افتتاح العديد من البنوك الاهلية لتشجيع الاستثمار.

2- الدعوة إلى اشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة اعمار العراق .

3- ظهور العديد من الشركات الخاصة المحلية الكبرى التي تسهم في اعادة اعمار العراق من خلال التعاقد مع الهيئات الحكومية (2) .

(1) د.انمار أمين حاجي- الخصخصة و اثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - مجلة تنمية الرافدين - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الموصل - العدد97 - المجلد 32 - 2010 - ص338-339 .

(2) د. باسمة علي احسان داود - الخصخصة (كتاب) - ط1 - مطبعة الزمان للنشر و التوزيع - العراق - بغداد 2009- ص146.

رابعا:مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي :

إنّ تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق وإخفاقاتها منذ اكثر من ثلاثة عقود يتطلب الوقوف على اساس المشكلة التنموية في البلد والأُسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلد, و المراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي هي (1) :-

1-المرحلة الاولى 1970-1980: تمكن العراق خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت إنجازات ملحوظة في مجال البنى التحتية وتطوير العديد من الانشطة الانتاجية الصناعية والزراعية فضلا عن قطاع الخدمات , سجل الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي خلال هذه المرحلة إرتفاعا في معدل نموسنوي مركب12,1 ٪ فقد ارتفع من **619,72** مليون دينار عام 1970 ليصل إلى **194,166** مليون دينار في عام 1980 وارتبط ذلك بوفرة عوائد النفط أذ ارتفعت اسعار النفط عالميا من **1,3** دولار للبرميل عام 1970 إلى **11,29** دولار للبرميل عام 1974 نتيجة لاندلاع حرب عام 1973 مع اسرائيل , وارتفعت قيمة النفط الخام المصدر بعد استكمال عمليات تأميم النفط لتصل إلى **121,078** مليون دولار عام 1978 وإلى **262,455** مليون دولار عام 1980.

2- المرحلة الثانية 1980-1990 :انخفض معدل النموالسنوي المركب في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذه المدة ليبلغ 5٪ وذلك يعود إلى توقف صادرات النفط ولمدد زمنيةمتعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع ايران ,إذ انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من **262,455** مليون دولار عام 1980 إلى **900,85** مليون دولارعام 1985 لتبلغ **993,28** مليون دولار عام 1990 اما خطة التنمية للمدة 1981 -1985 فقد انخفضت فحققت معدل نموسنوي مركب سالبا بلغ16,7٪ بسبب استنزاف الموارداالمالية لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاخرى عدا قطاع النفط والصناعة.مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال زد على ذلك استخدام العمالة العربية الامر الذي شكل عبئاً على ميزان المدفوعات العراقي (2).

(1) سحر قاسم محمد - الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للاحصاء و الابحاث - قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية - كانون الأول -2011 - ص4-5 .
(2)عماد عبد اللطيف سالم - الدولة والقطاع الخاص قي العراق - ط1 - المطبعة العربية - بغداد-العراق-2000 - ص262 .

3-المرحلة الثالثة 1990-2003 : لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء

العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن الذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي (السلعي)وإنخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الأجمالي إلى مستويات دون مستوى نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجا جديداً وذلك بأصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمارالعربي , وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة , وأطلقت الاسعار لعدد كبير من السلع الامر الذي انعكس في ارتفاع الاسعار, وتدهور القوة الشرائية للمواطنين , وإنخفاض المستوى المعاشي وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته , ونتيجة لغزو العراق للكويت فقد إنقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال التسعينات نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على أثر فرض الحصار الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة آنذاك فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام 1991ب **(2,763)** مليون دولار (1).

وبسبب تطبيق قرار ألامم المتحدة الغذاء مقابل الدواء عام 1996وعودة تصدير النفط بشكل جزئي شهد نوعاً من إلارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي إلاجمالي أرتفعت قيمة النفط الخام المصدر إلى **460,83** مليون دولار عام 1997 فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي) ارتفاعا ملحوظا بعد عام 1997 وذلك لأنتعاش القطاعات غير النفطية (القطاع الخاص) أذ بلغ الناتج المحلي الأجمالي باستثناء القطاع النفطي **143,625**مليون دينار عام 1990 ليصل إلى **167,051** مليون دينار عام 2000 أي بمعدل زيادة معدل نمو سنوي مركب نحو1,3٪ (2).

(1) سحر قاسم محمد- مصدر سابق - ص5-6.

(2) د. اديب قاسم شندي - واقع الاقتصاد العراقي و الاستثمار الأجنبي - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة واسط - عدد1 - مجلد 1 - 2009 - ص31 .

4- المرحلة الرابعة 2003-2010 :

شهدت المدة 2003-2010 مستويات منخفضة بالنسبة للمؤشرات الكلية كالبطالة التي بلغت 18٪ عام 2005 فيما سجلت نسبة 17,5 ٪ الفترة 2006 , ثم تراجعت لتسجل ما نسبته 15,3٪ عام 2008 وانحصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية غيرالانتاجية فيما بدأ بعض التحسن عام 2005 في أعادة تشغيل المرافق الخدمية والسلعية العامة في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات لم تلبث ان تراجعت إلى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية وانخفضت إلى مستويات دنيا طوال عام 2008 فيما بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عامي 2003 و2007 ليسجل ما نسبته 53,2 ٪ و **30,8**٪ على التوالي ؛ وذلك نتيجة لتدهور الوضع الامني والأختلال الهيكلي فيما بين القطاعات (1) .

من أهم العقبات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 (2) :

1- ان أولى هذه العقبات هوالاختلال الامني الذي تعرضت له البلاد بسبب الاحتلال حيث بلغ اوجه خلال السنوات 2007,2006,2005 مما أدى إلى تفويت فرصة أعادة الاعمار,هجرة رووس الاموال إلى الخارج ,هجرة بعض الكوادرالعلمية المتخصصة إلى الخارج.

2- ضعف التراكم الرأسمالي وسببها (الفجوة الادخارية) وإرتفاع مستوى الاستهلاك ؛وهذه بدورها تؤدي إلى ضعف التراكم الرأسمالي.

3- النمو غير المتوازن بين القطاعات الأنتاجية والخدمية من جهة وضعف عملية التشابك بين القطاعات وسيما بين الصناعة والزراعة , مع اعطاء أولوية إلى القطاع الصناعي في قيادة الاقتصاد ألوطني , كون إن الصناعة تسهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضروخاصة مشكلة البطالة وتنمية البرامج الصناعية والزراعية واعطاء أولوية لمصانع الاسمنت ومصانع البتروكيمياويات والزجاج والنسيج والصناعات التحويلية والمواد الأنشائية (3) .

---

(1) د.احمدعمر الراوي - دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003,ط1- دار الدكتور للعلوم للنشر-العراق 2010- ص357.

(2) د. منعم دحام العطية - العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 - مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني عشر (93) المجلد الاول 2012, ص359.

(3) د.مظهر محمد صالح - الاقتصاد الريعي المركزي - ط1- بيت الحكمة - العراق - بغداد -2012- ص117.

لم يشهد العراق نموا في الصناعة خلال الربع الاخيرمن القرن الماضي بل تراجعت الصناعة في زمن الحصار وقد تدهورت امكانيات الانتاج الزراعي وبعد عام 2003 واجه العراق تركة المديونية والعقوبات الدولية , ولقد تخلت الدولة عن القطاع العام في سياق التحول نحو نظام الاقتصاد الحر وكانت النتيجة إن تحولت المنشآت العامة إلى عبء اضافي على موازنة الدولة ولم يتمكن القطاع الخاص العراقي من ملء الفراغ (تمثل هذه المنشآت فرصة أستثمارية جيدة للقطاع الخاص العراقي والأجنبي) لحد الآن, إن الضعف الشديد للمحور الانتاجي في العراق يفسر الكثير من مشاكله وكلما تأخر تصنيع العراق والتنمية الزراعية تتفاقم المشاكل التي يعجز مورد النفط عن حلها ومن هذه الحقيقة تنبع اهمية التاكيد على الاستثمار غير النفطي , وتتوزع القوى ألعاملة في العراق الان بين قطاع حكومي لا أنتاجي وسط فوضى من الأنشطة الفردية الصغيرة ويبين التحليل الاقتصادي ان مشكلة التشغيل في العراق هي أكبر من مشكلة البطالة فلقد عمق التشغيل السائد الطابع اللأنتاجي للاقتصاد العراقي ولهذا فان حل مشاكل التشغيل والبطالة يعتمد على مسار الاستثمار سواء أكان محلياً أم اجنبياً للسنوات القادمة ان مستقبل العراق رهن بمدى النجاح في بناء اقتصاد مغايروخلال مدة زمنية قصيرة واذا لم ينجح في التحول نحو دولة صناعية في العشرين سنة القادمة نتوقع تفاقم المشاكل والمعاناة الانسانية , التحدي الحقيقي هو كيف يمكن تشغيل ثلثي السكان في سن العمل بأنتاجية عالية ونامية تسمح بمستوى معيشة لائق وهذا لايكون دون أستهداف مستويات مرتفعة من الاستثمار تقترب من35٪ من الدخل الوطني مما يتطلب تخصيص اكثرمن 50٪ من موارد النفط للاستثمار وتغيير الاسلوب الحالي الذي يكرس التوجه الاستهلاكي عبرتخصيص موارد النفط نحو بناء المشاريع الانتاجية (1).

إن السير في أصلاح منظومة رأس المال يتطلب في جوهره أصلاح السياسة الاقتصادية بأركانها كافة بما يتوافق مع الظروف الموضوعية للاقتصاد الوطني في الانتقال الشامل إلى اقتصاد السوق الحر ألمنضبط و الموجه بحيث يحافظ على المسار الصحيح لسفينة العراق القوية وضبط الأستقرار ومكافحة التضخم وتحقيق التنمية وأستهدافها بخطوط متوازية ومتكافئة (2) .

(1) د. احمد بريهي علي- مصدر سابق- ص228- 229 .

(2) د. مظهر محمد صالح - مصدر سابق- ص122.

خامساً ـ الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الانتاجية الأخرى عدا قطاع النفط :ويتم

ذلك من خلال (1) :-

1- ضمان انسجام آليات عمل الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تخصيص ما يزيد عن 30٪ من الناتج الوطني للاستثمار الثابت في الامد البعيد لينمو الناتج الوطني غير النفطي بما يزيد على 8٪ سنويا .

2- الارتقاء بقطاع الاعمال والادارة الحكومية لرفع كفاءة الاستثمار العام في مراحل اعداد المشاريع والتنفيذ و التشغيل .

3-متابعة التطور التكنولوجي والتقدم التقني بمعناه الواسع كي تنمو أنتاجية العمل بشكل افضل.

4- ألوصول باكبرنسبة ممكنة من السكان النشيطين اقتصادياً من سكان العراق بغضون عشر سنوات وذلك بفتح المشاريع المنتجة عن طريق الاستثماروزيادة الطاقة الانتاجية.

5 - إيصال مجموع العاملين في القطاعات السلعية إلى ما يقل عن نصف مجموع عدد السكان النشيطين اقتصادياً .

6- زيادة مساهمة القطاعات الأنتاجية غيرالنفطية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع القاعدة الانتاجية ,وأصلاح تشوهات جهازالاسعاروإيجاد الارضية اللازمة لعمل آليات أقتصاد السوق والتخلي عن الدعم الحكومي, وتحريرالتجارة الخارجية , والمحافظة على سعرصرف الدينارالعراقي من اجل استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء أجهزة شفافة وخاضعة للمسالة مهمتها أدارة موارد النفط وغيره من الموارد العامة [2] .

---

(1) د. احمد بريهي علي - مصدر سابق - ص230.

(2) د. عبد الحسين محمد العنبكي - الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق - ط1 - مركز العراق للدراسات - دار الصنوبر للطباعة- العراق - 2008 - ص 27-28 .

سادساً- معوقات الاصلاح الاقتصادي في العراق:-

يُعتبر الاصلاح الاقتصادي في العراق من التجارب الجديدة التي لم يألفها العراق من قبل فمن الطبيعي ان تلاقي هذه التجربة نظرا لحداثتها كثير من المعوقات والاشكاليات في التطبيق و يمكن ايجازها بالآتي (1):-

1- غياب ألامن واستنزاف الايرادات العامة في بناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الأمنية للشرطة لمواجهة العنف والارهاب والتخفيف من آثاره بدلا من الاعمار والتنمية .

2- غياب المساواة في الظروف والفرص بين العاملين في القطاعات المختلفة .

3- عدم وجود سوق في العراق تنطبق عليه شروط المنافسة ويمكن ان تعمل بكفاءة في توجيه الموارد .

4- وجود تشوهات هيكلية في الاسعار والانتاج والانفاق والتشغيل والاستثمار والاستيراد والتصدير, مع غياب الشفافية وتفاقم الفساد الاداري والمالي .

5- مشكلة التمويل وتخصيص الموارد من قبل مصارف القطاع العام (الدولة) حيث لم يتمكن النظام المصرفي في العراق من تمويل استثمارات كبيرة لعدم قدرته وظل نشاطه محصوراً في القروض القصيرة والمتوسطة مما حال دون إمكانية قيام استثمارات كبيرة من قبل القطاع الخاص , فضلا عن ذلك تفاقمت المديونية الخارجية على العراق نتيجة لما حدث من حروب وحصار اقتصادي شمل كافة القطاعات , اضافة لما تعرض له بعد عام2003 من دمار شامل وتخريب للبنى التحتية وبناءأ على ذلك أصبح من الضروري على واضعي السياسة وأصحاب القرار الاقتصادي تنويع مصادر الثروة (2) .

(1) د . سعيد علي محمد - د. علي احمد درج -الاصلاح الاقتصادي في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - العدد4 - مجلد 2 - 2010 - ص75.

(2)د.احمد عمر الراوي -مصدر سابق- ص330.

المبحث الثاني

مسارات الفرص الأستثمارية في العراق

أولاً : نبذة عن الثروات العراقية : يمتلك العراق ثروات وموارد طبيعية متنوعة قسم

منهامستغل والقسم الاكبر لا يزال غير مستغل , إذ إن هناك امكانات كبيرة معطلة بحاجة إلى تشغيل وتفعيل كما إن للعراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات منها نسبة كبيرة عاطلة عن العمل , وتبحث عن فرص عمل , كما يعد موقع العراق المتميز هدفا لجذب الاستثمارات الأجنبية , والتجارة وسوقا متميزاً تبحث عنه الكثير من الشركات العربية والأجنبية , أصبح من الضروري دراسة متطلبات النهوض من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية من خلال رسم خارطة تبين عدد الفرص الاستثمارية حسب أهميتها وتكاليفها وشمولها لكافة محافظات العراق كذلك طرق وأساليب تمويلها من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وجود ايدي عاملة كفوء فنيا في الانشطة التنفيذية والاستثمارية والخدمية ووجود مصارف محلية خاصة ولديها التوجهات والرؤى والمرونة في ألدخول بشراكات وتحالفات أستثمارية مع الشركات وبيوت المال الأجنبية لتنفيذ مشاريع أستثمارية جديدة في العراق ويعد حجم الأئتمان الممنوح من الجهازالمصرفي من اهم وسائل التأثير على ارتفاع مستوى الاستثمار وزيادة الطلب الاستثماري والاستهلاكي (1)

(1) د. عدنان سالم الاعرجي - تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق و خيارات التمويل - المجلة العراقية للعلوم - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة و الاقتصاد - العدد 32 - 2012 - ص114 .

ثانيا- سبل تشجيع عودة الأموال العراقية المهاجرة :-

إن معظم العراقيين في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هربوا اموالاً تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار إلى حيث هاجروا إذ قاموا بتأسيس مشاريع يقدر حجمها بأكثر من ثلث مدخرات الاسر العراقية والسبب في ذلك يعود إلى سوء التخطيط والادارة و هناك خطط توضع لعودة رؤوس الاموال المحلية المهاجرة ومن هذه الخطط وضع آليات مناسبة لجذب هذه الاموال بشكل منظم و تدريجي و يتمثل بما ياتي (1) :

1- توفير المناخ الاستثماري الملائم بما في ذلك تحسين معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى كفاءة الادارة لجميع فروع النشاط الاقتصادي .

2- الحد من العجز في الموازنة العامة عن طريق التشديد في الانفاق مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم التخفيض الحاد في الانفاق العام ؛ لانه يؤدي إلى التأثير سلباً على حجم الاستثمار الخاص وبالتالي يقلل الانفاق على البنية الاساسية والقطاعات العامة الانتاجية .

3- التركيز على الدور الرقابي للبنوك والمؤسسات المالية التي تشمل مراقبة الحد الادنى لكفاية رؤوس الاموال بالبنوك ووضع حدود لأقراض المساهمين وتحديد نسبة السيولة وتفعيل القوانين الأساسية لمكافحة غسيل الأموال .

4ـ الاهتمام بالجوانب السياسية والتشريعية وتوفير الحوافز لتوطين بعض الاستثمارات المهاجرة , كأنشاء صناديق استثمارية كبيرة متخصصة بالاستثمارفي مشروعات مدروسة ومحددة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(1) د. عبير محمد جاسم - هروب رؤوس الاموال من الدول العربية مع اشارة خاصة إلى العراق - مجلة الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة و الاقتصاد - العدد94 - 2013 - ص60-61

ثالثا- جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق:

تعددت الآراء حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهناك من يراها تأخذ أكثر مما تعطي وهناك من يراها من انجح الوسائل للتنمية , النظرية الحديثة في الاستثمارات الأجنبية ترى إن هناك مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المضيفة والشركات متعدية الجنسية) و لكل طرف منهما عدد وأنواع معينة من العوائد والفوائد , إن المؤيدين لجدوى الاستثمار الأجنبي في التنمية الشاملة في الدول النامية يرى إن قبول الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول المضيفة يعني وجود أعتقاد مشترك بين الطرفين بان كثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار وذلك بانتقال وأستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة والمملوكة للمستثمر الأجنبي كذلك إن الدول المضيفة تحصل على منافع اضافية أهمها خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخول , بينما تتمثل عوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الارباح , تقوم الدول المضيفة بانشاء هيئات واجهزة الاستثمارالأجنبي وهي هيئات حكومية مهمتها الاساسية هي تخطيط وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج ويمكن تلخيص الانشطة الرئيسة لهذه الهيئات في :-

1- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة .
2- تنظيم مشروعات الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في المجالات المختلفة .
3- المتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات الأجنبية .
4- تقديم المساعدات اللازمة لأجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات .
5- اختيار مستويات التكنولوجيا ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة للدولة (1).

(1) د. محمد العربي ساكر - محاضرات في الاقتصاد الكلي - ط1- دار الفجر للنشر - مصر - القاهرة - 2006 - ص229 -235 .

6- رسم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الاجانب الى العراق.

7- توفير قاعدة بيانات مختلفة للمستثمرين الاجانب وكذلك اعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة وتقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشروعات والمساهمة في إعدادها .

8- وضع الضوابط والأجراءات والحوافز اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم اهداف الطرفين .

عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة هناك بعض التأثيرات في الاجل القصير مثلا سحب الأيدي ألعاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي مما يؤثر في الاجور, لأن زيادة العمال في القطاع الصناعي سوف يقلل من الأجور, كذلك من التأثيرات الاخرى ستزيد السلع الصناعية أما السلع التي تعتمد في تجهيزها على القطاع الزراعي سوف يكون هناك إنخفاض في انتاجها بسبب هجرة الأيدي ألعاملة إلى الصناعة وترك الاراضي الزراعية والارياف (1) .

(1) Robert C.Feenstra - Alan M . Taylor - International Economics - 2nd ED.- Pearson press -newyork - 2008 - P. 161-162 .

رابعا- السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق:-هناك بعض السياسات التي تؤدي الى جذب الاستثمارالى العراق منها مايلي:

ا- توفر الارادة السياسية والتشريعية والتنفيذية بتنفيذ ومراقبة الستراتيجية الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

ان توفر الارادة هو العامل لنجاح هذه الستراتيجية شرط ان تترجم هذه الارادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيدا لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فعلى المستوى التشريعي فقد قامت الحكومة العراقية بأصدار القانون رقم (13) لسنة 2006 التي ألغت بموجبه (القانون رقم 39 لسنة 2003) أذ تم بموجب هذا القانون تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية التي تتولى تنفيذ احكام هذا القانون كذلك تم تأسيس هيئة استثمار في كل المحافظات التي أعطي لها صلاحيات اصدار التراخيص و منح الاعفاءات وتنظيم المشاريع الاستثمارية كما أعطى القانون رقم 13 لسنة 2006 أعفاءات وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب عن طريق الاعفاءات الضريبية وأستئجار الاراضي وادخال واخراج رؤوس الاموال وعوائدها والزم القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم , ان اصدار هذه القوانين توفر الامان والضمان للمستثمرين الأجانب بأن استثماراتهم تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومة واما على المستوى التنفيذي على الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذه التشريعات وتحويلها إلى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي الاستثمار الأجنبي المباشر ويجب ان تأخذ هذه القوانين صفة الاستمرارية والتجدد حسب الظروف التي تُستجد وبما يُؤمن تحقيق مصالح مشتركة للبلد المضيف والمستثمرالأجنبي أو المحلي (1) .

ب- الحوافز والتسهيلات التي يمكن تقديمها لهذا التدفق المالي الأجنبي هو الاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشرسنوات وتقديم التسهيلات الكمركية الاخرى بأقل تكاليف يمكن ان تتحملها ميزانية الدولة العامة المضيفة ومن ثم تحقيق الهدف من هذا الاستثمارالأجنبي المباشر (2).

(1) د. ممدوح عطاالله فيحان -(السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق)- مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الانبار- العدد4 - المجلد 2 - 2010 - ص118-120 .

(2) هيئة استثمار بغداد(الضمانات) - أستناداً على قانون الاستثمار العراقي رقم13لسنة 2006 .

ت- ان تكون سياسات دعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سياسات داعمة ومكملة لسياسات دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناقضة معه وذلك ؛لان الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني لاسيما في اوقات الازمات العالمية والمحلية فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع غيره من التدفقات المالية الخارجية فانه قد ينخفض بظروف عالمية ومحلية لذلك يجب ان تكون ستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية ومتوازية مع سياسة دعم الاستثمار المحلي وان يتم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات محدودة والتي تتطلب تكنولوجيا حديثة او رأس مال كبير وان لا تؤدي سياسات دعم الاستثمار الأجنبي إلى هروب الاستثمار المحلي بل إلى زيادته والافضل ان تكون بدايات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق في مرحلة البحث واستخراج النفط وذلك لمحدودية الامكانات التكنولوجية التي يمتلكها العراق في هذا المجال كي يمكن العراق من الحصول على القيمة المضافة التي يوجهها في خدمة اهداف التنمية في القطاعات الاخرى (الزراعة و الصناعة و غيرها ..) (1) .

ث- ان تهيئة مناخ الاستثمار في العراق يعني مجموع الظروف والسياسات والمؤسسات السياسية والامنية فالمناخ الاستثماري يهتم باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية واستقرار السياسة النقدية والمالية والتحكم بالتضخم وبالنسبة للسياسة النقدية فإن الحكومة العراقية قامت بأصدار قانون جديد للبنك المركزي يتضمن استقلالا قانونيا وتفويضا لأداء السياسة النقدية للبلد في ضوء الواقع الحالي وتحرير اسعار الفائدة , وتحرير التحويل الخارجي , كذلك وضع خطة الترويج التي تتبناها هيئة الاستثمار في العراق التي تتم من خلال المرحلة الاولى الدعاية والترويج بأستغلال المؤتمرات ومعارض الدولة وعقد اللقاءات مع المستثمرين وأبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول , والمرحلة الثانية خلق الاستثمار بأيجاد فرص مؤاتية ومحفزة لأستثمار وبناء المؤسسات وأصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر,المرحلة الثالثة المحافظة على الاستثمارات القادمة من خلال توفير كل الخدمات الحكومية اللازمة والبنى التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات الحكومية التي تشجع على بقاء الاستثمارات (2) .

(1) د.ممدوح عطا الله فيحان- مصدر سابق- ص118-120

(2) د.عدنان سالم الاعرجي - م.ميادةصلاح الدين-(تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق) - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية- الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد -بغداد -العراق- العدد32 , 2012 , ص**113** .

والشكل التالي يبين خطة واهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

شكل (7)

خطة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

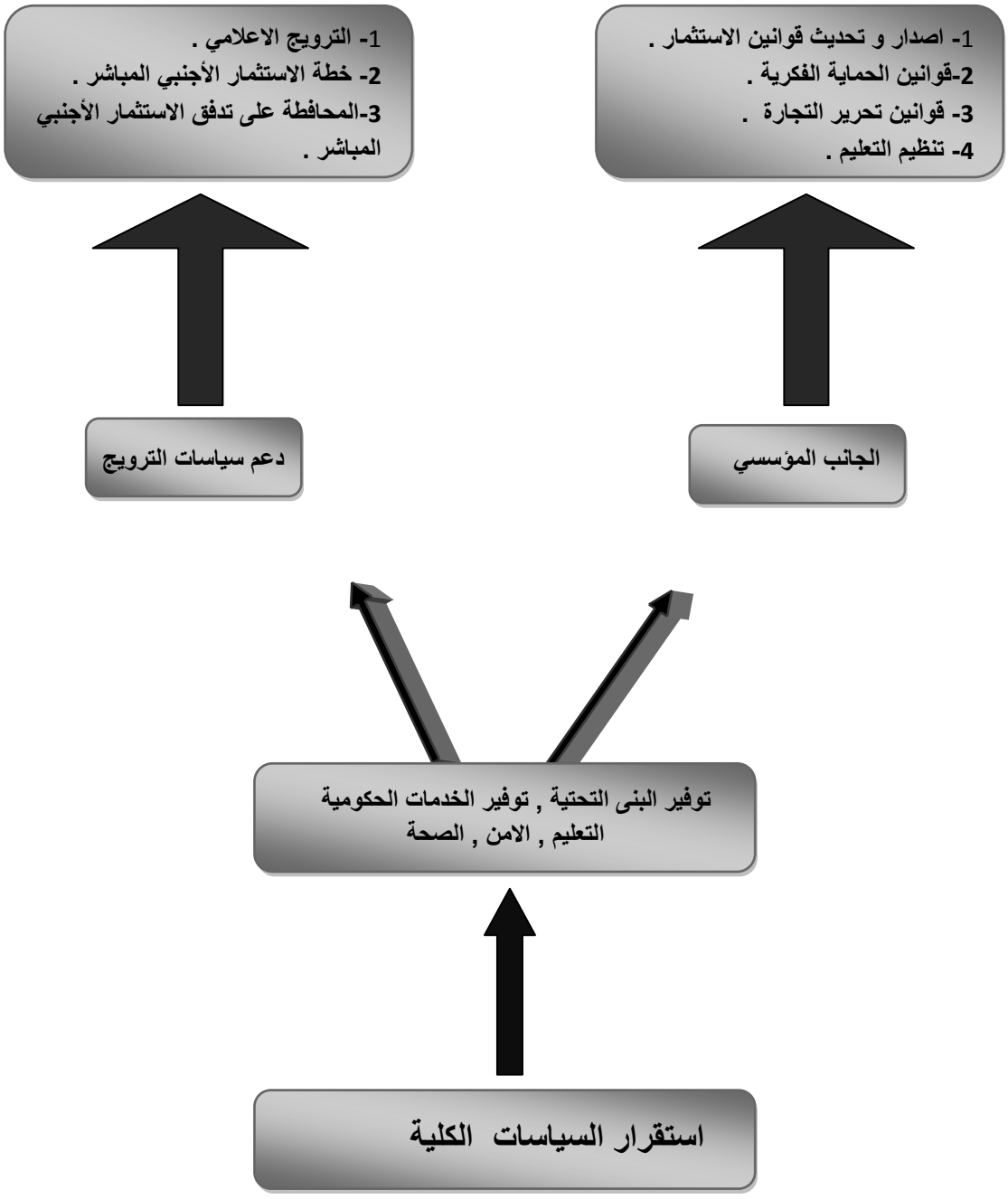

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: د.سعيد علي العبيدي- السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الانبار- العدد4 - المجلد 2 - 2010 - ص120 .

ج ـ محاولة إيجاد وتطوير البيئة المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وايجاد روابط ايجابية بين مشاريع قطاع الانتاج المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية للشركة او المستثمرالأجنبي وهذا يؤدي إلى تشجيع تعاونها مع الشركات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الانتفاع من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الترابط مع القطاع الانتاجي المحلي والأجنبي مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات المحلية وهذا ما تناولته المادة 15 فقرة 3 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 في الفصل الخامس والتي تشير إلى ان القانون يتيح مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين أجانب وتعطى حوافز مغرية منها الاعفاء من الضرائب لمدة 10-15سنة وهذه الاعفاءات تشمل المستثمر العراقي والأجنبي على حد سواء (1).

ح ـ الحاجة إلى اصلاح النظام التعليمي في العراق بما يساهم في زيادة كفاءة الموارد البشرية وتدريبها وهذايؤدي إلى توفير ايدي عاملة مدربة كفوءة ورخيصة, مقارنة مع الدول النامية والمجاورة والمتقدمة مما يجعل له دورا اساسيا في زيادة تدفق الاستثمارالأجنبي المباشر؛ حيث تمثل الأيدي ألعاملة الكفوءة والمدربة عاملا مهما في جذب الاستثمارالأجنبي المباشر,وضرورة اتخاذ سياسة لاصلاح الاقتصاد العراقي يتم فيه التنسيق بين كل الجهات المعنية والمسؤولة , بما يضمن التوافق بالاهداف بين وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية ضمن اطار زمني محدد لان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتدفق إلى البلد الذي يعاني اقتصاده اضطرابات في الاستقرار السياسي والامني وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية وعدم وضوح التشريعات بما يضمن حقوق المستثمرالأجنبي أويعاني من ضعف في البنى التحتية المتمثلة ب (الطـــرق ـ الجســـور ـ المـــطارات) و الكهرباء والماء (2).

الجدول5 يبين الملامح العامة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2001-2012) مليون دولارمع نسبة الاستثمار الاجنبي الوارد الى الناتج المحلي الاجمالي :

(1) د.عدنان حسين يونس- مصدر سابق - ص165

(2) د. احمد عمر الراوي - مصدر سابق - ص358

جدول (5)

الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (2001-2012) مليون دولار

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة (العراق)			
المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)
2001	-6,45	..	-0,04
2002	-1,59	..	-0,01
2003	1,000	..	6,05
2004	300	..	1,15
2005	5,15	88,7	1,42
2006	3,83	305	0,70
2007	9,72	7,9	1,30
2008	1,856	33,6	1,92
2009	1,598	71,9	1,55
2010	1,396	124,9	1,26
2011	2,082	366	1,70
2012	2,549	548,6	1,76

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - السنة الثانية و الثلاثون - العدد الفصلي الاول -الكويت- اذار -2014 - ص18 .

يبين الجدول (5) ان الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق منخفضة و ذلك لعدم توفر الاستقرار الامني, مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم من رؤوس الاموال التي خرجت من العراق نتيجة لعدم الاستقرار الامني واكثر العراقيين هربوا اموالهم خلال التسعينات و الثمانينات من القرن الماضي ومحاولة الدولة ان تتخذ السياسات الملائمة والمشجعة لجذب هذه الاستثمارات إلى العراق وان معظم الاستثمارات الواردة إلى العراق هي في المجال النفطي بضمنها إقليم كردستان العراق ونلاحظ من خلال الجدول ان اجمالي نسبة الاستثمار الوارد إلى الناتج الاجمالي نسبة منخفضة.

شكل (8)

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2007-2013

عدد المشاريع و حجم الاستثمارات بضمنها اقليم كوردستان العراق

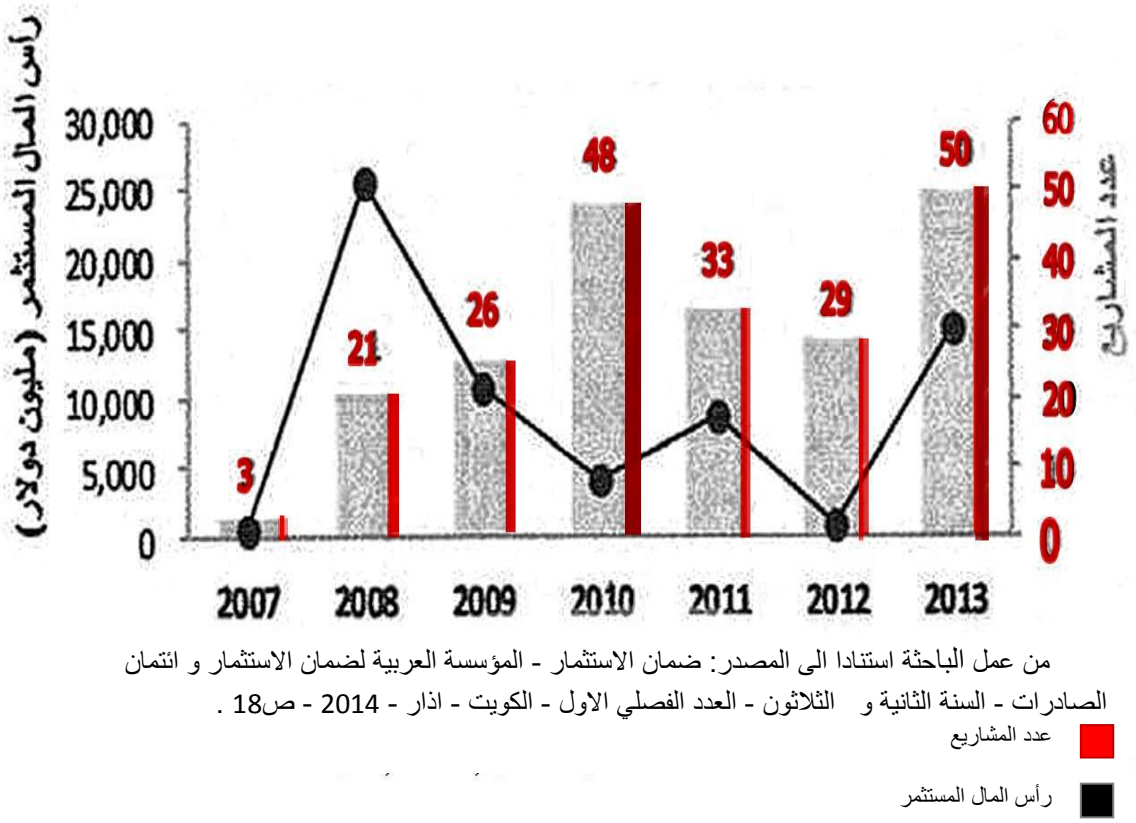

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - السنة الثانية و الثلاثون - العدد الفصلي الاول - الكويت - اذار - 2014 - ص18 .

نرى ان الشكل (8) يجمع بين عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال الأجنبي المستثمرفي العراق بضمنها اقليم كردستان , ان تدفقات رأس المال الأجنبي المستثمر بعد اصدار الهيئة الوطنية للاستثمار قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 قد ادى إلى زيادةعدد المشاريع الاستثمارية تدريجيا إلى عام 2010 لتصل إلى 48مشروعاً و لكن نلاحظ بعد عام2010انخفض عدد المشاريع الاستثمارية و ذلك يعود لاسباب أمنية واقتصادية و سياسية و لكنها ازدادت في عام 2013 لتصل إلى 50 مشروع استثماري اجنبي برأس مال اجنبي مستثمر يقدر حسب الشكل بـ 25 مليون دولار امريكي في سنة 2008وصل إلى اعلى مستوى وبعدها بدأ بالانخفاض ولكنه في 2013بدأ بالارتفاع وهذا ربما بسبب ان الشكل يضم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في اقليم كردستان أيضا.

فيما يلي جدول يوضح اكبر عشر شركات اجنبية مستثمرة في العراق بضمنها اقليم كردستان :

جدول (6)

استثمارات اكبر(10) شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر(بالعراق)بالمليون دولار(2007-2014)

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	اجمالي فرص العمل	اجمالي الاستثمار
رويال دوتش شل	هولندا	6	1819	6737
لافارج	فرنسا	3	1459	1200
لوك اويل	روسيا	3	460	1024
اوراسكوم كروب	مصر	3	569	612
ازبانك	تركيا	6	102	91
ستاندرد كارترد بانك	المملكة المتحدة	4	68	60
بايبلوس بانك	لبنان	3	52	48
سيتي كروب	المملكة المتحدة	3	51	45
تويوتا موتور	اليابان	3	92	22
جنرال الكتريك	الولايات المتحدة	4	134	20

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - السنة الثانية و الثلاثون - العدد الفصلي الاول - الكويت- اذار -2014 - ص18 .

إن الجدول (6) يبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق بضمنها اقليم كردستان العراق تتزايد تدريجيا كلما كانت هناك مناطق فيها نوعا من الاستقرار الامني , ان شركة لافارج الفرنسية أستثمرت معامل للاسمنت في شمال العراق (بازان وطاسلوجة) فضلا عن استثمارها لمعمل اسمنت كربلاء في سنة 2010 نظرا للاستقرار الامني الموجود في المحافظة رغم ماتعرضت له المحافظة في وقت ما إلى ظرف أمني طارىء.

المبحث الثالث

الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق

أولاً : طبيعة الفرص الاستثمارية في عراق اليوم :

تختلف فرص الاستثمار الموجودة في عراق اليوم من حيث النوع والحجم والنطاق والقطاع والغرض والهيكل و سيجد المستثمرون المجال مفتوحا لانشاء وتشغيل وتطوير المشاريع التي يرغبون بها والتي ستلبي احتياجات سكان العراق المتنوعة والمتزايدة .ان موقع العراق في مركز طرق التجارة العالمية يمنحه ميزة مهمة ممزوجة بتنوع فريد في الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير مستوى لائق للحياة هذه الميزة تخلق العديد من الفرص للمستثمرين والمجهزين والناقلين والمنتجين والممولين الذين سيجدون العديد من الوسائل التي ستساعدهم على بناء علاقات واقامة مشاريع جديدة وتطوير اسواق وروابط عمل مفيدة بشكل متبادل , وقد قدمت الهيئة الوطنية للاستثمار نظرة عامة عن المشاريع التي مُنحت إجازات استثمارية للمدة 2008-2013 مبوبة على كل قطاع من القطاعات وعلى أساس الفرص الاستثمارية المتاحة حسب القطاعات وتضمنت الخارطة المحدثة العديد من الفرص التي عُرضت من الوزارات المختصة من أجل ازدهار العراق الاقتصادي وشعبه [1] .

---

(1)الهيئة الوطنية للاستثمار- بغداد-المناخ الاستثماري في العراق والفرص الاستثمارية المتاحة لعام 2013- ص3.

ثانيا : المشاريع الاستراتيجية التي مُنحت اجازة من الهيئة الوطنية للاستثمار (محلي أواجنبي) :

تعتبر المشاريع الاستثمارية الاتية مشاريع استراتيجية ذات طابع اتحادي [1] :

أ- المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية التي لا يقل رأس مالها عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .

ب- المشاريع المشتركة بين اكثر من اقليم أو محافظة غير منتظمة في اقليم .

ج- المشاريع المتعلقة باستخراج الثراوات الطبيعية مع مراعاة ما ورد من المادة 29 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون رقم 2 لسنة 2010 التي تنص على ان تخضع جميع مجالات الاستثمار لأحكام القانون باستثناء ما ياتي :

اولا : الاستثمار في مجالي أستخراج وانتاج النفط و الغاز .

ثانيا : الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين .

ت- المشاريع التي تنشأ بموجب اتفاقية تكون جمهورية العراق طرفاً فيها .

ث - مشاريع الصناعات الهندسية والمعدنية والبتروكيمياوية والدوائية وتصنيع وأنتاج العجلات المختلفة على ان لا يقل رأس مالها عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .

ح- مشاريع تطوير المناطق الاثرية والتاريخية .

خ- مشاريع النقل كالطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد على ان لا يقل رأس مالها عن ثلاثين مليون دولار امريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .

د- مشاريع الكهرباء التي لا تقل طاقتها الانتاجية عن 30 ميكا واط .

ذ- مشاريع الخزانات والسدود ومشاريع الري التي لا تقل المساحة المروية عن 20 ألف دونم .

ر- المشاريع المتعلقة بالاتصالات .

ز- المشاريع التي لا يقل رأس مالها عن مليار دولار امريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .

س- إية مشاريع أخرى يقرر مجلس الوزراء على إنها ستراتيجية ذات طابع إتحادي .

---

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار - بغداد -استنادا على قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006المعدل بقانون 2 لسنة 2010 - مصدر سابق - ص 4-5 .

ثالثا : الاهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للاستثمار :

تسعى الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق إلى تحقيق جملة من الأهداف :

1-توجيه الاستثمارات نحو أعادة بناء البنى الاساسية المدمرة والتوجه نحو تشجيع الاستثمارات الأنتاجية ذات المردودات الكبيرة .

2- تشجيع الاستثمارات التي تعمل على التوظيف الامثل للموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي وخاصة تلك التي يتمتع العراق فيها بميزة نسبية والعمل على تشجيع الاستثمارات التي تولد تنوعاً في الناتج المحلي الأجمالي و العمل على تشجيع الاستثمارات التي من الممكن أن تعمل على تحسين الميزان التجاري العراقي .

3-العمل على تحقيق التوازن العادل للاستثمارات بين مختلف مناطق العراق .

4-العمل على تشجيع الاستثمارات التي تساعد في معالجة مشكلة البطالة .

ويعتقد الباحث ان كثير من هذه الاستثمارات قد ساهمت في حل ازمة البطالة في دول متعددة مثل دول جنوب شرق اسيا ويمكن الافادة من تجارب الدول وتطبيقها في العراق لحل كثير من الازمات الاقتصادية ولاسيما البطالة.

رابعا: بعض المزايا والضمانات التي جاءت في قانون الهيئة الوطنية للاستثمار 2013 :

1- يحق للمستثمر توظيف وأستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم أمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة مع تسهيل معاملات منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الدخول والخروج والاقامة في العراق .

2-عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلاً او جزءاً منه باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي ,وبذلك نضمن للمستثمرالامان والاستقرار.

3- للعاملين الفنيين والاداريين الاجانب (غير العراقيين) في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق بعملة قابلة للتحويل (1)

ويعتقد الباحث ان هذا يؤدي الى تشجيع المستثمر الاجنبي ويوفر مناخ استثماري مناسب له.

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار - مصدر سابق - ص 6-8 .

اضف إلى ذلك المزايا والضمانات السابقة فقد جاء في الفصل الثالث من قانون الاستثمار المعدل(استنادا على قانون رقم 13 لسنة 2006) رقم 2 لسنة 2010 حيث نصت المادة 10 من هذا القانون على ما يأتي (1):-

أ- يحق للمستثمر العراقي أوالأجنبي حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل تُحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص , وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض أقامة المشاريع الاستثمارية والاسكان.

ب- توضع أشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر الأجنبي التزاماته وبتأييد من هيئة الاستثمار المانحة للأجازة .

ج- نصت المادة 11 يحق للمستثمر الأجنبي إخراج رأس المال الذي أدخله إلى العراق وعوائده وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه للحكومة العراقية وسائر الجهات .

د- في حالة أخفاق المستثمر العراقي أو الأجنبي الذي تملك ارضا أوعقاراً بموجب هذا القانون في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المحددة في الاتفاق المبرم مع هيئة الاستثمار المانحة للاجازة تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناءاً على طلب من الهيئة المذكورة الغاء التسجيل وأعادة الارض أو العقار إلى مالكها السابق مقابل أعادة بدل البيع إليه .

هـ - للمستثمر الأجنبي أوالعراقي الحق في نقل ملكية كل أوجزء خلال مدة الاجازة إلى أي مستثمر أجنبي أوعراقي آخرعلى أن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع في الاختصاص ذاته أو في اختصاص آخر بعد موافقة الهيئة المانحة للاجازة ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق وله نفس الحقوق والألتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون وأحكام الاتفاق المبرم مع المستثمر السابق .

و- نصت المادة (15) من قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم 2 لسنة 2010 يعفى المستثمرمن الضرائب لمدة 10-15سنوات من بدء التشغيل.

ز- نصت المادة (17) أعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم أدخالها إلى العراق خلال 3سنوات من تاريخ منح أجازة الاستثمار.

(1) قانون الاستثمار العراقي المعدل2 لسنة 2010- المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي 2015

فيما يلي جدول يوضح عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظات العراق عدا اقليم كر دستان:

جدول (7)

الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق لسنة2013حسب المحافظات ما عدا اقليم كردستان العراق/ عدد مشاريع

القطاع / المحافظة	الصناعة و المعادن	الصحة	الاسكان و البنى التحتية	السياحة	قطاع التربية و التعليم	الخدمات	قطاع الشباب و الرياضة	النقل	المجموع
البصرة	9	10	16	14	1	17	..	3	70
الناصرية	50	10	12	22	4	21	..	..	119
صلاح الدين	2	10	5	6	1	2	1	..	27
بغداد	8	12	4	2	1	10	13	..	50
بابل	9	10	6	2	1	2	11	..	41
ميسان	4	10	10	2	..	3	..	1	30
كربلاء	5	10	4	3	3	4	..	1	30
الانبار	15	9	7	3	..	6	..	2	42
كركوك	5	10	4	3	..	6	1	1	30
نينوى	10	4	12	3	1	24	5	2	61
النجف	1	10	1	12	2	12	2	1	41
الديوانية	3	10	5	4	..	22	..	..	44
المثنى	13	10	1	3	1	1	6	..	35
ديالى	7	10	4	6	1	12	..	..	40
واسط	3	10	2	..	..	2	7	2	26
المجموع	144	145	93	85	16	144	46	10	

الجدول من عمل الباحثة استناداً إلى الفرص الاستثمارية المتاحة لسنة 2013 الواردة في قانون الهيئة الوطنية للاستثمار - بغداد- (حسب المحافظات).

نلاحظ من الجدول (7) إن أكبر محافظة بالنسبة للفرص الأستثمارية المتاحة هي محافظة الناصرية بسبب الوضع الامني المستقر وتوفر المشاريع الصناعية فيها حيث تبلغ119 مشروعا أستثماريا وأقل محافظة هي واسط 26 تليها صلاح الدين 27 .

نجد إن أكثر القطاعات تتوفر فيها الفرص الاستثمارية المتاحة هي قطاع الصحة 145تليها الصناعة والمعادن اذ بلغت 144فرصة استثمارية و قطاع الخدمات 144بينما الفرص الاستثمارية في النقل منخفضة تبلغ 10 فرص.

فيما يلي جدول يوضح الفرص الاستثمارية المتاحه في قطاع الكهرباء:

جدول (8)

الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء 2015

تسلسل	اسم المشروع	الموقع	السعة	المحافظة
1	مشروع محطة اليوسفية الغازية	اليوسفية	1500 ميكا واط	بغداد
2	مشروع محطة الكسك	الكسك	250 ميكا واط	نينوى
3	مشروع محطة العمارة	العمارة	1500 ميكا واط	ميسان
4	مشروع محطة الناصرية	الناصرية	1500 ميكا واط	ذي قار

من عمل الباحثة استنادا الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار- بغداد - المناخ الاستثماري في العراق و الفرص الاستثمارية المتاحة حسب المحافظات ص24.

نلاحظ من الجدول (8) ان الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق في مجال الكهرباء بالنسبة للمستثمرين الاجانب او المحليين تعتبر فرص اقتصادية مربحة لحاجة العراق الملحة للطاقة الكهربائية بدلا من المولدات الاهلية التي تشكل عبئا على المواطن العراقي والبيئة ولكن ينبغي الانتباه من ذوي الشان في وزارة الكهرباء إلى عدم استغلال المواطن العراقي بالاجور العالية من المستثمرسواء أكان المستثمر محلياً أو اجنبياً ويتم ذلك بالاتفاق على تحديد تسعيرة تضمن ربحاً للمستثمر مع ادارة خدمة مناسبة للمواطن.

خامسا- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كردستان العراق :- شكل الاقليم

وبالذات بعد عام 2003 منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي بنوعيه الخارجي والداخلي الخاص لما يتمتع به الاقليم من فرص استثمارية واعدة ومتنوعة مدعومة باستقرار امني وسياسي واضح ناتج عن جهد الحكومة المتواصل في هذا المجال بعد صدور قانون الأستثمار رقم 13لعام 2006 الذي شكل طفرة حقيقية في تعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية وأستقطاب الفرص الاستثمارية (1) فيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع المرخصة:

جدول (9)

اجمالي المشاريع المرخصة موزعة حسب القطاعات للمدة (2006-2011) في اقليم كردستان العراق

ت	القطاع	عدد المشاريع	الاهمية النسبية
1	الزراعة	18	0,046
2	الثقافة و الفنون	3	0,0078
3	البنوك	2	0,0052
4	الاتصالات	5	0,013
5	التعليم	6	0,015
6	الصحة	22	0,057
7	الاسكان	128	0,334
8	الصناعة	80	0,020
9	الخدمات	3	0,0078
10	السياحة	54	0,117
11	التجارة	56	0,146
12	الرياضة	6	0,0156
13	الاجمالي	383	

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. نهاد عبد الكريم احمد-هناء صالح احمد- الاستثمار الأجنبي في كردستان العراق رؤية تحليلية لواقع اقـــتصاد اقليم كردستان العراق مـــــن خلال بعض المؤشرات الكلية- مجلـــــة جامعة نوروز - العدد الخـــاص بمؤتـــمر الجامـــــعة -2012- ص51. (تم اضافة العمود الثالث من قبل الباحثة)

نلاحظ من الجدول (9) ان اكثر الاستثمارات الأجنبية في مجال الاسكان حيث بلغ عددها128مشروعا وانخفاض الاستثمار في مجال البنوك حيث بلغت عددها(6).

(1) د.عامر عبد الامير شاكر - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية في اقليم كردستان العراق - مجـلة جامعة نوروز- العـدد الخاص بالمؤتمر العلـمي الاول لعام 2010ص512.

جدول (10)

اجمالي عدد المشاريع المرخصة موزعة حسب المحافظات للمدة (2006-2011)

ت	المحافظة	عدد المشاريع المرخصة
1	اربيل	203
2	سليمانية	107
3	دهوك	73
4	الاجمالي	383

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. نهاد عبد الكريم احمد- الاستثمار الأجنبي في كردستان العراق رؤية تحليلية لواقع اقتصاد اقليم كردستان العراق من خلال بعض المؤشرات الكلـــــــية- مجلة جامـــعة نوروز ,العـــــدد الخاص بمؤتمر الجامـــــــعة -2012 - ص514 .

يبين الجدول(10) ان محافظة اربيل حصـلت على الحـصة ألاكبر مـــن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لانها تعـــتبر عاصـــمة الاقلم وهذا يعني ان محافظة اربيل هي اكثراستقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر .

تأتي تركيا في المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات في الاقليم و يليها لبنان بالترتيب ثم تأتي طالب الاقليم الشركات الأجنبية المستثمرة بأعطاء الاولوية والأفضلية لمواطني الاقليم بالتوظيف و يُلاحظ تراجع مستوى الفقر في الاقليم إلى وتستقطب مدن اقليم كردستان الكثير من رجال الاعمال العرب والاجانب وشهدت نهضة عمرانية واقتصادية كبيرة على مدى السنوات التي اعقبت سقوط النظام العراقي السابق وُيعدّ قانون الاستثمار في اقليم كردستان واحدا من اكثر القوانين جاذبية للمستثمرين الاجانب في الشرق الاوسط باكملها إذ يحق للمستثمرين الاجانب تملك الاراضي لاغراض الاستثمار كما ان له حق الاعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات ومساواته بالمستثمر المحلي من حيث الحقوق و الالتزامات (1).

(1) د.سامي حميد عباس -د.احمد عباس عبد الله - (مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي مع أشارة إلى اقليم كردستان العراق)- مجلة جامعة نوروز - العدد3 -2013 - ص155.

فيما يلي شكل يوضح التوزيع النسبي للاستثمار المحلي والاجنبي في اقليم كردستان العراق:

شكل (9)

التوزيع النسبي للاستثمار في أقليم كردستان العراق للمدة(2006-2010)

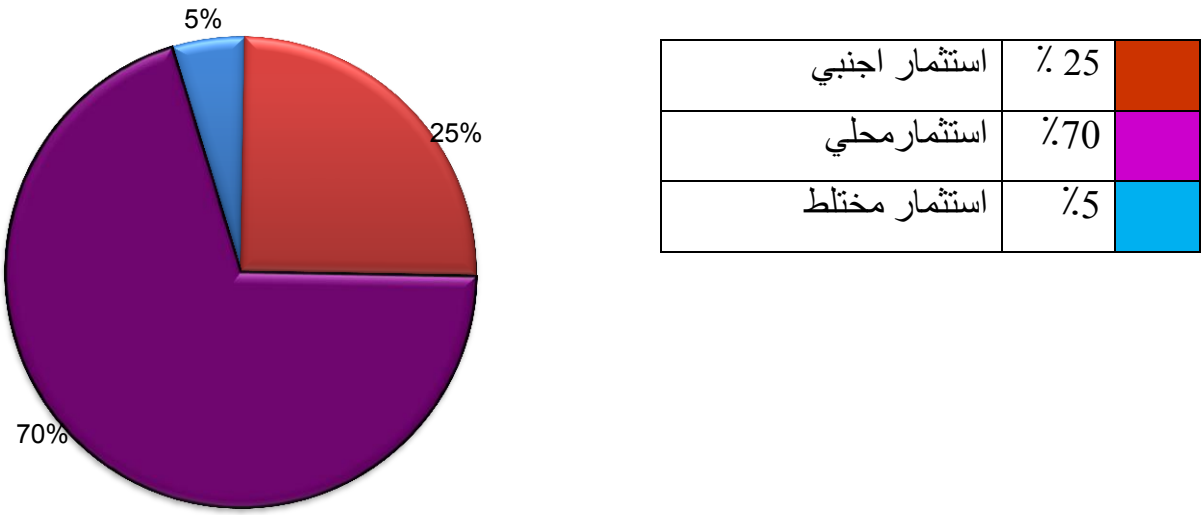

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. سعد محمود الكواز - د. فريد اسماعيل السيفو - م.احمد طارق الآغا - تدفقات الاستثمار الأجنبي -نظرة خاصة لأقليم كردستان العراق - مجلة جامعة نوروز - العدد2 - 2012 - ص333 .

يشير الشكل(9) ان الاستثمار الأجنبي المباشر شكل 3,744 مليار دولار و بنسبة 25 ٪من اجمالي الاستثمار في بداية 2010 في حين ان الاستثمار المحلي بلغ 10,448 مليار دولار و بنسبة 70٪من اجمالي الاستثمار للعام نفسه اما الاستثمار المختلط فقد بلغ7,97 ملياردولار و بنسبة 5٪ من اجمالي الاستثمار و هذا يعني ان اجمالي الاستثمارات في الاقليم من 2006-2010 قد بلغت 22,162 ملياردولار (1) .

(1) د. سعد محمود الكواز - د. فريد اسماعيل السيفو - م.احمد طارق الآغا , تدفقات الاستثمار الأجنبي - نظرة خاصة لأقليم كردستان العراق - مجلة جامعة نوروز - العدد2 - 2012 - ص333 .

الفصل الثالث

الأستثمار الأجنبي المباشر في كربلاء

معمل اسمنت كربلاء أنموذجاً

تمهيد :

يؤدي الاستثمار دوراً مهما في النشاط الاقتصادي و تمتاز محافظة كربلاء بالاستثمار السياحي كونه من اكثر القطاعات الاقتصادية جذبا للاستثمارات المحلية والاجنبية و تأثيره في تطوير الخدمات العامة في المحافظة كوسائل النقل و الاتصالات مما يؤدي الى نشاط حركة التنمية في المحافظة وزيادة فرص العمل وفتح المجال امام تطور مهن جديدة .

ونظرا لما تتمتع به المحافظة من استقرار سياسي وامني ادى الى تشجيع حركة الاستثمار المحلي والاجنبي في كافة المجالات الاقتصادية لتلبية القطاع السياحي و نشاطه .

يقع معمل اسمنت كربلاء في الجنوب الغربي من المحافظة حيث يعتبر من المصانع الاستراتيجية في المنطقة ونظراً لاهمية المعمل كونه يقع في بيئة غنية بالمواد الاولية لصناعة الاسمنت , ان تردي اوضاع المعمل بعد عام 1991 و لغاية سقوط النظام عام 2003 لم يتمكن المعمل من النهوض بالطاقة الانتاجية التصميمية لذا تم اعلان تأهيل المعمل و ذلك بعرضه من قبل وزارة الصناعة و المعادن للاستثمار .

و قد قسم الباحث هذا الفصل على ثلاثة مباحث : المبحث الاول تناول تطور صناعة الاسمنت في العراق اما المبحث الثاني فقد تناول تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كربلاء ثم المبحث الثالث تطور انتاج الاسمنت في كربلاء معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات .

المبحث الاول

تطور صناعة الاسمنت في العراق

اولا : نشأة و تطور صناعة الاسمنت في العراق :

تعتبر صناعة الاسمنت من أهم وأبرزالصناعات الوطنية في العراق بدأت أول محاولة لانشاء مشروع لانتاج الاسمنت في العراق عام 1936 إلاّ إن هذه المحاولة لم تعطي ثمارها إلاّ في عام 1949 عندما قامت شركة الاسمنت العراقية التي تأسست عام 1948 في بغداد بانتاج الاسمنت لأول مرة في تاريخ العراق وقد لاقت هذه الشركة نجاحاً كبيراً منذ بدأت بالانتاج عام1949 مما شجعها على زيادة رأسمالها ومن ثم توسيع طاقتها الانتاجية السنوية وبسبب النجاح المتزايد الذي لاقته شركة الاسمنت العراقية اخذت هذه الصناعة تجذب الرساميل الأهلية إليها , وبمساعدة المصرف الصناعي العراقي تم تأسيس معمل(سعيدة) في عام 1949ثم غيرأسمه إلى (بغداد) يقع بالقرب من معسكر الرشيد على الضفة اليسرى من نهر دجلة وهو من أقدم المصانع في العراق واخذت تزيد من طاقتها سنة بعد اخرى حتى وصلت في عام 1955 إلى 380 ألف طن سنويا , وبسبب النجاح المتزايد الذي لاقته الشركة آنذاك ونتيجة تزايد الحركة العمرانية في البلاد على اثر مشاريع مجلس الاعمار الذي تأسس عام 1953 قام أحد رجال الاعمال بتأسيس شركة ثانية للاسمنت في قرية بادوش شمال الموصل (شركة اسمنت الرافدين) بطاقة سنوية قدرها 200 ألف طن و بدأ المعمل بالانتاج لأول مرة عام 1956 (1).

(1) د. عبد خليل فضيل - د. احمد حبيب رسول - جغرافية العراق الصناعية - ط1- مديرية مطبعة الجامعة - العراق - جامعة الموصل - 1978 - ص238 .

ونظراً لزيادة الطلب على الاسمنت قرر مجلس الاعمار انشاء مصنعين للاسمنت احدهما في سرجنار (السليمانية) بطاقة قدرها 100 ألف طن سنويا وبدأ الانتاج في المعمل عام 1957 والثاني في حمـــام العلـــيل (جنوب الموصل) وبدأ الانتاج في المعمل عام 1961, ومن العوامل التي شجعت الممولين العراقيين على هذه الصناعة هو دعم مجلس الاعمار لهم اذ قام احد الممولين عام 1955 بتأسيس شركتين لانتاج الاسمنت احدهما في سدة الهندية (شركة اسمنت الفرات) والثانية في السماوة (شركة اسمنت المتحدة) وقد بدأت الشركة الاولى انتاجها في عام 1957 والثانية عام 1959, وهكذا اصبح في العراق عام 1959 ثلاث شركات أهلية لانتاج الاسمنت وقد تركزت مشروعات مجلس الاعمار آنذاك على مشاريع الري والبزل والطرق والجسور والأبنية الحكومية الضخمة وإذا أضيفت معامل القطاع العام إلى القطاع الخاص تكون هناك ستة معامل في العراق في عام 1961 .

وبصدور قانون رقم 74 لسنة 1964 تم تأميم صناعة الاسمنت في العراق واصبحت هذه الصناعة كليا تحت سيطرة القطاع العام كما منع القانون القطاع الخاص الاستثمارفي هذه الصناعة في المستقبل مما أدى إلى دمج شركات الاســـمنت وأصبح عددها ثلاث مجموعات :-

1- الشركة العامة للاسمنت العراقية والُحقت بها ثلاث معامل لانتـــاج الاسمنت (معمل بغداد- معمل السدة - معمل السماوة) .

2- الشركة العامــة للاسمنت في الموصل والُحق بهـــا معمـــلان (معمل بادوش - معمل حمام العليل) .

3- الشركة العامة للاسمنت في سرجنار (معمل اسمنت سرجنار) السليمانية .

وفي سنة 1974 اصبح التوزيع الجغرافي لانتاج الاسمنت في العراق بحسب المناطق (المنطقة الشمالية - المنطقة الوسطى - المنطقة الجنوبية) نلاحظ بانها توزعت بشكل متكافئ نسبياً في مرحلة السبعينات من القرن الماضي :-

1- المنطقة الشمالية (السليمانية - الموصل).

2- المنطقة الوسطى (بغداد - فلوجة - كبيسة).

3- المنطقة الجنوبية (سدة الهندية - السماوة - الكوفة) (1).

ويمكن توضيح معامل الاسمنت في العراق بالجدول 11 :

(1) د . عبد خليل فضيل - مصدر سابق - ص238-239.

جدول (11)

معامل الاسمنت في العراق (2010)

ت	اسم المعمل	تاريخ الانشاء	تاريخ الانتاج	الحالة التشغيلية
اولا	الشركة العامة للاسمنت العراقية			
1	معمل اسمنت بغداد	1946	1949	متوقف
2	معمل اسمنت الفلوجة	1973	1975	متوقف
3	معمل الاسمنت الابيض في الفلوجة	1977	1978	عامل
4	معمل اسمنت كبيسة	1981	1983	عامل
5	معمل اسمنت التأميم	1981	1984	عامل
6	معمل اسمنت القائم	1986	1989	عامل
ثانيا	الشركة العامة للاسمنت الجنوبية			
1	معمل اسمنت بابل (سدة الهندية سابقا)	1955	1957	عامل
2	معمل اسمنت السماوة — معمل اسمنت السماوة السابق	1955	1958	عامل
	معمل اسمنت الجنوب	1975	1979	عامل
3	معمل طحن اسمنت البصرة في ام قصر	1973	1974	عامل
4	معمل اسمنت النجف الاشرف (الكوفة سابقا)	1973	1974	عامل
5	معمل اسمنت الكوفة الجديد	1975	1977	عامل
6	معمل اسمنت كربلاء	1982	1984	عامل
7	معمل اسمنت المثنى	1982	1984	عامل
ثالثا	الشركة العامة للاسمنت الشمالية			
1	معمل اسمنت بادوش القديم	1953	1955	عامل
2	معمل اسمنت حمام العليل القديم	1956	1961	عامل
3	معمل اسمنت حمام العليل الحديث	1977	1979	عامل
4	معمل اسمنت سنجار	1986	1989	عامل
رابعا	معامل الاسمنت التابعة لاقليم كوردستان العراق- السليمانية			
1	معمل اسمنت سرجنار	1956	1957	عامل
2	معمل اسمنت طاسلوجة	1984	1986	عامل

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : شاكر حمود صلال جبر - تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة1996-2009) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - 2010 - ص15 .

نلاحظ من الجدول (11) بانه يوجد في العراق حاليا عدة معامل موزعة على ثلاث شركات فضلا عن اقليم كردستان العراق الذي يعدّ المنطقة الرابعة و يبين الجدول الحالة التشغيلية للمعامل حالياً .

ثانياً – لمحة تأريخية عن نشوء صناعة الأسمنت :-

الاسمنت: تطلق تسمية مادة اسمنتية على أي من المواد الصلبة التي تكون بشكل مسحوق قابل للامتزاج والتفاعل مع الماء والتحول عند الجفاف إلى مادة لاصقة وصلدة , وإنّ التعريف يشمل عددا كبيرا من المواد مثل الجص والاسمنت بأنواعه والنورة وغيرها إلاّ ان الإسمنت هو نوع من المواد الكلسية الهيدروليكية التي تحتوي على بعض المكونات الاخرى تحرق بدرجات عالية ثم تطحن بنعومة كبيرة (1) .

هناك مراحل تاريخية مرت بها صناعة الاسمنت ,ففي المرحلة الاولى تم استخدام الاسمنت من قدماء المصريين والرومان ثم تطور عبر عقود من الزمن , استخدم المصريون القدامى الاسمنت خليط من الجير والطين والرمل والماء في البناء القديم , وفي القرن الأول الميلادي تمكن الرومان من اتقان صناعته اذ توصلوا إلى اضافة الطين البركاني القادم من منطقة بوزولي (BOZZUOLI) الواقعة بالقرب من مدينة نابولي الايطالية , وتعرف اليوم التربة المأخوذة من بوزولي بأسم بوزولان نسبة إلى الصخر البركاني الذي يحتوي على نسبة 60-90 ٪ من الرمل ونسبة تتراوح ما بين 10 -40 ٪ من الجير وقد تم اكتشاف اثار قديمة في العديد من المدن الرومانية القديمة بقايا من الاسمنت الجاف التي تعود إلى تلك الحقبة من الزمن ,عمل المهندس الفرنسي الشاب لويس فيكات (Louis Vicat) في سنة 1817 على دراسة الخصائص الهيدروليكية (الخصائص المائية) لخليط رماد الجير البركاني حيث كان أول من توصل بدقة عالية إلى كميات أو مقادير الجير والسيليكا (الرمل) اللازمة لصنع خليط ينتج بعد عملية الحرق بدرجة حرارة معينة والطحن تنتج روابط هايدروليكية تصلح للتطبيقات الصناعية والمتمثلة في مادة الاسمنت وعلى الرغم من ريادته في هذا الاكتشاف الا انه قد نشر ابحاثه دون ان يسجل براءة اختراع بإسمه , ولكن قام جوستاف ايفل بنقش اسم لويس فيكات إلى جانب 71 عالما ومهندسا على مدار الطابق الاول من برج إيفل في باريس تخليدا له (2).

---

(1) زهير ساكو-ارتين ليفون,انشاء المباني, جامعة بغداد , كلية الهندسة , قسم الهندسة المدنية , 2007 , ص90 .

(2) لمزيد من التفاصيل انظر إلى : محمد عبد الله الدرايسة - عدلي محمد عبد الهادي , تقنيات الخرسانة , ط1 , مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ,الاردن ,عمان, 2012 , ص13 و ما بعدها.

اما المرحلة الثالثة (تصنيع الاسمنت) :- في القرن التاسع عشر تمكن البناء الانكليزي جوزيف أسدين (Joseph Asdin) وهو بريطاني الجنسية من إدخال تحسينات جديدة على الاسمنت المطور على يد لويس فيكات وفي عام1824 حصل على براءة اختراع لـ (اسمنت بطئ التصلب) اطلق على هذا الاسمنت اسم الاسمنت البورتلاندي لانه يشبه الصخور الموجودة في منطقة بورتلاند في جنوب انكلترا وقد تأسس أول مصنع للاسمنت في منطقة بولون سو مير (Boulogne-sur-mer) في فرنسا في عام 1846 وفي عام 1868 بدأت فرنسا انتاجها للاسمنت في تيل (Tell) باقليم أرديش ومع تطور وتسارع عمليات صنع الاسمنت ازدهرت هذه الصناعة بشكل ملحوظ لقد تطورت صناعة الاسمنت دون توقف بعد ظهور(فرن حركي الدوران حول نفسه مكسر لكريات الكلنكر) وفي عام 1870 كان انتاج الطن الواحد من الكلنكر المكون الرئيسي للاسمنت يستغرق 40 ساعة اما اليوم فيستغرق(3) دقائق (1) .

وفي اواخر القرن التاسع عشر درس الفرنسي لوشاتولييه التركيب الكيمياوي لمختلف مركبات الاسمنت وتابع الامريكي بوغ استكمال هذه البحوث وانجازها , وفى بداية القرن العشرين توصل الفرنسي جولز بيد (Jules Bied) مدير ابحاث في مجال الاسمنت في سنة 1908 إلى صنع الاسمنت الالوميني من (الحجرالجيري والبوكسيت*) ومع تزايد الحاجة إلى الاسمنت, طورت صناعته وبُذلت كل الامكانات لتحسين نوعيته, وطرق انتاجه والوسائل التقنية المستخدمة لزيادة كمية الانتاج وتقليل الكلفة واصبحت صناعة الاسمنت مؤشرا لنمو الفعاليات الانشائية كما اصبحت مادة الاسمنت احدى العناصر المهمة في بناء الحضارات الحديثة وأحد المعايير الاساسية للتطور الاقتصادي (2) .

ويعتقد الباحث ان اعطاء لمحة تاريخية لمادة الاسمنت عبر الزمن بسبب اهمية هذه المادة في حياة المجتمعات كافة.

---

(1) اي . ام . نيفيل , خواص الخرسانة , ترجمة المهندس حقي اسماعيل محمد الجنابي , ط1 , مؤسسة المعاهد الفنية للنشر,العراق , 1985 , ص33 .

(2) محمد عبد الله الدرايسة - عدلي محمد عبد الهادي , ...,مصدر سابق , ص15 .

*البوكسيت :- هو الخام الطبيعي الذي يصنع منه معدن الالومنيوم و يستعمل قسم منه في الشحذ و التلميع .

* الحجر الجيري :- نوع من انواع الصخور الرسوبية .

ثالثاً: طرق صناعة الاسمنت :

تعتبر صناعة الاسمنت من اهم صناعات مواد البناء و التشييد في العراق و التي بدأت منذ زمن بعيد و قد مرت عمليات تصنيع الاسمنت بمراحل متطورة عديدة كان الهدف منها هو التقليل من الاستخدام المتزايد للماء و الطاقة في عملية التصنيع بالاضافة الى زيادة الجودة للمنتج و الطريقة الرطبة في صناعة الاسمنت تكون المواد الاولية المستخدمة فيها تحتوي على كميات كبيرة من الماء فآلية العمل في هذه الطريقة هي تكسير المواد الخام من حجر جيري و سيليكات و طفلة و اتربة سطحية بواسطة الكسارات ثم تنخل و تنقل ليتم تخزينها على هيئة اكوام في مناطق مفتوحة او مغطاة تنقل المواد الخام في طواحين المعلقات (Slurry Mills) حيث تخلط بالماء و يستمر طحن المعلق حتى يصل الى درجة النعومة المطلوبة , ينقل المعلق بعد ذلك الى صوامع التخزين اذ يصبح متجانساً بعد الضبط النهائي لمكوناته و تؤخذ منه عينات بشكل دوري لضمان مطابقة تركيباته للمواصفات ثم ينقل المعلق الى احواض المعلقات (Slurry Basins) حيث تقوم الطواحين بتحويله الى خليط متجانس بواسطة مبرد هوائي من 1400 درجة مئوية الى ما بين 60-200 درجة مئوية يسحب المعلق من قاع الاحواض الى فتحة تغذية الفرن الدوار (Rotary Klin) و الفرن الدوار هو فرن اسطواني طويل مبطن من الداخل بالطوب الحراري و يدور ببطئ حول محور يميل قليلا عن المستوى و يسمح هذا الميل بدفع محتويات الفرن اثناء الدوران الى الامام و تتولد عند الطرف الامامي الاسفل من الفرن غازات احتراق عالية الحرارة تتدفق الى الجزء الاعلى الخلفي من الفرن في تيار معاكس لحركة محتويات الفرن المندفعة الى اسفل و يتم تبريد الكلنكر و ينقل بعدها الى طواحين اذ يضاف اليه الجبس و يطحن و يعبئ في اكياس ورقية او بلاستيكية(1).

ويعتقد الباحث ان الغرض مما تقدم هو لتعريف القارئ بماهية مادة الاسمنت ومم تصنع هذه المادة (المواد الاولية الخام)- وكيف تصنع لأهمية هذه الصناعة الحيوية في الاقتصاد.

---

(1) عهد اسماعيل رحيم الجنابي - امثلية الانتاج و الارباح في المنشأة العامةللاسمنت الجنوبية- دراسة قياسية تطبيقية في معمل اسمنت الكوفة للمدة 2008-2010 - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الكوفة -2012 -ص45-46.

ان معامل الاسمنت في العراق تستعمل الطريقة الرطبة والجافة ,والطريقة الرطبة تعتبر اكثر تكلفة بسبب الكلفة الزائدة للطاقة الاضافية اللازمة لتبخير الماء المضاف الى المواد الخام وارتفاع اسعار الوقود ؛ لذلك اتجهت معظم مصانع العراق الى الطريقة الجافة لانها اقتصادية اكثر من الطريقة الرطبة من حيث تكاليف الانتاج (1) .

رابعاً : انواع الاسمنت في العراق :

هناك انواع متعددة من الاسمنت تختلف من ناحية الترتيب ولكنها تشترك جميعها في خاصية التصلب التي يتميز بها الاسمنت العراقي ولكنها تستعمل لاغراض مختلفة ومن هذه الانواع ما يلي (2):

1- الاسمنت البورتلاندي بانواعه (الاعتيادي - المعدل - سريع التصلب - واطئ الحرارة - مقاوم للاملاح الكبريتية - اسمنت بورتلاند الابيض).

2- الاسمنت عالي الالومينا : يستخدم في خرسانة المصانع وخرسانة الاسمنت عالي الالومينا و هو اكثر مقاومة من البورتلاندي العادي .

3- الاسمنت البورتلاندي الفائق النعومة : يستخدم في بناء وتشييد الجسور وتصنيع اساسات السكك الحديدية .

4- الاسمنت البورتلاندي الحديدي : يستخدم في اغراض التشييد العامة .

5- اسمنت الحجر الجيري البورتلاندي .

(1) د. هاني طالب - الكمياء للمهندسين - ط1-منشورات جامعة دمشق -كلية الهندسة المدنية -2010-ص194.

(2) زهير ساكو - ارتين ليفون-انشاء المباني - جامعة بغداد - كلية الهندسة - قسم الهندسة المدنية- ط1 - 2007 - ص91-96 .

خامساً: نبذة مختصرة عن بعض معامل اسمنت العراق:

1- معمل اسمنت بغداد: هو أول معمل لإنتاج الاسمنت في العراق، بوشر بإنشائه من قبل شركة الاسمنت العراقية المساهمة عام 1946، بدأ الإنتاج فيه لأول مرة في عام 1949، بطاقة تصميمية قدرها (80) ألف طن سنوياً يعمل بالطريقة الرطبة، جهزت مكائنه من قبل شركة (أدكرالن الانجليزية). تم توسيع الطاقة الإنتاجية لهذا المعمل بإضافة ثلاثة أفران أخرى بطاقة (300) ألف طن سنوياً، وكانت الشركة المجهزة لمعدات ومكائن هذه الأفران هي (أف.أل. سميدث الدنماركية). تميز معمل اسمنت بغداد بتنوع إنتاجه فقد أنتج خمسة أنواع من الاسمنت وهي الاسمنت العادي، والمقاوم، والمعتدل، وسريع التصلب، وواطئ الحرارة، إضافة إلى ذلك اسمنت آبار النفط بكميات تجريبية بلغت حوالي 250 طن في عام 1985 توقف المعمل عن الإنتاج والمبيعات عامي (1985-1986) (1).

2- معمل اسمنت الكوفة :هو احد المعامل الكبيرة التابعة للشركة العامة للاسمنت الجنوبية يعمل بالطريقة الرطبة اسس عام 1977 في قضاء الكوفة / منطقة البراكية على ارض مساحتها الكلية 1 كم^{2}من قبل شركة دنماركية و يبعد عن مركز مدينة الكوفة 7كم وعن مدينة النجف10كم وقد أسهمت عوامل موقعية ومكانية أخرى في اختيار موقعه وتعتمد صناعة الأسمنت على المواد الاولية (حجرالكلس،التراب،الجبس)الكبيرة الحجم وثقيلة الوزن وقليلة الثمن التي لا يمكن نقلها لمسافات بعيدة بسبب ارتفاع كلفة النقل ويستعمل المعمل الحزام الناقل في نقل الكلس الذي يبعد نحو23.7 كم لتقليل كلفة النقل، وبالنسبة لمصادر الطاقة والوقود إذ تحتاج إلى كميات كبيرة من الكهرباء تعتمد بذلك على الشبكة الوطنية والمحطة الغازية القريبة منها، غير إن الزيوت المستخدمة توفرها من مصفى الدورة ويتحمل المعمل تكاليف نقلها(2).

---

(1) شاكر حمود صلال- مصدر سابق - ص10.

(2) عهد اسماعيل رحيم الجنابي - مصدر سابق - ص72.

3- معمل اسمنت كبيسة : يقع معمل اسمنت كبيسة في محافظة الانبار/قضاء هيت ينتج المعمل الاسمنت البورتلاندي الاعتيادي عدد الخطوط الانتاجية في المعمل اثنان و تبلغ الطاقة التصميمية للمعمل 2,000,000 طن سنويا , تأسس المعمل في عام 1981 بدأ الانتاج عام 1983 الشركة التي أنشأت المعمل كاواساكي اليابانية يعمل المعمل بالطريقة الجافة فيما يلي جدول يبين الانتاج الفعلي للمعمل للمدة 2000-2013 (1) :-

جدول (12)

الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة 2000-2013

ت	السنوات	الانتاج الفعلي / طن سنويا	معدل النمو السنوي٪
1	2000	620320	_____
2	2001	863394	35.73
3	2002	799783	7.36-
4	2003	202831	74.63-
5	2004	197497	2.62-
6	2005	245913	24.51
7	2006	211174	14.12-
8	2007	251940	19.30
9	2008	277180	10,01
10	2009	208531	24.76-
11	2010	142792	31.52-
12	2011	169694	18.83
13	2012	479504	182.56
14	2013	1060695	121.20
15	**معدل النمو السنوي المركب**		**٪4.2**

المصدر : الشركة العامة للاسمنت العراقية على الموقع الالكتروني www.icsciraq.com
احتسب العمود الثالث و الحقل (15) من قبل الباحثة

نلاحظ من الجدول (12) ان اقصى قيمة وصل لها معدل النمو السنوي هي في سنة 2013 وبهذه النسبة نرى ان المعمل قد حقق تطوراً حقيقياً في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة حيث يقع المعمل وتوفر مستلزمات الانتاج من الوقود والزيوت كل ذلك ادى الى رفع معدل النمو المركب السنوي اذ بلغ 4,2٪ وهو نسمساهمة جيدة في تكاليف الانتاج . بينما اقل معدل وصل اليه معدل النمو السنوي هو في سنة 2003 اذ بلغ -74,63وسببه سقوط النظام والوضع الامني الذي سادفي انحاء العراق.

(1) www.icsciraq.com على الموقع الالكتروني

4- معمل اسمنت ماس- بازيان : وهو أحد المصانع العملاقة التي قامت بإنشائها شركة ماس العراق للاستثمار الصناعي / السليمانية (إحدى شركات مجموعة ماس القابضة) من ضمن مشاريع استراتيجية عملاقة أخرى للمجموعة مثل (اربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، مصنع للحديد والصلب ..... إلخ) وذلك للمساهمة بشكل فعّال في إحياء البنية التحتية وإعادة إعمار العراق ومن ثم المساهمة في تطوير البلد، حيث يعتبر الاسمنت من المواد الإنشائية الأساسية لأعمال البناء , تم البدء بإنشاء مصنع اسمنت ماس عام 2008 في إقليم كوردستان العراق / ناحية بازيان الواقعة على بعد (35) كم غرب مركز مدينة السليمانية، في منطقة سهلية محاطة بالجبال من جميع الجهات، على مسافة قريبة جداً من موقع مصادر المواد الأولية (الحجر الجيري والطفلة والجبس) اللازمة لتصنيع الاسمنت .

المصنع مكون من ثلاثة خطوط متوازية لإنتاج الاسمنت بطاقة إجمالية 6 مليون طن سنوياً تم إنشاؤها تباعاً على مساحة أرض تساوي مليون متر مربع وعلى النحو التالي :

1) الخط الأول: بطاقة إنتاجية (2) مليون طن سنوياً، تم البدء بإنشائه عام 2008 وتمت المباشرة بالإنتاج بتاريخ 2010/1/1 .

2) الخط الثاني : بطاقة إنتاجية (2) مليون طن سنوياً، تم البدء بإنشائه أواسط عام 2009 وتمت المباشرة بالإنتاج بتاريخ 2011/8/16 .

3) الخط الثالث : بطاقة إنتاجية (2) مليون طن سنوياً، تم البدء بإنشائه عام 2011 وتم تشغيله بتاريخ 2013/1/31 .

يتم إنتاج الأنواع التالية من الاسمنت والقابلة للزيادة حسب حاجة السوق :

- الاسمنت البورتلاندي الإعتيادي : (OPC) نوع (CEM I 42 . 5 R) للإستخدام في مختلف الأعمال الإنشائية .
- الاسمنت المقاوم للأملاح : (SRC) للإستخدام في الأعمال الإنشائية التي تتطلب مقاومة عالية للأملاح الكبريتية (خصوصاً الأساسات)
- الاسمنت البورتلاندي عالي النعومة : نوع (CEM I 42 . 5 R) للإستخدام في صناعة الكتل الكونكريتية الجاهزة والبلوك .

ونُفِذ المشروع (الأعمال المدنية والنصب والتركيب وتجهيز المعدات) من قبل شركة سينوما الصينية المتخصصة ببناء مصانع السمنت , بطريقة تسليم المفتاح(1) .

(1) على الموقع الالكتروني www.massgroupholding.com

5- معمل اسمنت كركوك : يقع المعمل في محافظة كركوك / قضاء ليلان ينتج المعمل الاسمنت البورتلاندي العادي عدد خطوط المعمل الانتاجية اثنان , الطاقة التصميمية للمعمل 2 مليون طن سنوياً تأسس المعمل بتاريخ 1981 و بدء بالانتاج في عام 1984 , الشركة المنفذة للمعمل كاواساكي اليابانية و يعمل المعمل بالطريقة الجافة .

وفيما يلي جدول يوضح الانتاج للمعمل للمدة 2000-2013 :

جدول (13)

الانتاج لمعمل كركوك للمدة 2000-2013

ت	السنوات	الانتاج الفعلي/طن سنويا	معدل النمو السنوي ٪
1	2000	495370	_____
2	2001	636193	28.42
3	2002	866937	36.26
4	2003	274953	68.28-
5	2004	215371	21.66-
6	2005	373695	73.51
7	2006	439355	17.57
8	2007	341945	22.17-
9	2008	325174	4.9-
10	2009	193954	40.35-
11	2010	309707	59.68
12	2011	292572	5.53-
13	2012	415384	41.97
14	2013	516890	24,43
15	معدل النمو المركب السنوي		٪0.33

المصدر : الشركة العامة للاسمنت العراقية على الموقع الالكتروني: www.icsciraq.com

احتسب العمود الثالث والحقل (15) من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول.

نلاحظ من جدول (13) بلغ اقصى معدل سنوي لانتاج الاسمنت في معمل اسمنت كركوك هو في سنة 2005ويعود الار تفاع الى عوامل اقصادية متعلق بالموارد الاولية التي يُجهز بها المعمل كمادة الكلنكر المادة الوسيطة في صناعة الاسمنت وكذلك الى عوامل فنية تتعلق بالمكائن والالات والطاقة الكهربائية والوقود ,اما معدل السنوي المركب فهو منخفض كحال بقية المصانع في العراق.

6- معمل الاسمنت الابيض في الفلوجة : يقع معمل اسمنت الفلوجة في محافظة الانبار قضاء الفلوجة و ينتج الاسمنت الابيض , عدد خطوطه الانتاجية ثلاثة خطوط , الطاقة التصميمية للمعمل 291 الف طن اسمنت سنويا تأسس المعمل في عام 1978 بدأ في الانتاج عام 1984 , يعمل بالطريقة الجافة , الشركة التي انشأت المعمل , الخط الاول : شركة كراوس مافاي الالمانية اما الخط الثاني والثالث : BKMl الالمانية .

و فيما يلي جدول يوضح الانتاج الفعلي للمعمل للمدة 2000-2013 :-

جدول (14)

الانتاج الفعلي لمعمل الفلوجة للاسمنت الابيض للمدة 2000-2013

ت	السنوات	الانتاج الفعلي /طن سنويا	معدل النمو السنوي٪
1	2000	81861	_____
2	2001	113120	38.18
3	2002	154398	36.39
4	2003	54110	64.95-
5	3004	48871	9.68-
6	2005	57956	11.58
7	2006	19161	66.93-
8	2007	5266	72,51-
9	2008	1520	71.13-
10	2009	11716	670.78
11	2010	14717	25.61
12	2011	65671	346.22
13	2012	39476	39.88-
14	2013	51604	30.72
15	معدل النمو السنوي المركب		٪3.5-

المصدر : الشركة العامة للاسمنت العراقية على الموقع الالكتروني : www.icsc-iraq.com

الحقل 15 والعمودالثالث احتسب من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول.

نلاحظ من الجدول (14) اقصى معدل نموسنوي بلغ في سنة 2011ويعود سبب ذلك لعدة عوامل منها الاستقرار الامني التي كانت تتمتع به المنطقة في 2011 اضافة الى تجهيز المعمل بالوقود والطاقة الكهربائية التي يحتاجها المعمل لتشغيله .ولكن نلاحظ ان هناك انخفاض في معدل النمو السنوي المركب للمدة 2000-2010وهذا يعود لاسباب فنية تتعلق بالمكائن والالات والطاقة الكهربائية.

المبحث الثاني

تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كربلاء

اولا : مقدمة عن محافظة كربلاء:

تقع محافظة كربلاء على بعد 105 كم الى الجنوب الغربي من العاصمة العراقية بغداد يحدها من الشمال محافظة الانبار و من الجنوب محافظة النجف و من الشرق محافظة الحلة و قسم من محافظة بغداد و من الغرب بادية الشام , تبلغ مساحة محافظة كربلاء 5034 كم^2 و نفوسها بحدود 1,130,000 نسمة .

ان محافظة كربلاء المقدسة تزخر بمجموعة من الثروات الطبيعية كالمعادن و مصادر المياه الطبيعية والاراضي الخصبة والموارد البشرية المتخصصة والكفوءة والتي يمكن ان تؤسس لبيئة استثمارية ناجحة .

تمتلك محافظة كربلاء مجموعة من المقومات جعلها من اكثر المحافظات جذبا للاستثمار المحلي والاجنبي المباشر و من اهم هذه المقومات :

1- بيئة آمنة للاستثمار لما تتمتع به من استقرار امني جيد .

2- اراضي زراعية و مياه ومناخ ملائم للزراعة .

3- موارد بشرية وايدي عاملة و خبرات فنية .

4- السياحة الدينية المتمثلة بالعتبتين المقدستين الحسينية والعباسية التي يزورها 35,000,000 زائر سنوياً(1) .

(1) هيئة استثمار كربلاء - دليل المستثمر- 2011- ص3-4 من خلال مقابلة مع رئيس القسم الاقتصادي والفني علي الشهرستاني.

يتأثر المناخ الاستثماري في العراق بشكل عام و بكربلاء بشكل خاص بعدد من العوامل التالية :

1- وضوح التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار و خاصة الاستثمار السياحي و ملائمتها لاصحاب الاعمال و المستثمرين المحليين و الاجانب يعتبر الاستثمار السياحي احد مصادر زيادة الدخل الوطني وزيادة فرص العمل والقضاء على البطالة نظرا لما تدره السياحة من عائد بالعملة الصعبة, ولكون العراق بلد سياحي يستطيع تحقيق نهضة سياحية شاملة لتوفر جميع مقومات الجذب السياحي فيه .

2- يتألف التشريع السياحي العراقي مجموعة من القرارات الرئاسية والقوانين الوزارية حيث شملت المادة الثانية من قانون وزارة السياحة رقم 13لسنة 2012(ثالثاً) الاتي :

(الاهتمام بالسياحة و النهوض بواقعها و تطويرها و جعلها مناطق جذب سياحي للمراكز الدينية باعتبارها رافداً مهما من روافد الاقتصاد الوطني و تعزيز دور القطاع الخاص و تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيها بالتنسيق مع الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة بأقليم)

المادة (رابعاً) من القانون اعلاه :

(الاشراف و الرقابة على المشاريع الاستثمارية في السياحة المملوكة للدولة و القطاعين المختلط و الخاص بما ينسجم و الاغراض السياحية و تحفيز الاستثمارات الاجنبية و الوطنية فيها).

اعتمدت محافظة كربلاء سياسة استثمارية فعالة على اهم الشركاء التجاريين على مستوى العالم و بناءاً على ذلك اضافة الى المقومات السابقة قيام مجلس محافظة كربلاء بتحديد الفرص الاستثمارية المتوافرة في المحافظة وتشريعات قانونية واضحة ليتسنى للمستثمرين اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع على ماجاء بقانون الاستثمار , كذلك تطوير القطاع المصرفي وتأمين اعادة تصدير رأس المال الاجنبي وتخصيص اراضي وتهيئتها للاستثمارالمحلي والاجنبي وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين الاجانب و المستفيدين و ايجاد الضمانات القانونية وتقديم التسهيلات كافة [1].

(1) هيئة استثمار كربلاء - مصدر سابق - ص12 .

ثانياً : المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في كربلاء :

أ- الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية :

ان هيئة الاستثمار في كربلاء تعمل على انشاء المحطات الكهربائية التالية :

- محطة غازية لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة 1250 ميكا واط في ناحية الخيرات .
- محطة كهرباء الكمالية لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة (الديزلات) بطاقة 300 ميكا واط تعمل على النفط الاسود . (بالامكان تحويلها لاحقا لتعمل على الغاز)
- محطة غازية لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة 250 ميكا واط ضمن ناحية الجدول الغربي (1).

ويعتقد الباحث ان الاستثمار في مجال الكهرباء يعتبر ناجحاً في المحافظة لوجود شحة كبيرة في انتاج الكهرباء و المحافظة تحفل بالمناسبات الدينية على مدار السنة و هذه الخدمة مطلوبة للزائرين و تعتبر فرصة استثمارية للشركات الاجنبية على ان تضع الدولة مصلحة المواطن اولا و عدم استغلاله من قبل هذه الشركات .

ب-الاستثمار في مجال الصحة : للعتبة الحسينية المقدسة دوراً في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في كربلاء و كان الهدف الاساس من تشكيل قسم الاستثمار في العتبة هوتنشيط حركة الاستثمار في كربلاء و الهدف منها دعم الصناعة العراقية و ذلك بأنشاء مصانع حديثة تستطيع امتصاص جزء من البطالة وتقليل العملة الصعبة التي تنفق خارج البلد جراء استيراد السلع الاجنبية اذ قام قسم الاستثمار في العتبة الحسينية بتنفيذ مشروع مستشفى جديد يحتوي على احدث الاجهزة الطبية المستوردة و بأختصاصات مختلفة على الارض التابعة للعتبة الواقع على طريق الحر سيكون لهذا المشروع الاستثماري الانساني الاثر الكبير في خفض نسبة المواطنين الذين يسافرون الى خارج البلد لاجراء العمليات و تلقي العلاج و الذي يسهم في تخفيض اجور العمليات داخل البلد اضافة الى انشاء مشروع مجمع عيادات و مختبرات طبية مستعينة ببعض الخبرات الاجنبية (2).

(1) دليل المشاريع الاستثمارية و الانجازات الهندسية للعتبة الحسينية المقدسة - 2011- ص15.

(2) هيئة استثمار كربلاء - مصدر سابق - ص31 .

ثالثاً : الاستثمار في مجال الصناعة:

هناك مشاريع في القطاع الصناعي تسعى محافظة كربلاء في اصدار بعض التشريعات لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتأهيل المنشآت الصناعية القائمة وانشاء منشآت جديدة وهناك انشطة صناعية في محافظة كربلاء من الممكن تطويرها عن طريق هذه الاستثمارات مثل :

1- الصناعات ذات التقنية العالية مثل الصناعات الدوائية و البتروكيمياوية و البلاستيكية .

2- الصناعات الثقيلة مثل (الحديد و الصلب) وهناك منطقة مخصصة تبعد 20 كم عن المدينة .

3- صناعة تعليب الاغذية و مياه .R.O . و فيما يلي اهم الفرص الاستثمارية المطلوبة في الصناعات الغذائية : -

أ- انتاج و تعليب الفواكه و الخضروات و تجفيف بعضها .

ب- صناعة التمور , الدبس , السكر السائل .

ج - استخراج الزيوت النباتية , استخراج النشأ .

د- صناعة الورق .

هـ - صناعة المنسوجات القطنية و الصوفية و الجلدية(1) .

اضافة الى ذلك من الشركات الاجنبية الاستثمارية في كربلاء شركة الكوثر الايرانية المصممة لمشروع مجمع سيد الشهداءالخدمي الكبير ويقع المشروع في شارع قبلة ابا الفضل العباس (ع) على مساحة مقدارها 2500 م^2 و بكلفة تقديرية تبلغ 10 مليار دينار عراقي وبمدة انجاز قدرها 24 شهراً , اما الجهة المشرفة هندسيا فهي قسم المشاريع الهندسية في العتبة الحسينية المقدسة (2).

(1) هيئة استثمار كربلاء - مصدر سابق - ص8.

(2) عدنان مطر ناصر - ثقافة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد - 2013- ص202.

رابعاً –الاستثمار الاجنبي في مجال النقل :

تتوفر في محافظة كربلاء فرص استثمارية اجنبية وامكانات لقطاع النقل بفروعه و الجدول التالي يوضح تلك الفرص : جدول (15)

ت	المشروع	طول المسار	طاقة النقل	السرعة التصميمية	تفاصيل اخرى
1	مشروع خط سكة حديد مسيب - كربلاء-نجف- سماوة	228 كم مزدوج	8 مليون مسافر / سنة	250 كم / ساعة للمسافرين 140كم/ساعة للبضائع	يحتوي المشروع على 14 محطة
2	مشروع خط سكة حديد كربلاء - رمادي	113 كم مفرد قياسي	الحمولة المحورية 24 طن	250 كم / ساعة للمسافرين	يهدف المشروع الى ربط مشروعي المسيب - كربلاء و مشروع بغداد - عكاشات
3	قطار كربلاء المعلق	طول مسار المرحلة الاولى18 كم مزدوج	____	السرعة القصوى 90كم/ساعة	سوف ينفذ على مراحل. عدد المحطات 20 محطة
4	مشروع مطار الفرات الاوسط الدولي	انشاء فندق في المطار مع كافة الخدمات	6 مليون مسافر سنويا للمرحلة الاولى	_____	يبعد 25 كم الى الجنوب من كربلاء قرب خان الربع على طريق النجف باتجاه الصحراء نحو الخط الاستراتيجي
5	الطريق الحولي الرئيسي (الرابط)	طريق حول كربلاء يستخدم لتقليل الزخم	____	_____	_____

المصدر : الجدول من عمل الباحثة استنادا على بيانات هيئة استثمار كربلاء -ص22-23- مقابلة شخصية مع علي مجيد الشهرستاني - مسؤل القسم الاقتصادي والفني - تاريخ المقابلة 2015/3/10.

نلاحظ من الجدول (15) بأن زيادة الطرق وتحسين وسائل النقل المختلفة من طرق برية وسكك حديد و مطارات ومرآب وفق القياسات والمواصفات الدولية الحديثة تسهم في تحقيق ميزتين هما خدمة سكان محافظة كربلاء و زيادة حجم الحركة السياحية لمدينة كربلاء فضلا عن الحركات اليومية من نقل المنتجات الغذائية و الصناعية و الزراعية ... الخ , مما يؤدي الى زيادة الاستثمارالمحلي والاجنبي في هذه القطاعات ويسهم في القضاءعلى البطالةوتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة العاطلةمن ابناء المحافظة.

وفيما يتعلق بالمطار بدأت شركة ADPI الفرنسية المتخصصة بأنشاء المطارات في بناء مكونات مطار كربلاء الدولي بمساحة 200 دونم و على بعد 22 كم^{2}عن مركز المدينة بأتجاه مدينة النجف الاشرف و بكلفة تتراوح بين مليار - 3 مليارات دولار ويتم على مراحل عدة , المرحلة الاولى الطاقة الاستيعابية عند بدأ التشغيل الى 6 مليون مسافر سنوياً , اما في المرحلة الثانية فتصل الطاقة الاستيعابية الى 12 مليون مسافر سنويا , و في المرحلة الثالثة ستبلغ الطاقة الاستيعابية 20 مليون مسافر سنوياً , ان بناء هذا المطار سينعش الواقع الاقتصادي لسكان المحافظة و ذلك من خلال زيادة عدد الوافدين من خارج البلد اضافة الى ذلك انشاء مطار اخر في منطقة (عون) و يعتبر هذا المشروع فرصة استثمارية اجنبية مباشرة اخرى في المحافظة تتيح التكامل مع مطار الفرات الاوسط , طول مدرج المطار كم و عرضه30 م و يبعد عن الطريق الرابط بين كربلاء- بغداد 6 كم قرب امام عون مجاور منشأة الفتح. اضف الى ذلك أبرمت الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة عقداً مع شركة (كونكريت الاسترالية) لأنشاء فندق سياحي خمس نجوم على وفق المعايير و المقاييس الدولية المتبعة في بناء الفنادق لدعم السياحة الدينية و الوضع الاستثماري في محافظة كربلاء , يقع الفندق شمال مدينة كربلاء المقدسة على الطريق المؤدي الى مدينة بغداد يحتوي على 750 غرفة من ثلاثين طابق و بمساحة قدرها 6 دونم يحتوي على مكاتب و اجنحة خاصة و صالات و قاعات للمؤتمرات و كراج لوقوف السيارات و عدد من المرافق الخدمية اضافة الى ذلك انشاء اكاديمية لتخريج ملاك مختص في مجال ادارة الفنادق و السياحة بما يتناسب و طبيعة مدينة كربلاء و تمنح شهادة البكالوريوس و الماجستير في علوم الادارة و الفندقة و السياحة و المحاسبة و التسويق ويمثل المشروع فرصة استثمارية لتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة في كربلاء وهناك دراسة حديثة لاقامة فندق اخر خمس نجوم من تصميم المكتب الالماني في ابو ظبي في منطقة باب على مساحة ارض 8000 م^2 وسينفذ من قبل مستثمر اجنبي بشرط ان تكون العمالة عراقية و الاشراف عراقي (1).

(1) عدنان مطر ناصر - مصدر سابق - ص200-202 .

والجدول (16) يوضح اهم الاستثمارات الاجنبية و العربية المباشرة في محافظة كربلاء

ت	نوع القطاع	جنسية المستثمر	وصف المشروع	كلفته /دولار	عدد العاملين اثناء التنفيذ	عدد العاملين الدائميين	نسبة العمالة العراقية	نسبة المواد الاولية المحلية	مدة الانجاز / شهر
1	سكني	عراقية-كندية	مجمع سكني عامودي ذات 6 طوابق بمجموع 4833 وحدة سكنية و بستة نماذج مختلفة من حيث المساحة مع الخدمات والبنى التحتية	248,271,180	1000	100	٪50	٪75	54
2	سياحي	لبنانية	فندق	29,878,000	____	145	٪60	____	قائم
3	سياحي	لبنانية	فندق	28,319,500	____	140	٪60	____	____
4	سياحي	لبنانية	فندق	28,405,000	____	174	٪60	____	____
5	صناعي	عراقية-اماراتية	يتألف المشروع من معامل بأربع خطوط لأنتاج : الثرمستون (14 مليون قطعة سنويا) +البلوك و الكيربستون والانترلوك (12مليون سنويا) + الطابوق الجيري (81,6 مليون طابوقة سنوياً)+الكاشي الموزاييك(4,5 مليون بلاطة سنوياً)مع كافة متطلبات المشروع من خدمات و منشآت	39,050,551	100	____	-30 ٪ 70	____	18
6	خدمات	ايرانية	معمل فرز و اعادة تدوير النفايات , معمل انتاج السماد من المخلفات العضوية , موقع طمر صحي للنفايات البلدية , موقع طمر صحي للنفايات الخطرة	47,937,000		200	٪80	٪100	18
7	سكني	عراقية-كندية	مجمع سكني يضم 2770 وحدةسكنية توزع كما يلي : 678 شقةنوعAمساحة 76 م^2 + 678 شقة نوع B مساحة 84 م^2+ 678 شقة نوع C مساحة 88 م^2 + 736 شقة نوع D مساحة 128م^{2}مع كافة الخدمات و البنى التحتية	189,187,400	1000	100	٪50	٪50	48

8	سياحي	اماراتية	فندق سياحي خمس نجوم ذو 20 طابق يتألف من 236 غرفة (180 غرفة 2 سرير + 56 غرفة 3 سرير) و 37 جناح (20 جناح 2 سرير + 17 جناح 3 سرير) منها جناح VIP عدد 5 و جناح رئاسي عدد 2 و جناح ملكي 1 و بمجموع اسرة 639 سرير بالاضافة الى كافة الخدمات و المكاتب و مصممة وفق احدث الطرز العالمية مع انظمة اطفاء الحرائق و سلالم النجاة و نظام حماية (كاميرات)	42,479,035	1000	285	٪50	____	36
9	صناعي	صينية	معمل لانتاج الحديد و الصلب و الفولاذ و حديد التسليح الملائم للبناء بطاقة 230 الف طن سنوياً بطريقة السبك و التصفيح يتكون من ورشة صهر و افران كهربائية وورشة السبك وورشة التصفيح لانتاج اسلاك الفولاذ و فرن التسخين و محطة توليد كهرباء و محطة معالجة الماء و اجهزة تخفيف الغبار و مختبر للتحليل الكيميائي و ابنية ملحقة اخرى مثل ورشة المواد الخام و مستودع المواد المساعدة و مستودع القطع و ابنية المكاتب و ورش اصلاح الالات و مساكن سيكون انشاء المصنع على مرحلتين الاولى 12 شهرا و الثانية 8 شهور	38,660,000	600	1800	٪50	٪67	20

المصدر : من عمل الباحثة استنادا على بيانات هيئة استثمار كربلاء - القسم الاقتصادي والفني-2015 .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هذه المشاريع الاستثمارية سوف تسهم في تنمية النشاط الاقتصادي في محافظة كربلاء و ذلك بتشغيل اكبر عدد من الايدي العاملة العاطلة ذات خبرة وكفاءة عالية من كافة المجالات وكذلك العمالة الاعتيادية مما يؤدي الى مساهمتها في زيادة نمو الناتج المحلي .

المبحث الثالث

تطور انتاج الاسمنت في كربلاء

معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات الاجنبية المباشرة

اولا – معلومات عن معمل اسمنت كربلاء حين الانشأء كما ظهرت في سجلات المعمل(1) :

الموقع : كربلاء - عين التمر - طريق الحج البري .

تاريخ الانشاء : 1982 .

تاريخ الانتاج : 1984 .

الكلفة بالدينار العراقي : 192,820,762,579مليون دينار عراقي .

الشركة المنفذة : كروب بوليسيس الألمانية (Krupp Plolysius) .

عدد الخطوط الانتاجية : اثنان .

الطاقة التصميمية : 1,900,000 طن سنويا .

طريقة التصنيع : يعمل بالطريقة الجافة .

طاقة الأفران التصميمية : 1,862,000 طن كلنكر .

الاسمنت المنتج مطابق للمواصفات العراقية رقم 5 لسنة 1984 .

المواد الاولية : المقالع : 1- مقالع الحجر في طريق كربلاءالحج البري(النخيب).

2- مقالع التراب في منطقة الفاج ووادي الزرقاء(النخيب)

أنواع الانتاج : اسمنت بورتلاندي المقاوم للاملاح .

منافذ التسويق : مقر المعمل , مكتب تسويق اسمنت كربلاء عن طريق الوكلاء .

(1) سجلات المعمل- مقابلة خاصة مع المهندس ضياء حميد جعفر الطائـــي - تاريخ المقابلة : 2014/1/17 .

ثانيا : نبذة عن مراحل تشغيل معمل اسمنت كربلاء :

يعتبر معمل اسمنت كربلاء أحد المعامل التابعة للشركة العامة للاسمنت الجنوبية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , يقع المعمل إلى الجنوب الغربي من محافظة كربلاء على بعد 90 كم عن مركز المدينة , تم انشاء المعمل من قبل الشركة الالمانية كروب بوليسيس عام 1982 , بدأ المعمل بالانتاج عام1984 و يعمل بالطريقة الجافة بخطين انتاجيين و ينتج المعمل مادة الاسمنت المقاوم للاملاح , الطاقة الانتاجية للمعمل 1,900,000 طن سنويا , يتم السيطرة على فعاليات المعمل التامة بالحاسوب , مزود بأنظمة سيطرة نوعية متقدمة مقارنة مع بقية المعامل بالعراق و كان المعمل يزود الاسواق بمادة الاسمنت المقاوم للاملاح لغاية 1991 , تعرض المعمل في 1991 لضربة جوية (12)صاروخ من قبل قوات التحالف الدولي عام 2003 كان لها الاثر البالغ والمباشر على منظومة السيطرة المركزية ومحطة الوقود بنحو خاص كذلك على بقية اقسام المعمل, لم يتمكن المعمل من النهوض لمدة عام بسبب هذه الضربة تلتها مدة الحصار الاقتصادي التي مر بها العراق في فترة التسعينات وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية و المعدات التي يحتاجها المعمل اضافة الى النقص الحاد في الطاقة الكهربائية والوقود المجهزة للمعمل حيث يحتاج المعمل 40 ميكا واط لتشغيله و كان يتم تجهيزه لحين استثماره اجنبياً من قبل شركة لافارج الفرنسية بما لا يتعدى 8 ميكا واط مما ادى الى هبوط الطاقة الانتاجية للمعمل و تردي اوضاعه وازدياد الحاجة لاجراء عملية تاهيل وتطوير واسعة لمواكبة التطور الحاصل في صناعة الاسمنت , استطاع بعض مهندسي المعمل بعد 1991 من ذوي الخبرة جاهدين الى الوقوف بالمعمل وتصليح ما يمكن اصلاحه واعادته الى التشغيل حيث تم استبدال المواد العاطلة من الخط الاول الى الخط الثاني و بالعكس واستخدام ادوات احتياطية محلية ذات مواصفات غير جيدة وليست بالمستوى المطلوب مما ادى الى تشغيل خط انتاجي واحد بالتناوب ولكن بطاقة انتاجية منخفضة عما كان سابقاً (1).

(1) المهندس ضياء حميد جعفر الطائي - مصدر سابق .

الجدول التالي يبين حجم الانتاج و المبيعات خلال المدة 1993-2003 :

جدول (17)

انتاج الكلنكر والاسمنت و المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2010/طن سنويا

السنة	الكلنكر	معدل النمو السنوي ٪	الاسمنت	معدل النمو السنوي٪	المبيعات	معدل النمو السنوي ٪
1993	59406	------	46495	-------	42925	-------
1994	133213	124.24	98777	112.44	94604	120.40
1995	146228	9.77	80952	18.04-	79696	15.75
1996	166687	13.99	87260	7.91	94149	18.13
1997	153864	7.69-	173318	98.62	169018	79.52
1998	229848	49.38	272213	57.05	283035	67.45
1999	245026	6.60	257414	5.40-	265932	6.04-
2000	161922	33.91-	275716	7.10	27333	2.68
2001	539297	233.06	579043	110.01	557955	104.13
2002	764552	41.77	748176	29.21	717502	28.60
2003	161257	78.90-	158257	97.96-	167193	76.70-
2004	134521	16.57-	132405	16.34-	124018	25.80-
2005	182396	35.60	190962	44.23	196652	58.56
2006	180925	0.80-	169307	11.34-	177522	9.70-
2007	173992	3.83-	177275	4.71	180880	1.90
2008	189009	8.60	238695	34.65	238891	84.02-
2009	215623	14.08	200425	16.03-	181429	24.05-
2010	79577	63.90-	106704	46.76-	127871	29.50-
معدل النمو السنوي المركب	٪ 2.27		٪6.6		**٪0.91-**	

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات سجلات المعمل - قسم الانتاج في معمل اسمنت كربلاء .

احتسب العمود 7,5,3 و معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثة .

يبين الجدول(17) أن الطاقة الانتاجية لمعمل اسمنت كربلاء متذبذبة بين الزيادة والنقصان في الطاقة الانتاجية وذلك بسبب التوقفات التي تحـــدث بسبب التقادم الزمني للالات والمكائن لأن المعمل يعتمد على السوق المحلي في ادامة الآلات بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في تسعينات القرن الماضي اضافة الى النقص في الطاقة الكهربائية والوقود اضف الى ذلك سقوط النظام في 2003وتعرض المعمل الى ضربة جوية اثرت على كل مفاصل النشاط الاقتصادي في المعمل

شكل (10)

منحني الكلنكر و الاسمنت لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993 - 2010/ طن سنويا

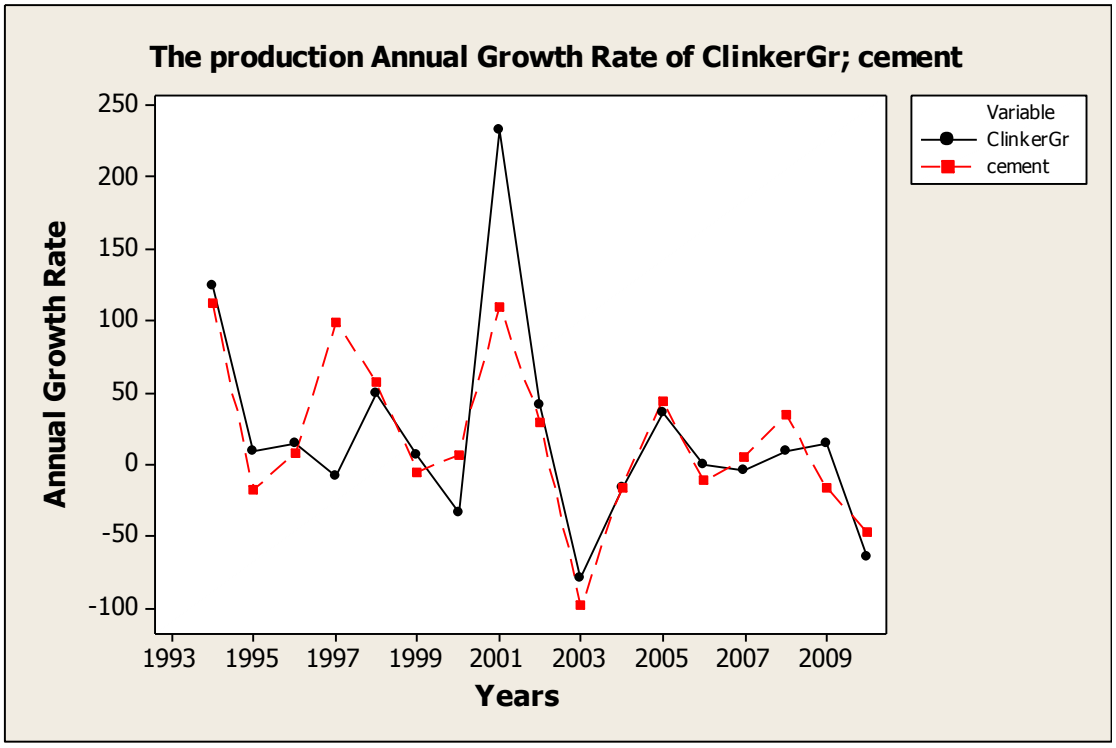

المصدر : من بيانات جدول 17 وباستخدام برنلمج Minitab 16 من قبل الباحثة.

نلاحظ من شكل (10) ان الطاقة الانتاجية للمعمل متذبذبة بين الزيادة والنقصان بسبب النقص في الطاقة الكهربائية وعطل الالات التي يتعرض لها المعمل بسبب تقادم الالات والمكائن والاعتماد على السوق المحلية في أدامة المعمل بسبب الحصار الاقتصادي ما عدا عامي (2001–2002) كانت الطاقة الانتاجية مرتفعة في هذين العامين وهذا يعزى إلى أسباب متعددة منها تم أصلاح عدد من المكائن والآلات في الخطوط الانتاجية من مهندس ذي خبرة عالية في هذا المجال**(يدعى الخبير الفني فؤاد نومان العنبكي)** مما ادى إلى تشغيل الخطين معا والسبب الثاني تحسن في تزويد المعمل بالوقود والكهرباء أما الانخفاض في2003-2004 سببه سقوط النظام في العراق عام2003من قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا.

شكل (11)

منحني المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 2003-2010

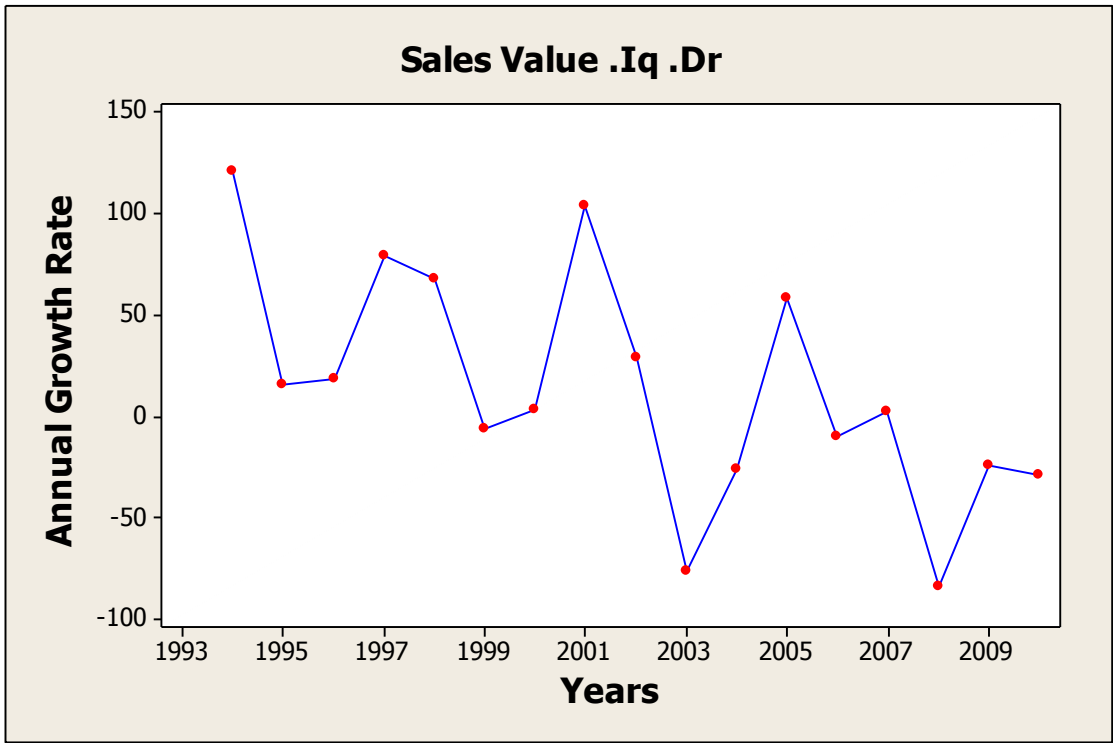

المصدر : من بيانات جدول 17 وباستخدام برنلمج Minitab 16 من قبل الباحثة.

نلاحظ من الشكل (11) ان منحني ان المبيعات متذبذب بين الزيادة والنقصان بسبب انخفاض الطاقة الانتاجية وتقادم الآلات والمكائن و النقص في الطاقة الكهربائية المجهزة للمعمل بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق في مدة التسعينات, اضف إلى ذلك النقص في الوقود الذي تحتاجه الافران في حرق المواد الاولية للحصول على المادةالوسيطة (الكلنكر) مما أدى إلى تردي اوضاع المعمل, وعرضه من وزارة الصناعة والمعادن إلى الأستثمار.

ملاحظة : يوجد دائما هناك كلنكر مخزون (المادة الوسيطة في صناعة الاسمنت في السايلوات و يجهز الاسمنت حسب الطلبيات لكل شهر حيث يؤخذ جزء من الكلنكر المخزون و يطحن مع الجبس للحصول على مادة الاسمنت(1).

(1) سجلات المعمل - قسم الانتاج في معمل اسمنت كربلاء.

ثالثاً : الاستثمار الاجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء :

بعد سقوط النظام سنة 2003 ظل وضع المعمل على ما هو عليه في مرحلة التسعينات من القرن الماضي , من تردي اوضاع المعمل و تقادم الالات و المكائن مما دفع وزارة الصناعة و المعادن عرضه للاستثمار .

يعتبر معمل اسمنت كربلاء من التسهيلات الحكومية التي تسلمتها شركة لافارج الفرنسية من خلال عقد ايجار مع الحكومة العراقية لمدة 15 سنة , السنتان الاوليتان تأهيل المعمل بخطوطه الانتاجية للوصول الى الطاقة الانتاجية التصميمية , تعمل لافارج في العراق منذ 2009 و تعتبر اكبر مستثمر في العراق في مجال الاسمنت و قد قامت شركة لافارج في عام 2011 بتطوير وتأهيل الخط الانتاجي الاول في المعمل ووصلت الطاقة الانتاجية 500 الف طن سنويا بعدما كان الانتاج 200 الف طن, و الخط الانتاجي الثاني في طور التأهيل من قبل شركة كروب بوليسيس الالمانية المؤسسة للمعمل اذ تعتبر المقاول الاولي بالنسبة لشركة لافارج , والشركة الالمانية استعانت بشركة سينوما الصينية المتخصصة (المقاول الثاني) بمعامل الاسمنت تكون تكاليفها منخفضة مقارنة بالعمالة الالمانية ذات التكاليف العالية وشركة لافارج تكون المشرفة على مراحل التأهيل.

ولا يزال الخط الثاني غير مؤهل الى نهاية 2014 بسبب الاحداث الاخيرة و الوضع الامني الذي مر بالعراق و خصوصاً في غرب كربلاء مما ادى الى ان تسحب جمهورية الصين الايدي العاملة و الخبراء من المعمل خوفاً عليهم من الناحية الامنية .

و بعد الاستقرار الامني في المنطقة في بداية 2015 عادت شركة سينوما الصينية الى المعمل و استأنفت عملها في تأهيل الخط الثاني مع شركة كروب بوليسيس الالمانية (1).

(1) مقابلة خاصة مع معاون مدير العلاقات العامة في المعمل - محمد ناجي محمد - تاريخ المقابلة 2015/3/23.

لمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشرفي معمل اسمنت كربلاء نستعرض المعايير التالية :

1 – معيار الايدي العاملة :

تشير البيانات الخاصة بالمعمل و فيما يخص الايدي العاملة ,عندما تم استلام شركة لافارج للمعمل في 2010, ان المعمل يعاني من البطالة المقنعة حيث إن صناعة الاسمنت من الصناعات كثيفة رأس المال اقتصادياً .

تم تطبيق(نظام الفئات) من شركة لافارج الذي ينص على أن يخير العامل بترك العمل في المعمل مقابل استلام راتبه الشهري الكامل من دون حوافز للتقليل من الايدي العاملة في المعمل وكان الامر اختياريا بيد العامل لان من شروط العقد الابقاء على كافة العاملين في المعمل و بذلك قام 280 عاملا بترك العمل في المعمل , و يأتي في نهاية الشهر لاستلام الراتب من دون حوافز و هؤلاء العمال الذين تركوا المعمل اغلبهم من محافظات مختلفة (كربلاء , بابل , نجف,....) مع العلم ان العمال الذين هم من أهالي قضاء عين التمر لم يتركوا العمل لأن فرص العمل في عين التمر منخفضة , وقسم آخر من الايدي العاملة انتقلوا إلى دوائر اخرى من درجات وظيفية مختلفة (1).

والجدول (18) يبين عدد الايدي العاملة قبل استلام شركة لافارج الفرنسية للمعمل وبعد استلامها :

(1)اللجنة التنسيقية في المعمل- مقابلة مع ضياء حميد جعفر الطائي, رئيس مهندسي المعمل حاليا.

جدول (18)

عدد الايدي العاملة في معمل اسمنت كربلاء (قبل و بعد استلام شركة لافارج للمعمل)

قبل استلام شركة لافارج			بعد استلام شركة لافارج	
ت	الفئة	العدد	الفئة	العدد
1	عدد المهندسين	87	عدد المهندسين	56
2	عدد الكيمياويين	19	عدد الكيمياويين	8
3	عدد الجيولوجيين	4	عدد الجيولوجيين	6
4	عدد الفيزياويين	14	عدد الفيزياويين	9
5	اداري مع الحماية	153	اداري مع الحماية	303
6	الكادر الفني مع الخدمات	1069	الكادر الفني مع الخدمات	771
7	_____	___	مهندسو زراعة	6
8	_____	___	علوم عسكرية	1
9	_____	___	علوم حاسبات	3
المجموع		1346		1163

المصدر : من عمل الباحثة استنادا الى بيانات سجلات معمل اسمنت كربلاء- ادارة قسم الموارد البشرية في شركة لافارج الفرنسية - مقابلة خاصة مع هاشم فاضل عطية- معاون مدير قسم الموارد البشرية .

نلاحظ من الجدول (18) ان مجموع الايدي العاملة قبل استلام لافارج للمعمل كان 1346, أما بعد استلام لافارج للمعمل انخفض إلى1163والفرق بين المجموعين هو(183) بسبب تطبيق شركة لافارج الفرنسية لنظام الفئات على الايدي العاملة الاختياري مع العلم اننا لم نزود بعدد الايدي العاملة الأجنبية الخاصة بشركة لافارج وذلك لاسباب امنية ولايزال المعمل يعاني من البطالة المقنعة علماً ان لافارج بعد استلام المعمل جاءت بأيدي عاملة فنية من جنسيات عربية تعمل لشركة لافارج (لبنانية ,مصرية).

نلاحظ أن هناك تغييراً في الفئات الاخرى , أن عدد المهندسين إنخفض,من87 إلى 56 وذلك بسبب انتقالهم إلى دوائر اخرى , وعدد الكيمياويين من 19 إلى 8 بينما أرتفع عدد الجيولوجيين إلى 6 بعد ماكان 4 والكادرالفني مع الخدمات انخفض من1069إلى 771 وكذلك الاداري مع الحماية أرتفع العدد إلى303 بعد ما كان 153نتيجة للظروف الامنية السائدة حاليا في غرب كربلاء مع أضافة مهندسي زراعة 6 وعلوم عسكرية عدد 1 وحاسبات 3. **وفيما يلي شكل يبين الهيكل التنظيمي لمعمل اسمنت كربلاء** 2014:

شكل (12)

الهيكل التنظيمي لمعمل اسمنت كربلاء 2014

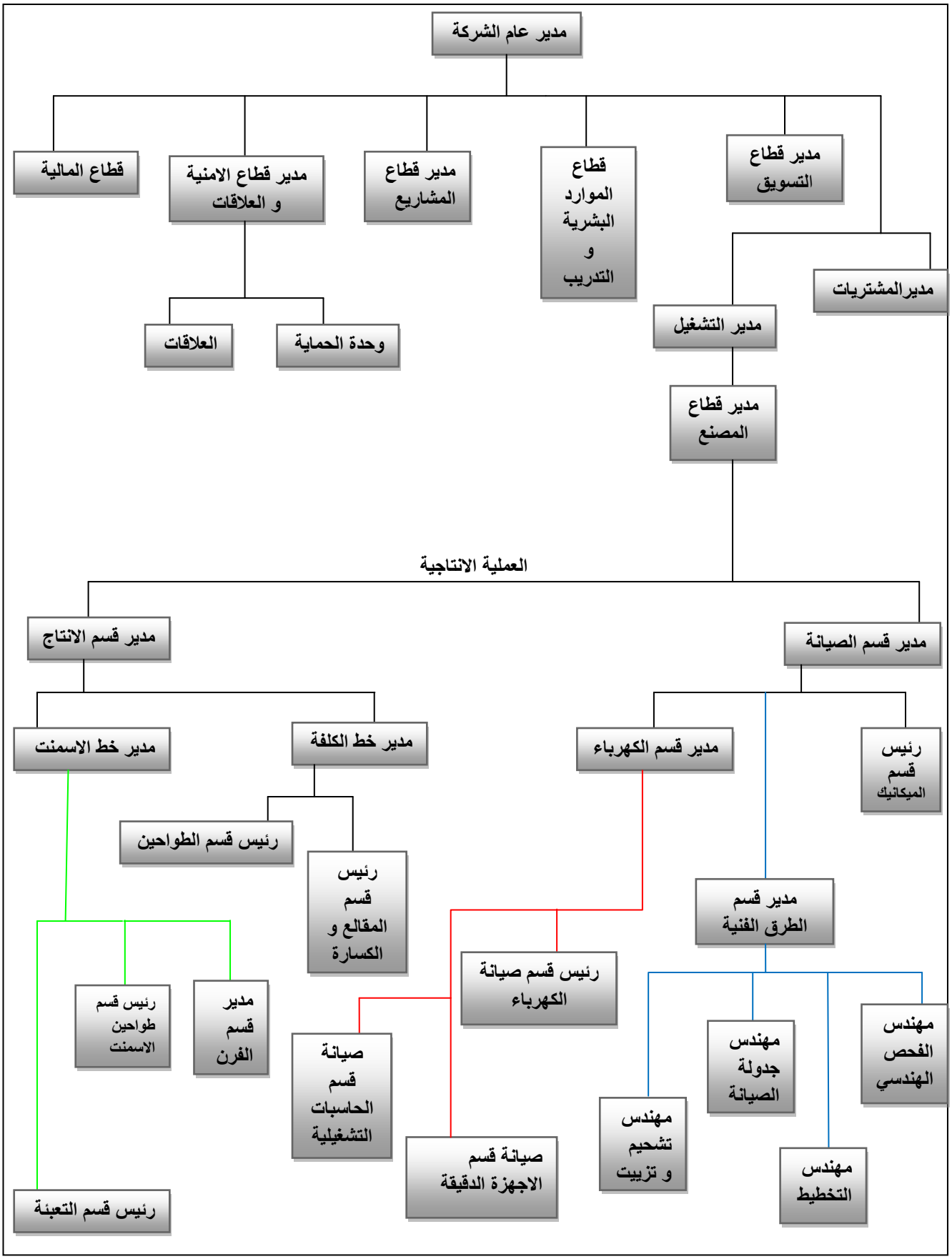

من عمل الباحثة من خلال مقابلة - مع رئيس مهندسي المعمل- المهندس ضياء حميد جعفر الطائي- تاريخ المقابلة 2015/5/4

اهمية الشكل (12) : يبين الهيكل التنظيمي الكامل لمعمل اسمنت كربلاء بعد استلام شركة لافارج للمعمل , ان **الهيكل التنظيمي** له تأثير على سلوك الافراد والجماعات في المنظمة فتقسيم العمل والتخصص في المجالات كل حسب تخصصه وعمله يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية في المنظمة الاقتصادية ,ان المدير العام للشركة هو(**مايكل طبشوري**) لبناني الاصل فرنسي الجنسية ويترأس قسم التشغيل في الشركة (**مايكل واطسون**) فرنسي الاصل ومدير قطاع المصنع مهندس عراقي يدعى (**محمد جاسم موسى**) من مهندسي المعمل القدامى , يشمل قطاع المالية كل تكاليف المعمل بما فيها رواتب الايدي العاملة وموظفي المعمل .

أما ما يتعلق بالانتاج وضعت الشركة برامج خاصة في مجالات الصيانة والتشغيل مثل الصيانه الوقائية التي تعالج مواضيع التزييت وتبديل قطع الغيارلديمومة عملية التشغيل واستمرارية العمل,وهناك برامج صيانة مجدولة مخططة مسبقة,اي بمعنى تحديد وقت محدد لأجراء صيانة شاملة للخط الانتاج, كل جزء يعمل في المصنع يحصل فيه استهلاك (اندثار) يتم تبديله حسب جداول زمنية مخططة من قبل مهندسي الصيانة في الشركة الغاية منها للوصول إلى اعلى الطاقات الانتاجية واستمرارية العمل وتلافي توقف الالات والمكائن .

قبل استلام لافارج للمعمل كان هناك تلكؤ في تطبيق جداول الصيانة في المعمل كانت المكا ئن تشتغل على طول الخط (لايتم توقيفها) حتى لو يحين موعد الصيانة لم يكن هناك التزام بالموعد المحدد للصيانة إلى أن يحصل عطل في المكائن يؤدي إلى توقف العمل عند ذلك تجري عملية تصليح العطل وما يتعلق بأمورالصيانة.

2- معيار الطاقة الانتاجية :

يمكن تعريف الطاقة الانتاجية بأنها القدرة المتوفرة في المشروع التي يمكن قياسها بصورة ساعات عمل او وحدات انتاج أوغير ذلك و تقوم الانتاجية في المشروع على جانبين (1) :-

1- جانب الكفاءة الفنية :- هي تحقيق اقصى انتاجية من الموارد المتاحة ضمن أسلوب انتاجي معين .

2- جانب الكفاءة الاقتصادية :- تحقيق اقصى اشباع ممكن وبأدنى مستوى لنفقات الوحدات الانتاجية.

تعتبر الصناعة الوسيلة الرئيسية للارتفاع بالمستوى المعاشي للشعوب وتشغيل اكبر أيدي عاملة ولا يمكن للدول غير الصناعية ان ترفع مستوى الحياة اعتمادا على الزراعة فقط او على تعدين المعادن وتصديرها او استخراج النفط وتصديره وانما الصناعة وحدها تستطيع ان تجعل الشعوب تستفيد من مواردها الطبيعية وان تغير ظروف حياتها جذريا نحو الاحسن (2) .

(1) د. يحيى غني النجار , تقييم المشروعات و دراسة الجدوى الاقتصادية , ط1 , دار دجلة للنشر ,العراق, بغداد , 2010 , ص431.

(2)د. ابراهيم شريف , جغرافية الصناعة , ط1 , دار الرسالة للطباعة ,العراق, بغداد , 1976 , ص4 .

جدول (19)

الطاقة الانتاجية بعد استلام لافارج لمعمل اسمنت كربلاء 2011-2014(بالطن)

السنة	الكلنكر	معدل النمو السنوي ٪	الاسمنت الطاقة الانتاجية المتحققة	معدل النمو السنوي ٪	المبيعات	معدل النمو السنوي ٪
2010 (حصة شهرين فقط)	25905	_____	7275	_____	_____	_____
2011	98361	_____	192554	_____	163527	_____
2012	270435	174.94	376423	95.5	380025	132.4
2013	363197	34.3	469326	24.68	494790	30.21
2014	501018	37.94	725695	54.62	704795	42.44
معدل النمو السنوي المركب	**72.05**	الكلنكر	**55.62**	الاسمنت	**62.73**	المبيعات

المصدر: من عمل الباحثة استنادا على سجلات المعمل , قسم الانتاج في معمل اسمنت كربلاء .

تم احتساب العمود 7,5,3 و معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثة

يجدر الاشارة إلى أن الطاقة الانتاجية لسنة 2010 تشمل شهرين فقط هما تشرين الثاني و كانون ألاول حيث توقف الانتاج في المعمل حين الاستلام في تشرين الاول .

يبين الجدول أن المبيعات في ازدياد سنة بعد اخرى مقارنة بالجدول قبل استلام لافارج و هذا يدل على ان الاستثمارالأجنبي المباشرفي معمل اسمنت كربلاء قد ساعد في نهوض الطاقة الانتاجية في المعمل ,لما حدثت من التغييرات في المعمل من ادخال التكنولوجيا من مناشئ عالمية وذات جودة انتاجية عالية ممادى الى زيادة الطاقة الانتاجية .

شكل (13)

الطاقة الانتاجية لشركة لافارج الفرنسية للمدة 2011-2014بالطن

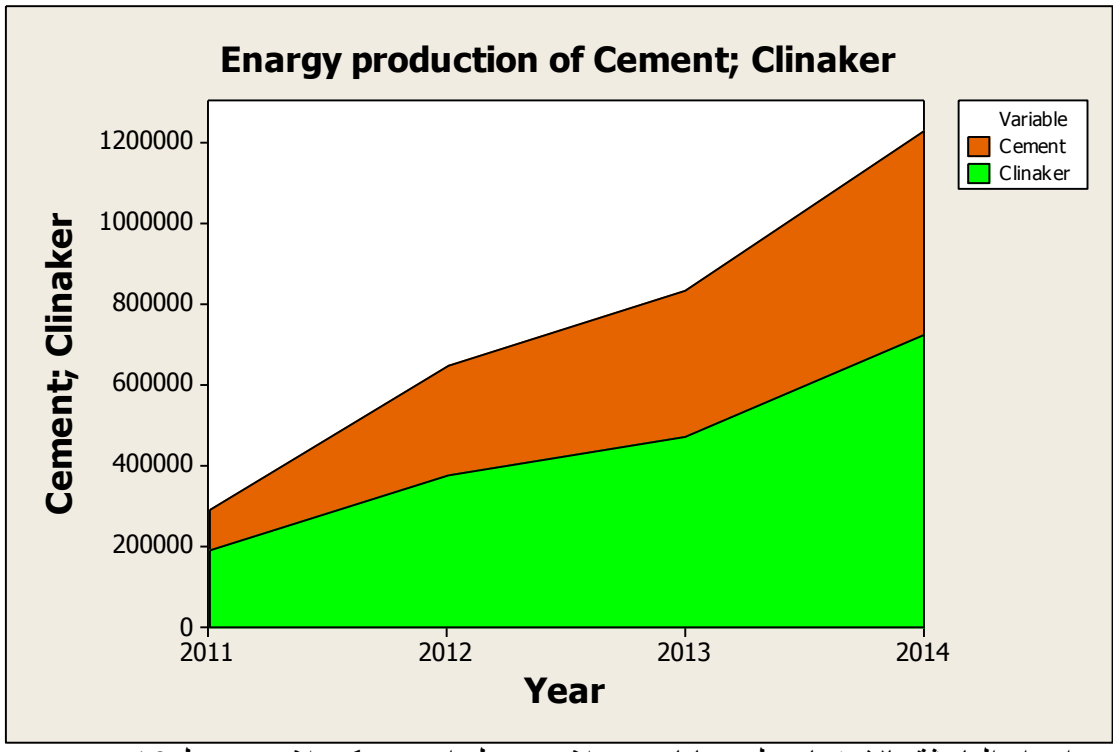

من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سجلات معمل اسمنت كربلاء - جدول19-

نلاحظ الفرق الواضح بين شكل 10 والشكل 13 حيث ان منحني الطاقة الانتاجية لشركة لافارج الفرنسية في زيادة وصعود مستمر عبر الاربع سنوات من الاستثماروهذا يدل على نجاح الاستثمار الاجنبي في معمل اسمنت كربلاء نظرا لتأهيل المعمل من قبل الشركة ودخول التكنولوجيا المتقدمة الى المعمل وتصليح وادامة الالات والمكائن وادخال منظومة التشغيل الحديثة فضلا عن ادخال الخبراء من الصين والالمان , اضافة الى ادخال الايدي العاملة العراقية في دورات لتطوير امكانياتهم الانتاجية داخل العراق وخارجه .

شكل (14)

منحني المبيعات لشركة لافارج الفرنسية /بالطن

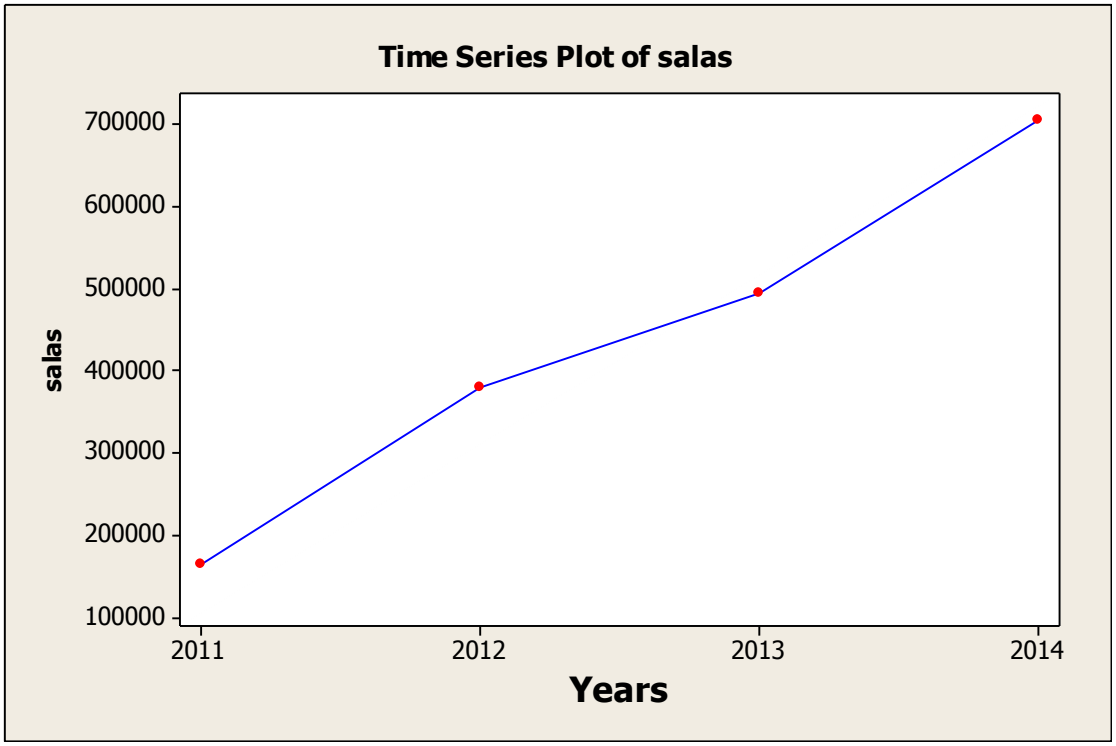

من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سجلات معمل اسمنت كربلاء - جدول 19 -

ان شكل (14) يبين مبيعات شركة لافارج الفرنسية في معمل اسمنت كربلاءللمدة 2011-2014 نرى الفرق الكبير بين الشكل 11 الذي يبين مبيعات المعمل قبل استلام لافارج للمعمل والشكل 14 حيث نلاحظ من الشكل اعلاه ان المبيعات مستمرة في زيادة وصعود المنحني الى الاعلى مما يبين ازدياد الطاقة الانتاجية وهذايدل على نجاح الاستثمار الاجنبي المباشرقي المعمل مما يؤدي الى زيادة نسبةحصة الدولة العراقية من الاستثمار الاجنبي المباشرفي معمل اسمنت كربلاء لذا سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي حيث كلما زادت الطاقة الانتاجية للمعمل يؤدي الى زيادة حصة الدولة من الناتج الكلي من الطاقة الانتاجية للاستثمار .

رابعاً : أ- حصة الدولة من الطاقة الانتاجية في شركة لافارج الفرنسية :

ان حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء حالياً23٪ من الطاقة الانتاجية سنوياً وهذه الحصة تزداد كلما زادت الطاقة الانتاجية لشركة لافارج , من المؤمل ان تصل الى 40٪ واكثرفي السنوات المقبلة لان الطاقة الانتاجية في زيادة مستمرةمنذ ان استلمت لافارج المعمل مما يؤدي الى ان تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي,علماً ان حصة الدولة من الاسمنت 12498 طن لعام 2013 كما ظهرت في سجلات المعمل ويعزى سبب زيادة الطاقة الانتاجية إلى دخول التغيرات التكنولوجية إلى المعمل وتصليح وأدامة الآلات والمكائن وأدخال منظومة تشغيل السيطرة الحديثة إلى المعمل فضلا عن الخبراءالصين والالمان التابعين لمجموعة كروب بوليسيس التي انشأت المعمل في عام 1982,ولكن رغم زيادة الطاقة الانتاجية للمعمل إلا أن شركة لافارج حالياً, لم تحقق الارباح المرجوة وذلك؛ بسبب الاستيراد العشوائي لمادة الاسمنت لذلك اضطرت الشركة إلى البيع بأسعار تنافسية منخفضة ,كذلك الوضع الامني المتردي في البلد, وتعطل كثير من المشاريع الخاصة بالدولة, وتوجيه ايرادات الدولة إلى شراء السلاح, لمواجهة العنف والارهاب (1).

ب-تكاليف الانتاج : يكلف انتاج طن الاسمنت في معمل اسمنت كربلاء لشركة لافارج الفرنسية حالياً(1015) ,82 دولار طن /اسمنت وهذه التكاليف تشمل كل مستلزمات الانتاج التي تنفق لانتاج طن اسمنت (2).

والمعلومات الفنية المطلوبة لأنتاج طن / اسمنت : الوقود : النفط الأسود للفرن والمسخنات حوالي 740 – 760 كالوريز / طن , الكهرباء 120 – 130 كيلو واط ساعة / طن, حجر الجبس 4 – 6 ٪ ويتم اضافة نسبة اضافية من حجر الكلس والتراب وهذا يعتمد على نوعية الكلنكر المنتج , ماء للتبريد والخدمات, الاجسام الطاحنة 60 – 80 غم / طن سمنت فقط في طواحين الأسمنت, الحراريات (طابوق ناري اكاستيل) perfractories بحدود 500 -700غم / طن, اكياس السمنت سعة الكيس الواحد 50 كغم وبعدد 20 كيس / طن(3).

(1)التقرير الشهري الذي ترفعه شركة لافارج الفرنسية شهريا إلى شركة الاسمنت الجنوبية -الكوفة-

(2) سجلات المعمل - من خلال مقابلة مع المهندس ضياء حميد الطائي.

(3) د.كاظم البطاط- د.صفاء عبد الجبار الموسوي -خبير الفني فؤاد العنبكي -دراسة جدوى اقتصادية -بحث مقدم الى مكتب الاستشارات الاقتصادية و الادارية -كلية الادارة و الاقتصاد - جامعه كربلاء -2009-ص12-13.

خامساً – شروط العقد مع شركة لافارج[1] :

1- تأهيل معدات الخطوط الانتاجية للمعمل واعادة تطويرها بغية الوصول الى الطاقة الانتاجية البالغ قدرها 1900000طن سنويا

2- توفير الطاقة الكهربائية للمعمل بنصب محطة كهربائية بسعة 45 ميكا واط ؛ لذلك تم قطع الكهرباء بعد استلام لافارج للمعمل بأسبوع مما اضطرت شركة لافارج إلى تأجير مولدات أهلية ضخمة مؤقتاً لحين وصول المعدات و الآلات والمكائن, والمولدات من خارج العراق .

3- الابقاء على جميع العاملين في المعمل مع صرف رواتبهم ومستحقاتهم التقاعدية والحوافز.

4- الاهتمام بصحة العمال لذلك وفرت لافارج مركزا صحياً مجهزاً بكل المستلزمات مع كادر طبي كامل وسيارات اسعاف للحالات الطارئة داخل المعمل.

5- تم تشكيل لجنة من المهندسين و الفنيين لمراقبة تنفيذ بنود العقد ومتابعة حقوق الدولة والمنتسبين .

6- ترفع شركة لافارج شهريا إلى شركة الاسمنت الجنوبية في الكوفة تقريراً توضح فيه كل مايدورداخل المعمل فيما يخص الايدي العاملة , الطاقة الانتاجية ,المعوقات , المبيعات,اي حدث طارىء يحصل في المعمل يتم رفعه [2] .

7- من شروط العقد ان تجهز وزارة الصناعة الوقود للشركة وبواقع 100دينار للتر الواحد .

8- الاهتمام بالوجبات الغذائية الرئيسة لجميع العاملين اثناء العمل .

---

(1)ادارة قسم العلاقات في شركة لافارج محمد ناجي محمد معاون مدير العلاقات.

2) شركة الاسمنت الجنوبية - النجف - كوفة - علي عزيزعلي مدير قسم الاستثمارفي الشركة.

سادساً- المعوقات التي لاقت شركة لافارج(1) :-

1- عدم تسهيل فيّـز الدخول للخبراء الفرنسيين, الصينيين والالمان من الجهات المختصة .
2- رفع سعر الوقود من 100 دينار إلى 180 دينار للتر الواحد ,واحياناً تحولهم الدولة إلى محافظات أخرى لتجهزهم بالوقود.
3- نظرا للظروف الامنية التي عصفت بالعراق في النصف الثاني من 2014 مما أدى إلى عدم سهولة دخول الادوات الاحتياطية والآلات التكنولوجية والمولدات التي تحتاجها الشركة إلى كربلاء عن طريق شمال العراق , مما أدى إلى تغيير مسارها إلى جنوب العراق ودخولها عن طريق البصرة وهذا سبب للشركة تأخير في العمل وزيادةفي تكاليف النقل (2).
4- المناسبات الدينية مثل زيارتي الشعبانية والاربعينية في كربلاء واعطاء عطلة اسبوعين من قبل المحافظة مما يؤدي إلى توقف بعض العمال عن العمل في هذه المدة فتضطرالشركة إلى عدم صرف الحوافزلمدة اسبوعين لهؤلاء العمال وهذا يؤدي إلى اضراب العمال بحجة ان الطاقة الانتاجية تزيد يوما بعد يوم مما يؤدي إلى ارباك وتأخر العمل (3).
5- يقع المعمل ضمن الحدود الادارية لمحافظة كربلاء و المعمل يحصل على المواد الاولية من موقعين في النخيب حجر الكلس والتراب من منطقة النخيب الغنية بهذه المواد ومنطقة النخيب من المعروف تقع أداريا ضمن محافظة الانبار مما شكلت هذه النقطة معوقا أضافيا للشركة للاوضاع السائدة حاليا وحجرالكلس إذ إنه المادة الحيوية لصناعة الكلنكر - المادة الوسيطة- وكذلك تراب الحديد يوجد في اعالي الهضبة الغربية في منطقة العبد , لذلك اضطرت شركة لافارج لاستيراد خبث الحديد من خارج العراق أو من معامل بازان وطاسلوجة في شمال العراق , وحسب بيانات المعمل في السجلات يحتاج المعمل سنويا إلى 100 ألف طن من حجر الكلس و 50 ألف طن من التراب ومن النادر ان توجد هذه المواد الأولية في الطبيعة في مكان واحد قريبة من بعضها ؛لأن حجر الكلس يتكون في بيئات جيولوجية تختلف عن الطين أو أكاسيد الحديد (4) .

(1) ادارة العلاقات العامة في شركة لافارج - محمد ناجي محمد ,معاون مدير العلاقات .

(2) ادارة الخدمات في شركة لافارج الفرنسية- كريم مجيد شعيب - مدير الادارة .

3) التقرير الشهري الذي ترفعه شركة لافارج إلى شركة الاسمنت الجنوبية - الكوفة - .

(4) اللجنة التنسقية في المعمل - ضياء حميد جعفر الطائي, رئيس مهندسي المعمل.

سابعاً: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء (شركة لافارج) [1]:-

1- تطبيق نظام السلامة المهنية بشكل نظامي : من أجل الحفاظ على صحة العاملين في المعمل طبقت الحد الادنى من متطلبات معدات الحماية الشخصية الالزامية للايدي العاملة داخل المعمل , **و هذه المعدات تتضمن** [2] :

أ- ملابس القدم الواقية مزودة بأطراف قدم واقية مقاومة للصدمات ونعل مقاوم للثقوب والحرارة وغير موصل للكهرباء .

ب- النظارات الواقية مزودة بعدسات واقية وواقيات جانبية مقاومة للصدمات .

ج - القبعات الصلبة مزودة بغلاف خارجي صلب غير موصل للحرارة أو الكهرباء وبطانة ممتصة للصدمات ومصممة للتعامل مع الصدمات الناتجة عن الاجسام الساقطة .

د - ملابس الرؤية الواضحة التي تسمح لمرتديها بمقاومة الخلفيات المحيطة الموجودة في بيئة العمل , (مع العلم كان العامل سابقاً يعمل داخل المعمل بملابسه الاعتيادية دون رقيب لذلك كثير من العمال يشكون من امراض جلدية وصدرية)

2- عدم السماح لاي عامل أو موظف أو زائر الدخول إلى موقع العمل بدون ملابس السلامة المهنية المذكورة أعلاه واذا خالف القوانين احد من العاملين تقطع عنه الحوافز لذلك الشهر.

3- اذا عُلم ان احداً من الايدي العاملة مريض ولم يُبلغ عن مرضه من المقربين له من العمال الاخرين سيعاقب المقرب له بقطع الحوافز عنه لشهر واذا كان حد العلم على مستوى القسم يعاقب القسم كله بما فيهم مدير القسم بقطع الحوافز عنهم لشهر [3].

(1) ادارة العلاقات في شركة لافارج - من خلال مقا بلة مع الموظف محمد ناجي محمد.

(2) اللجنة التنسيقية في المعمل من خلال مقا بلة مع ضياء حميد جعفر الطائي , رئيس مهندسي المعمل .

(3) قسم الأستثمارفي شركة الاسمنت الجنوبية-الكوفة- نجف مقابلة مع علي عزيزمديرقسم الاستثمار .

4- قامت شركة لافارج باعادة المعمل إلى التكنولوجيا الحديثة استوردت منظومة حاسبات حديثة (منظومة السيطرة التشغيلية الحديثة) الخاصة بتشغيل المصنع بالكامل بعد ان كانت على شكل بوردات قديمة تحولت إلى حاسبات منضدية تبين (من تغذية الفرن , ضغط , حرارة).

5- تحليل جذري للمشكلة يتم من خلال معرفة الاسباب والتأثيرات(causes-effectes)لأي تحديات (challenges) تواجه العملية الانتاجية ووضع الحلول المناسبة لها التي بتطبيقها يتم تجاوزها , إن أي جزء يتعرض إلى مشكلة يعالج فورا من خلال التحليل الجذري للمشكلة و هذااصبح يقلل من المشاكل و التحديات الموجودة بالمعمل.

6- ادخلت برامج و اجهزة حديثة للصيانة و هناك خبراء للنظر في العمل و الخطط التنظيمية مما أدى إلى التقليل من المفقودات في الاسمنت و الوقود .

7- تدريب الايدي العاملة بكل فئاتها و إرسالهم في دورات تدريبية خارج المعمل في معامل اخرى مثل معمل بازان في السليمانية (معمل السليمانية هو استثمار اجنبي لشركة لافارج), او خارج العراق إلى دبي و فينا وكينيا على درجة مدير قسم الاسمنت و مدير صيانة و مهندس كيمياوي ومهندس اجهزة دقيقة (قياس ضغط الطواحين , حرارة , تغذية) ومهندس سيطرة نوعية ومهندس كهرباء ومشغل غرفة السيطرة (1) .

8- جهزت المعمل بأسطول جديد من السيارات (ستاركس حديثة) ومنشآت حديثة لنقل العمال ذهابا وإيابا إلى (كربلاء- حله -عين التمر) ومن الملاحظ بأن أكثر العمال في المعمل من اهالي قضاءعين التمر.

9- رفعت الطاقة الانتاجية للمعمل وصلت في بداية سنة 2015 إلى 800 ألف طن سنويا لخط انتاجي واحد و من المحتمل أن تصل إلى الطاقة التصميمية عند تشغيل الخط الثاني في نهاية 2015 وهذا يؤدي الى زيادة حصة الدولة من الاستثمار.

(1) التقرير الشهري الذي ترفعه شركة لافارج الفرنسية إلى شركة الاسمنت الجنوبية - الكوفة- نجف .

ثامناً: الاسلوب التي تتبعه شركة لافارج في البيع:

ان الشركة اتبعت اسلوباً خاصاً في السياسة التسويقية في بيع الاسمنت وهي كما يلي (1) :-

1- قامت بدراسة السوق وعملية تسويق المنتج وفق حاجة السوق المحلية وأسس التنافس من حيث السعر والنوعية وطرق التجهيز ووضع التسهيلات في عملية البيع وفق زيادة الكمية مقابل حصول فرق في سعر البيع مع مراعاة بعد المسافة للمجهزين في المحافظات الاخرى.

2- كلما زادت الكميات المطلوبة كلما انخفض سعر الطن الواحد .

3- تنخفض المبيعات في فصل الشتاء وخاصة في شهر كانون الثاني وشباط .

4- يباع الطن الواحد في كربلاء 110 ألف دينار عراقي ويباع في محافظة أبعد من كربلاء مثل بابل 100 ألف دينار للطن الواحد وكلما تبتعد المسافة عن كربلاء تُخفض الشركة السعر وهي بذلك تتحمل تكاليف النقل اضافة إلى وضع اسعار متوازنة لضمان سعر ثابت أو متقارب في منافذ التسويق المحلية في المحافظات .

5- في عام 2006وما بعدها حصل التنافس في الاسواق العراقية بسبب استيراد الاسمنت الأجنبي من عدة دول عربية وأجنبية, قامت شركة لافارج بوضع اجراءات تسويقية منها بيع شركة لافارج بأسعار منخفضة اقل من الاسعارالسائدة للاسمنت المستورد وذلك للسيطرة على السوق المحلية ولضمان استمرارخطتها التسويقية(2).

6- يوجد وكلاء و مندوبين لشركة لافارج في المحافظات وخاصة الجنوبية منها و تتفق معهم على اسعار مناسبة (منخفضة) مقارنة إلى أنواع الاسمنت الأجنبي الموجود في الاسواق العراقية ,فضلا عن تشجيع الوكلاء والمندوبين إلى التعامل معها بطرق خاصة.

---

(1) ادارة العلاقات العامة في شركة لافارج الفرنسية- محمد ناجي محمد معاون مدير العلاقات.

(2) اللجنة التنسيقية في المعمل - مقابلة مع ضياء حميد جعفر-رئيس مهندسي المعمل .

تاسعاً : البيانات الأيضاحية عند تعبئة الاسمنت:

يجب أن يكتب على كل عبوة البيانات المبينة أدناه (بحيث تكون باللّغة العربيّة هي اللغة الرئيسة بالنسبة للاسمنت المنتج محليا ويجوز كتابتها بالانكليزية أو الفرنسية):-

أ- وزن العبوة بـالـ(كغم) . ب- اسم الشركة المنتجة .

ج- عبارة الاسمنت البورتلاندي البوزولاني . د- اسم المنتج اوالعلامة التجارية المسجلة .(1)

يشكل اسمنت الجسر نوعاً من انواع الاسمنت البورتلاندي الخاص المقاوم للأملاح والكبريتات وبما يتفق مع المواصفات العراقية - تزن العبوة 50 كغم , الأكياس التي تعبئ بالاسمنت مصممة لـ (50-52 كغم) , تتم تعبئة الاسمنت بواسطة مكائن التكييس الدوارة وهناك ست مكائن في القسم (ستة عيون) للتجهيزعدد الاكياس المجهزة في الساعة 2000 كيس , قدرة المحرك الكهربائي لفتحة التجهيز تساوي 5.5 كيلو واط , عدد العمال على الماكنة عامل واحد , الحدود المسموح بها 2٪ - 3٪ زيادة أو نقصـــان بالمواصـفة العراقية ,يتكون الكيس من عدد من الطبقات من 2-6 طبقة حسب الحاجة تحتوي كل ماكنة على فلتر لغرض سحب الغبار وهناك نواقل حلزونية اسفل الماكنة تعيد الاسمنت المتساقط ونقله إلى الماكنة من جديد وكذلك تتبع نفس الطريقة عند سيارات التحميل لغرض التنظيف وأعادة الاسمنت المتساقط إلى الماكنة ويتم اخذ نماذج من الاسمنت المجهز إلى دائرة الفحص لغرض التاكد من نوعية الاسمنت المنتج من خلال مختبرات موجودة في المعمل لفحص الخواص الفيزياوية مثل الشد السطحي وسرعة التصلب والفحص الكيمياوي من خلال نسب المكونات المضافة والعناصر الداخلة في الاسمنت المنتج واحيانا يكون وزن بماكنة من المكائن الســت الدوارة يوجد ميزان ميكانيكي يتم معايرة هذا الميزان وضبط دقته وضغط الهواء في مكائن التعبئة ميكانيكيا ليزن الوزن القياسي 50 كغم ومن ثم يعاد تشغيل المكائن الست(2).

---

(1) المهندس كامـل الخطيـب , مدخـل إلى صـناعة الاسمنت , ج2 , الاتحاد العربـــي للاسمنت و مـــواد البناء , 1991 , ص 571 .

(2) قسم الميكانيك في شركة لافارج - مقابلة مع المهندس عادل سعيد جاسم .

نرى مما سبق أن , رغم زيادة الطاقة الانتاجية والمبيعات ولكن شركة لافارج لم تحقق الارباح التي تطمح لها الشركة بسبب سياسة الدولة في اغراق ألسوق العراقي بالاسمنت المستورد من دول عديدة والذي ينافس المنتوج الوطني , لذلك تضطر الشركة أتخاذ سياسة المنافسة (تخفيض الاسعار) بالنسبة إلى الاسمنت المستورد من عدة دول عربية واجنبية ولهذا السبب تطلب الشركة من الدولة الى اتخاذ الاجراءات لحماية المنتوج الوطني من خلال التقارير الشهرية التي ترفعها شركة لافارج إلى شركة الاسمنت الجنوبية لكي تستمر الشركة بالانتاج , فضلا عن تكاليفها في تأهيل الخط الثاني من رواتب الخبراء من الألمان والصين والايدي العاملة الخاصة بشركة سينوما الصينية زد على ذلك توقف مشاريع الدولة في الاعمار والتنمية بسبب الظروف الحالية وعدم الاستقرارالامني الذي يمر بها البلد في الوقت الحاضر وتوجيه معظم ايرادات الدولة إلى التجهيز العسكري وبناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الامنية لمواجهة العنف والارهاب .

الاستنتاجات

و

التوصيات

الاستنتاجات :-

تناولت الدراسة موضوعاً معاصراً مهماً هو الاستثمارالاجنبي المباشروكيفية تنشيط جو الاستثمار في العراق , من خلال مااستعرضناه في الدراسة يمكن ان نستنتج النقاط التالية :

1- على الرغم من اصدار القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمارالأجنبي المباشر إلاّ أن جو الاستثمارفي العراق يعتبر طارداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني بالدرجة الاولى , وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

2- يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً اذ يعتمد بنسبة 95٪ على واردات النفط - أحادي الجانب - مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات التي تحدث في سوق الاقتصاد العالمي لأسعار النفط وهذا يؤثر على بقية القطاعات الاخرى التي تعتمد في تمويلها على الايرادات النفطية.

3- الاطلاع على قوانين وقرارات الدول المشابهة في بيئتها للعراق للاستفادة منها في سن القوانين والقرارات المشابهه لها في العراق والاخذ بنظر الاعتبار القوانين التي تخدم البلد وتجنب القوانين التي تؤدي الى هروب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية

4- ان قانون الاستثماررقم 13 لسنة 2006 يعاني من ضعف كبير على الرغم من تعديل قسم منها الخاص في التمليك في المشاريع الاقتصادية بعدما كانت في الاسكان حصرا, وتشريع قوانين داعمة للاستثمار المحلي والاجنبي.

5- من خلال عينة البحث نجد أن هناك تأثيراً أيجابياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد العراقي حيث نجد دخول التكنولوجيا الحديثة والخبراء مما أدى إلى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مهارة الايدي العاملة من خلال الدورات التدريبية التي قامت بها شركة لافارج الفرنسية.

6- لم تستطع سياسات الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمارالأجنبي المباشر نتيجة لبعض السياسات التي تتبعها الدولة تجاه هذه الأستثمارات منها عرقلة دخول الخبراء الاجانب أو التكنولوجيا وعدم توفير الطاقة الكهربائية للمصانع الحكومية او تقليص ساعات القطع.

7-هناك ضرورة لاعتماد مجموعة من الاجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها اصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال برامج يستطيع الاقتصاد العراقي النهوض والاندماج بالاقتصاد العالمي .

8- من خلال عينة الدراسة (معمل اسمنت كربلاء) ساهم في خفض تكاليف الانتاج وذلك باستيراد الادوات الاحتياطية التي يحتاجها المعمل من مناشئ عالمية وعالية الجودة مما أدى إلى استمرارية العمل وزيادة الطاقة الانتاجية في المعمل عما كانت عليه قبل الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى حصة الدولة 23٪ من الطاقة الانتاجية بعد ماكان المعمل يحقق خسارة للدولة اضافة الى التكاليف التي تتحملها الدولة قبل الاستثمار اجنبياً.

9- ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء على تحسين الوضع الصحي و الغذائي للعمال مما ساهم في زيادة انتاجية العامل فضلا عن اهتمامه في توزيع الحوافز إلى العمال و تشجيعهم على العمل بافضل شكل .

10- يعاني العراق من الفسادالاداري والمالي المستشري في معظم دوائر الدولة مما يؤدي الى عدم تشجيع دخول رؤوس الاموال للاستثمار في العراق.

11- تشجيع القطاع الخاص العراقي لماله دور كبير في زيادة العائدات من خلال مشاركته مع القطاع العام مما يؤدي الى تقليل البطالة واستخدام الموارد البشرية وتحسين مستوى دخل الفرد العراقي وتحسين النمو الاقتصادي.

التوصيات :-استناداً الى استنتاجات الدراسة يمكن اقتراح اهم التوصيات الضرورية الا تية:

1- ضرورة بذل الجهد من الدولة في توفير الامن والاستقرار السياسي الذي يساهم في جذب المستثمرين الى العراق ,فان أي مستثمر سواء أكان محلياً أو اجنبياً يخشى من البلدان التي يكون فيها الاستقرار السياسي متذبذبا .

2- توحيد سياسات الاستثمارفي قانون الاستثمارالعراقي وأجراء تعديلات شاملة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لجذب الاستثمارالأجنبي المباشرودعم صناعة الاسمنت كما تفعل بقية الدول وايجاد صناديق دعم لهذه الصناعة الحيوية.

3- تنويع الاقتصاد العراقي وعدم اعتماده على مورد واحد حيث لا يمكن لدولة سواء كانت تلك الدول متقدمة او نامية أن تعتمد على مورد اقتصادي واحد وتوجيه نسبة من ايرادات النفط للمساهمة في النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي الذي تعد قطاعات مهمشة من طرف المستثمرين المحليين والاجانب والدولة.

4- محاربة الفساد الاداري والمالي وتحسين البنى التحتية من خلال انشاء سكك الحديد وتهيئة المناطق الصناعية وتطويرها وايصال الخدمات اللازمة وتطوير الطرق والعمل على اشراك المستثمر الأجنبي في ذلك حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للبلد وتبني الموضوع من قبل وزارات الدولة المعنية.

5- من الضروري أن تكون السياسة اتجاه الاستثمارالأجنبي المباشر جزءاً من السياسة العامة للدولة سواء كان من النوع و الحجم و القطاعات الاقتصادية في العراق عدا النفط .

6- تحسين المناخ الأستثماري وذلك عن طريق فتح المزيد من الحوافز والضمانات التي تشجع المستثمر الأجنبي على توجيه استثماراته نحو البلد الذي يمنح الحوافز والاعفاءات التي تؤدي إلى تخفيض الاعباء المالية للمستثمر .

7- تبسيط اجراء الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالاستثمارالأجنبي المباشر وذلك بتوفير مختلف الاحصائيات الخاصة بهذا الموضوع للمستثمر المحلي او الأجنبي وبشكل منتظم من خلال مفهوم الحكومة الالكترونية .

8- من خلال عينة البحث ,نوصي ان تكون عقود الايجارللاستثمارالأجنبي المباشر أكثر من(15) سنة للمشاريع الانتاجية الضخمة التي تخدم اقتصاد البلد وهذه المدة تعتبرقصيرة بالنسبة للمستثمرالاجنبي لتخوفه بعدم تحقيق الارباح لقصر مدة الأستثمار.

9- الافضل ان لاي كون الاستثمارالأجنبي المباشر على مشاريع قائمة وانما تكون على أقامة مشاريع صناعية جديدةعلى الارض والاتفاق مع الدولةعلى كيفية أقامة المشروع من حيث المدة والعوائـــد والملكية وفق مواد قانون الاستثمار العراقي.

10 - نرجو من ذوي الشان في الدولة العراقية إتخاذ سياسة خاصة لمنع الاستيرادالعشوائي وحماية المنتج المحلي وخاصة السلع التي يملك العراق الميزة النسبية فيها ووفرة المواد الخام الخاصة بها وهنا اعني مادة الاسمنت, وايجاد سياسات لرفع التعريفة الكمركية على الاسمنت المستورد الى 25٪ ودعم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والهيئة العامة للكمارك مادياً وبشرياً للسيطرة على كمية ونوعية الاسمنت المستورد.

11- ان احتياجات العراق واسعة وتشمل كافة القطاعات بما في ذلك مشاريع بناءسكك الحديد والموانئ والتنمية البشرية والاسكان والمصانع والكهرباء والبنى التحتية لذا نوصي بتشجيع دخول رؤوس الاموال الاجنبية والمساهمة في بناء هذه المشاريع مما يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة العاطلة وتوفير مستوى معاشي افضل لهذه الشريحة من المجتمع.

12- الاستفادة من الخبرات والمهارات والتكنولوجيا التي سوف ينقلها الاستثمار الاجنبي المباشرللدولة المضيفة (العراق) لان العراق يمتلك موارد اقتصادية اولية اضافة الى الموارد البشرية.

13- ضرورة فتح المجالات للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى عدا النفط من اجل خلق التوازن في الاقتصاد العراقي.

14- وضع ضوابط تلزم المستثمر الاجنبي والشركات الاجنبية العاملة في العراق بتشغيل ايدي عاملة عراقية وتدريبها على التكنولوجيا الحديثة التي أُدخلت مع هذه الشركات.

15- التعامل مع المعامل المستثمرة بطريقة عقود المشاركة بالانتاج اسوة بالمعامل الحكومية كونها لاتزال مملوكة للدولة ومنتسبوها موظفون حكوميون وان هناك حصة من الانتاج للدولة وان هذه المعامل ستؤول في نهاية العقد للدولة العراقية .

الدراسات والبحوث السابقة :- هناك العديد من الدراسات, والبحوث التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر, في البلدان العربية , البلدان الأجنبية ,والعراق خاصة ؛ لما لهذا الموضوع من أهمية و دور في انظار الباحثين و الدارسين في الجامعات, والمراكز العلمية والبنوك و المنظمات الدولية ولغرض تسليط الضوء على تلك الدراسات؛ بوصفها مدخلا مهما لبحثنا . فيما يأتي بعض من هذه الدراسات :-

اولا : الدراسات العراقية :-

1- دراسة الكبيسي (1) : تناولت الدراسة أداة من أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (العولمة) وقد قام بدراسة تأثير العولمة الاقتصادية من خلال فلسفة السوق الحر والخصخصة والتحرير التجاري والمالي على بعض المكونات من التنمية البشرية المستدامة في الدول النامية وحاول تحليل العلاقة التفاعلية بين العولمة الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة من خلال تحرير التجارة, ورفع القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي في الدول النامية ,وخلصت الدراسة إلى ان عدم الأعتراف بالحدود الوطنية والقومية وتخطيها لصالح التجارة الحرة ورأس المال ما يعني ذوبان الأمم والدول النامية ضمن حضارة وكيان الأمم المتقدمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي ولاسيما في ظل أتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة في ظل العولمة الاقتصادية .

2- دراسة الوزني (2): أكد في دراسته أن الاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصادات المتحولة بأتجاه الاصلاح الاقتصادي الشامل والخصخصة , سيوفربيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في ظل تحقيق عنصر الأستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية عموما والعراق خصوصا والذي يجعل منه منطقة جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر وخلصت الدراسة إلى أمتلاك العراق للموارد البشرية التي يمكن أن تكون أداة فاعلة ومستقطبة لحركة رأس المال الأجنبي مع تفعيل دور القطاع الخاص و جعله مكملا و ليس متضاربا مع القطاع العام.

---

(1) لورنس يحيى صالح الكبيسي - التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلة الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - 2005 .

(2) عادل عيسى كاظم الوزني - الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان اسيوية مختارة مع الاشارة الى الفرص المتاحة في العراق - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة كربلاء - 2005 .

3- دراسة الاعرجي(1) : منطلقا من ان الاستثمار الأجنبي المباشر, يختلف من اقتصاد لأخر وفقا للسياسات والتشريعات, والقوانين الخاصة بالدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر, وتناول في دراسته تجربة دول جنوب شرق اسيا, وتأثير دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول في تنمية أقتصادياتها , وخلصت الدراسة إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية تحمل في طياتها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية يجري أستيعابها ضمن نطاق عالمي بعد ازالة ألحواجز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية , وان هناك عوامل سياسية واقتصادية تقف وراء حركة رؤوس الأموال, وذكر في دراسته أن النصيب الأكبر من الاستثمارالأجنبي المباشرهو للدول المتقدمة في جذبه إلى بلدانها .

4- دراسة الزبيدي(2): تناولت الدراسة بعض الدول , ومنها العراق من خلال استعراض دراسته انه بين اهمية الاستثمار في المناطق الحرة من خلال تجارب بعض الدول مثل الامارات, والصين حيث بين أسباب نجاح هذه التجارب في تلك الدول, لما تقدمه من تسهيلات, وأعفاءات وحوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية , واستثمارها في المناطق الحرة وأوصى الباحث في دراسته بتخفيف القيود التجارية كلياً او جزئياً لأجل زيادة العائد المتوقع من خلال الاستثمارالحر,في تلك المناطق محققاً لأهدافه التنموية للقطاعات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن العراق في الوقت الحاضر من الصعب تطبيق مثل هذه التجربة, نظرا للظروف السياسية, والاقتصادية, والامنية التي يمر بها البلد .

(1) كاظم سعد الاعرجي - اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 .

(2) محمد ناجي محمد الزبيدي - فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .

ثانيا : الدراسات العربية :-

1- دراسة بلقاسم(1) : تناولت الدراسة اهمية الاستثمارالأجنبي المباشر, كأحد الوسائل الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة , من خلال الدورالفعال الذي يمكن ان يؤديه في مواجهة التحديات ,التي تواجه التنمية المستدامة, وذكر في دراسته اهم السياسات التي يمكن ان تتبعها الحكومة الجزائرية, في جذب هذه الاستثمارات ,لتحقيق التنمية ,وسلط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر, في المدة التي مرت بها في نهاية الثمانينات عندما بدأت نتائج الاقتراض تظهر من خلال ازمة المديونية , مما اضطرها إلى اعادة النظر في سياستها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة, وخلصت الدراسة إلى ان من الاصلاحات المهمة هي سياسة جذب التدفقات المالية إلى الجزائر, ووفرت الحكومة العديد من الحوافز, والامتيازات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر, وتفعيله على أرض الواقع .

2- دراسة مليانة (2): تناول في بحثه أحد تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهي التجربة السعودية من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها وأكد في بحثه إلى تشجيع القطاع الخاص في الدولة السعودية والهدف من ذلك خفض اعتماد الاقتصاد ألسعودي على النفط وتنويع مصادر الدخل وكذلك تناول البحث كل الوسائل التي تؤدي إلى تطوير مجال المناخ الاستثماري في السعودية وتحسينه وان السعودية تتمتع بمزايا تجعلها مصدر جذب للاستثمار من تلك المزايا أستقرار الوضع ألسياسي - سوق واسع - موقع ستراتيجي - بنى أساسية تحتية وًألاهتمام بالبنية البشرية وأوصى الباحث بتقليص القائمة السلبية للاستثمارالأجنبي المباشربما يزيد من فرص الاستثمارالأجنبي وبين في بحثه ان الحكومة السعودية تبذل الجهود لتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار محليا وخلصت الدراسة إلى أن من الاصلاحات التي اتبعتها الحكومة السعودية التي شجعت المستثمر الأجنبي في الاستثمار داخل المملكة هو ان يمتلك المستثمر الأجنبي كافة المشروع والمساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي في الضمانات والتسهيلات ويحق للمستثمرالأجنبي تحويل أرباحه ولايجوز نزع الملكية او مصادرتها ألا بتعويض عادل كذلك يسمح للمستثمر الأجنبي أن يحصل على رخص أُخرى في المجال نفسه اوغيره والتنسيق والعمل مع الجهات ذات العلاقة بالهيئة الاستثمارية .

---

(1)مصباح بلقاسم - اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر) - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر - 2006 .

(2) د. خميس مليانة - التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - بحث في مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية - العدد 4 - جامعة السعودية - دراسة تحليلية و تقييمية - 2008 .

3- دراسة العيد [1]: تناولت الدراسة مدى أفادة دول المغرب العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة, التي استقطبتها و مدى دورها في تحقيق النمو الاقتصادي, والتنمية المستدامة فيها, كذلك تم التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر, إلى هذه الدول وكيفية توزيعها قطاعياً وجغرافياً وإلى قرب هذه الدول من الاتحاد الاوربي وسهول جذب رؤوس الأموال اليها وخلصت الدراسة إلى وضع مناهج مختلفة من التخطيط ألتنموي لتحسين المناخ الاقتصادي الداخلي وتعديل التوازن الاقتصادي بما يكفل تطوير قدراتها على اجتذاب ألمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأمكانات الذاتية المتاحة لهذه الدول.

(1) بيوض محمد العيد - تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية - دراسة مقارنة (تونس- الجزائر- المغرب)- اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة فرحات سطيف - الجزائر-2011.

ثالثا : الدراسات الأجنبية :-

1- دراسة ليندا كولدبرغ Linda.s.Goldberg-2003(1)

قدمت دراستها بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و البلدان المضيفة الدروس القديمة و الحديثة .

ذكرت الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر, أكبر مورد للتمويل الخارجي للعديد من البلدان وخاصة النامية وقد ركزت الدراسة على اسباب الاستثمار الأجنبي المباشر, في النشاط الصناعي , والأنتاجي وقد استندت الدراسة على بيانات احصائية أُخذت من صناعات في بلدان نامية وليست بلدان متقدمة وخلصت الدراسة إلى ان الشركات المتعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي في اسواق البلدان المضيفة الناشئة له تأثيرات كثيرة منها تتعلق بنقل التقنيات,ودخول التحسينات على اقتصاديات الدول المضيفة ولكن بشكل بطئ اضافة إلى نقل الخبرات والمهارات في كيفية ادارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ,وخاصة المشرفين على هذه الاستثمارات ؛هم بحاجة إلى تطوير خبراتهم في الممارسات الجديدة التي تقوم بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة .

(1) على الموقع الالكتروني http://ideas.repec.org/f/pgo256.html

2- قام الباحث برين شين بنشربحثه الموسوم International Investment (الاستثمار الدولي) في المجلة الدولية للتجارة في مدرسة شيكاغو للاقتصاديين في عام 2007:

قدم بحثه لصالح التجارة الحرة وفتح الباب أمام حركة رأس المال الأجنبي المباشر للاستثمارو يذكران هناك اسباب سياسية واقتصادية للحكومات للتدخل لتحقيق التجارة الحرة المطلقة في بلدانها وخلص الباحث إلى وضع أدوات خاصة منها التعريفات الكمركية والانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على , اذا كانت الفوائد من الاستثمار تفوق التكاليف بالنسبة للبلد المضيف ودعم التكنولوجيا من خلال شركات متعددة الجنسية فضلا عن خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية ,وشجع الحكومات إلى اتخاذ الأجراءات في تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدانها من خلال عدة أدوات منها الاعفاء .

3- في عام 2012نشر الباحث جاك بيركوسكي مقالا بعنوان (الصين تتصدر الاستثمار الأجنبي المباشر) (1):

بان الصين تتصدرالمرتبة الاولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, في عام 2003 تجاوزت الصين الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها اكبر متلقي في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بلغت الاستثمارات الأجنبية في الصين في عام 2003 (59 مليار دولار) وخلص الباحث في بحثه استمرار جاذبية الصين للاستثمار الأجنبي المباشر, وان اقتصادها يشهد تحولا جوهرياً من حيث الاستهلاك المحلي, اصبح احد المحركات الرئيسية للاقتصادالصيني, وأضاف بان الحكومة الصينية تؤكد بأرتياح المستثمرين الأجانب من خلال العديد من الأجراءات الاقتصادية التي أصدرتها ألحكومة الصينية .

(1) على الموقع الالكتروني twww.forbes.com/foreign-direct-investmen

قائمة

المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

أولاً: المصادر العربية:

أ-الكتب العربية :-

1- أبدجمان - مايكل - الاقتصاد الكلي - ترجمة محمد ابراهيم منصور-ط1 - دار المريخ للنشر والتوزيع -الرياض- السعودية-1999.

2- أبو حرب - عثمان - الاقتصاد الدولي - ط1 - دار اسامة للنشر و التوزيع - الاردن عمان - 2008 .

3- أبو شرار-علي عبد الفتاح -الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات- ط1-دار المسيرة للنشر- الاردن - عمان-2010 .

4- أقبال - اشرف السيد حامد - الاستثمار الأجنبي - ط1 - دار الفكر للنشر - مصر- الاسكندرية - 2013 .

5- أرثر أوسيلفان و ستيفن أم شيفرن و ستيفن ج بيريز- الاقتصاد الكلي - ط1-ترجمة صائغ عالمية ناشرون بالتعاون مع بيرسون أديوكايشن - مكتبة لبنان ناشرون -لبنان- 2014 .

6- بريجهام - أوجين وميشيل إيرهارد - الادارة المالية - النظرية والتطبيق - تعريب سرور علي ابراهيم - الكتاب الثاني- دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 2009 .

7- البيرماني - خزعل جاسم و كريم الحسناوي - مبادئ علم الاقتصاد - ط7 - وزارة التربية - العراق - 2008 .

8- بيرلي - ريتشارد و فرانكلين الين - أساسيات تمويل المنشأة - الكتاب الثاني - تعريب سرور علي ابراهيم - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض -2011.

9- تودارو - ميشيل - التنمية الاقتصادية - ترجمة محمود حسين حسن - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 2009 .

10- توهامي - ابراهيم وعاكف الزيات - قضايا اقتصادية وأدارية معاصرة - ط1 - المجتمع العربي للنشر و التوزيع - الاردن -عمان- 2009 .

11- الجبوري - عبد الرزاق حمد - دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية - بلدان مختارة للمدة(1999-2005) -ط1- دار الحامد للنشر - الاردن - عمان - 2014 .

12- جواد - صائب ابراهيم - اقتصاديات الصناعة و التنمية الصناعية - ط1 - ج2 - مطبعة جامعة صلاح الدين - العراق - أربيل - 2011.

13- جوارتيني - جيمس - الاقتصاد الكلي- ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 1999 .

14- الحسن - باسم حمادي - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان - بيروت -2014 .

15- الحسني - عرفان تقي - التمويل الدولي - ط2 - دار مجدلاوي للنشر - الاردن -عمان - 2002 .

16- حشيش - عادل احمد و مجدي شهاب - العلاقات الاقتصادية الدولية - ط1 - دار الجامعة الجديدة للنشر - مصر - الاسكندرية - 2005.

17- حمزة - حسن كريم - العولمة والنمو الاقتصادي - ط1- دار صفاء للنشر - الاردن 2011.

18- الخطيب - كامل - مدخل لصناعة الاسمنت - ج1 - الاتحاد العربي للاسمنت و مواد البناء - العراق - الكوفة - 1991 .

19- خلف - فليح حسن - النظم الاقتصادية - ط1 - عالم الكتب الحديث للنشر - الاردن - اربد - 2008 .

20- خلف - فليح حسن - العولمة الاقتصادية - ط1 - عالم الكتب الحديث للنشر - الاردن - اربد - 2010 .

21- دانيالز - جوزيف وديفيد فانهوز - اقتصاديات النقود والتمويل الدولي - تعريب محمود حسين حسن - مراجعة ونيس فرج عبد العال - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 2012 .

22- داوّد - باسمة علي احسان - الخصخصة - ط1- مطبعة الزمان للنشر والتوزيع - العراق - بغداد - 2009 .

23- الدرايسة - محمد عبد الله وعدلي محمد عبد الهادي - تقنيات الخرسانة - ط1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر -الاردن - عمان - 2012 .

24- الدوري - زكريا مطلك واحمد علي صالح - ادارة الاعمال الدولية - ط1 - اليازوري للنشر و التوزيع - الاردن - عمان - 2009 .

25- الراوي - احمد عمر - دراسات في الاقتصاد العراقي بعد 2003 - ط1 - الناشر دار الدكتور للعلوم -العراق - بغداد- 2010 .

26- الزين - منصوري محمد - تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية - ط1 - دار الراية للنشر والتوزيع - الاردن - عمان -2012 .

27- سالم - عماد عبد اللطيف - الدولة والقطاع الخاص في العراق - ط1 - المطبعة العربية - العراق - بغداد - 2001 .

28- ساكر - محمد العربي - محاضرات في الاقتصاد الكلي - ط1 - دار الفجر للنشر - مصر- القاهرة - 2006 .

29- ساكو - زهير وارتين ليفون - انشاء المباني - ط1- جامعة بغداد / كلية الهندسة - قسم الهندسة المدني - 2007 .

30- السامرائي - هناء عبد الغفار - الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية - بيت الحكمة - العراق - بغداد - 2002 .

31- سعيد - أمام محمد - البترو دولار والاستثمار الأجنبي - ط1 - المكتب العربي للمعارف - مصر - القاهرة - 2013 .

32- السلامي - نصر محمد - الضوابط الشرعية للاستثمار - دراسة وتطبيق - ط1 - دار الايمان للنشر - مصر - الاسكندرية - 2009

33- شريف - ابراهيم - جغرافية الصناعة - ط1 - دار الرسالة للطبع والنشر- العراق - بغداد - 1976 .

34- شلغوم - عميروش محند - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - مكتبة حسن العصرية - لبنان - بيروت - 2012 .

35- الشواربي - عبد المجيد - موسوعة الشركات التجارية وشركات الاشخاص والاموال والاستثمار - ج2- منشأة المعارف للنشر -مصر- الاسكندرية -2003 .

36- صالح - مظهر محمد - الاقتصاد الريعي المركزي - ط1 - بيت الحكمة - العراق- بغداد - 2012 .

37- صالح - هاني - الاقتصاد اليوم - كيف يعمل - ط1 - مكتبة العبيكان للنشر - السعودية - الرياض - 2008 .

38- طالب - هاني - الكيمياء للمهندسين - ط1 - منشورات جامعة دمشق - كلية الهندسة المدنية - 2010 .

39- العامري - محمد علي ابراهيم - الادارة المالية المتقدمة - ط1 - اثراء للنشر و التوزيع - الاردن - عمان - 2010 .

40- العذاري- عدنان داوود - اثرالاستثمار الاجنبي المباشرعلى التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية -ط1-دار غيداء للنشروالتوزيع-عمان-الاردن -2016.

41-عباس - علي - ادارة الاعمال الدولية - الاطار العام - ط1 - دار الحامد للنشر -عمان - الاردن 2013 .

42- عبد الله - محمد عبد العزيز - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - دار النفائس للنشر - عمان - الاردن -2005 .

43- عبد المجيد - اسعد - العولمة وابعادها الاقتصادية - ط1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر - الاردن - عمان - 2011 .

44- عبد المجيد - محمد توفيق - العولمة و التكتلات الاقتصادية - ط1 - دار الفكر الجامعي الحديث للنشر - مصر- الاسكندرية - 2013 .

45- عبد المقصود - نزيه - الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية - ط1 - دار الفكر الجامعي الحديث للنشر - مصر - الاسكندرية - 2013 .

46- العبيدي - فاضل محمد - البيئة الاستثمارية - ط1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر - الاردن - عمان - 2012 .

47- عجمية - محمد عبد العزيز - التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق - ط1 - الدار الجامعة للنشر - مصر-الاسكندرية - 2007 .

48- عطا الله - ماجد احمد - ادارة الاستثمار- ط1 - دار اسامة للنشر - الاردن - عمان - 2011 .

49-علي -احمد بريهي - الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرارالاقتصادي - ط1- دار الكتب للنشر- العراق - كربلاء -2014.

50-العساف -احمدعارف ومحمود حسين الوادي ووليد احمد صافي -الاقتصاد -الكلي- ط3- دار المسيرة للنشر والتوزيع- الاردن - عمان-2013.

51- العيساوي -عبد الكريم جابرشنجار -التمويل الدولي-ط1-(الناشر) المؤلف -العراق- بغداد -2008.

52-العيساوي - عبد الكريم جابر شنجار- التمويل الدولي - مدخل حديث - - ط1- دار صفاء للنشر والتوزيع - الاردن -عمان-2012.

53- العنبكي - عبد الحسين محمد - الاصلاح الاقتصادي في العراق ــ تنظير لجدوى الانتقال نحواقتصاد السوق ــ - ط1-دار الصنوبر للطباعة - العراق -2008.

54- فضيل - عبدخليل واحمد حبيب رسول- جغرافية العراق الصناعية -ط1- مديرية مطبعة الجامعة - العراق - الموصل-1977.

55- القريشي -محمد صالح-المالية العامة-ط1-الوراق للنشر والتوزيع- الاردن - عمان- 2008.

56- كداوي - طلال - تقييم القرارات ألاستثمارية - اليازوري للنشر والتوزيع -الاردن - عمان- 2008.

57- كريانين -موردخاي-الاقتصاد الدولي-تعريب محمد ابراهيم منصور-دار المريخ للنشر والتوزيع-السعودية - الرياض-2010.

58- لينش -ميريل وكابجيميني - الثروة-ط1-ترجمة علا احمد صلاح-مجموعة النيل العربية للنشر-مصر- القاهرة-2009.

59- اللقماني - سمير-منظمة التجارة العالمية-اثارها الايجابية والسلبيةعلى اعمالنا العالمية والمالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية- -ط1-المكتبة الوطنية للنشر-السعودية - الرياض-2003.

60- مرسي - فؤاد-الرأسمالية تجدد نفسها-ط1-عالم المعرفة للنشروالتوزيع-الكويت-1990.

61- مطر - موسى سعيد- التمويل الدولي- ط1- دار صفاء للنشر- الاردن -عمان -2008.

62- موسى -شقيري نوري واسامة عزمي سلام - دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات -ط2- دار المسيرة للنشر -الاردن - عمان -2010.

63- النجار - فريد -الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي - ط1- مؤسسة شباب الجامعة للنشر-مصر- الاسكندرية -2000.

64- النجار- يحيى غني- تقييم المشروعات ودراسة الجدوى الاقتصادية-ط1-دار دجلة للنشر- العراق - بغداد -2010.

65- نيفيل -اي.ام-خواص الخرسانة - ترجمة حقي اسماعيل الجنابي-ط1-مؤسسة المعاهد الفنية للنشر-العراق -1985.

66- هالوود -سي بول ورونالد ماكدونالد-النقود والتمويل الدولي -دارالمريخ للنشر والتوزيع -السعودية- الرياض-2007.

67- هدسون -جون ومارك هرندر-العلاقات الاقتصادية الدولية -ترجمة محمد عبد الصبور- دار المريخ للنشروالتوزيع-السعودية- الرياض -1987.

68- الوادي -محمودحسين ونضال علي عباس وابراهيم محمد خريس -مبادىءعلم الاقتصاد-ط1-دار المسيرة للنشر - الاردن -2010.

69- الوطيان -محمد-المدخل الى اساسيات الاستثمار-ط1- مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع - الكويت -1990.

70- يونس - عدنان حسين - التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الخارجي - ط1 - دار المناهج للنشر والتوزيع - الاردن - عمان - 2011 .

ب- الدوريات والبحوث:-

1- أحمد - موفق - الاستثمار الاجنبي و اثره في البيئة الاقتصادية - مجلة الادارة و الاقتصاد - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الموصل - العدد 80 - 2010 .

2- أحمد - نهاد عبد الكريم - الاستثمار الاجنبي في كردستان العراق - رؤية تحليلية لواقع اقتصاد اقليم كردستان العراق من خلال المؤشرات الكلية - مجلة جامعة نوروز - العدد الخاص بمؤتمر الكلية - 2012 .

3- ألبطاط - كاظم و صفاء عبد الجبار الموسوي و فؤاد نومان العنبكي- دراسة جدوى اقتصادية (معمل اسمنت شركة التكامل والتطوير) - بحث مقدم الى مكتب الاستشارات الاقتصادية والادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة كربلاء - 2009 .

4- حاجي - انمار امين - الخصخصة واثرها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - مجلة تنمية الرافدين - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل - عدد97 - مجلد32- 2010 .

5- جاسم - عبير محمد - هروب رؤوس الاموال من الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق - مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - عدد94 - 2013 .

6- حديد - عامر اسماعيل - آليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول النامية - مجلة نوروز - جامعة الموصل - كلية الادارة والاقتصاد - مجلد 5 - العدد الخاص بمؤتمر الكلية - 2010 .

7- رشيد - حسن حنوش وعقيل كريم زغير - الاستثمار الاجنبي بين القانون والاقتصاد - مجلة رسالة الحقوق - جامعة كربلاء - كلية القانون - عدد3 - 2013 .

8- شاكر - عامر عبد الامير وهناء صالح احمد - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان العراق - مجلة نوروز - جامعة الموصل - كلية الادارة والاقتصاد - العدد الخاص بمؤتمر الجامعة - 2012 .

9- شندي - اديب قاسم - واقع الاقتصاد العراقي - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط - عدد1 - مجلد 1 - 2009 .

10- الطائي - هناء عبد الحسين - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق - مجلة الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء - مجلد1 - عدد4 - 2012 .

11- عباس - سامي حميد و احمد عباس عبد الله - مساهمة القطاع الخاص العراق مع اشارة الى اقليم كردستان العراق - مجلة نوروز - جامعة الموصل - كلية الادارة والاقتصاد -عدد3 - 2013 .

12- عبد الله - سهاد احمد - تأثير استقرارية السلسلة الزمنية في تقدير دالة الاستثمار في العراق - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء - العدد 37 - المجلد 9 - 2013 .

13- عبد الله - احمد عباس - دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - مجلد 9 - 2013 .

14- الاعرجي- عدنان سالم وميادة صلاح الدين- تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق وخيارالتمويل - المجلةالعراقية للعلوم الاقتصادية - الجامعة المستنصرية -كلية الادارة والاقتصاد -العدد 32 - 2012 .

15- العطية - منعم دحام - العقبات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 - مجلة الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية - العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني عشر(93) -المجلد الاول - 2012.

16- الكواز - سعد محمود وفريد اسماعيل السيفو واحمد طارق الآغا - تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر - نظرة خاصة لاقليم كوردستان العراق - مجلة جامعة نوروز - عدد2 - 2012 .

17- فيحان - ممدوح عبد الله - السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - عدد 4 - مجلد 2 - 2012 .

18- محمد - سحر قاسم - الآليات الواجب توافرها لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للاحصاء والابحاث - قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية - كانون الاول - 2011 .

19- محمد - حاكم محسن - اثر تنويع الاستثمارات الدولية - دراسة تطبيقية في مصارف دولية اردنية - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء مجلد 3 - عدد12 - 2006 .

20- محمد - سعيد علي و علي احمد درج - الاصلاح الاقتصادي في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار عدد 4 مجلد2 - 2010 .

21- الموسوي - عبد الوهاب وحيدر نعمة بخيت- الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظات الفرات الاوسط - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء - مجلد 6 - عدد22 - 2008 .

22- ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثماروائتمان الصادرات - السنة الثانية والثلاثون- العدد الفصلي الاول - الكويت -اذار-2014.

ج-الرسائل والاطاريح :-

1- الجبوري - عبد الرزاق حمد - تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر وقياس اثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بلدان مختارة للمدة (1990-2005) - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .

2- جبر - شاكر حمود صلال - تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة (1996-2009) - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - 2010 .

3-الجنابي -عهد اسماعيل رحيم - امثلية الانتاج والارباح في العامة المنشأة للاسمنت الجنوبية- **دراسة** قياسية تطبيقية في معمل اسمنت الكوفة للمدة 2008- 2010- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الكوفة-2012.

4- حسن - تغريد سعيد - دور الاستثمار الاجنبي في تنمية القطاع السياحي تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2013 .

5- الركابي - محمد شاكر علي - امكانية استخدام الاسمنت في انتاج زجاج الخزف - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الفنون الجميلة - جامعة بابل - 2013 .

6- الزبيدي - محمد ناجي محمد - فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .

7- الساعدي - سامي فالح - واقع الاستثمار الاجنبي ومحدداته في دول مجلس التعاون الخليجي - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة البصرة - 2003 .

8- الاعرجي - كاظم سعد عبد الرضا - اثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة- اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 .

9- عيسى - جليلة عبد اللطيف - دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2007 .

10- الكبيسي - لورنس يحيى صالح - التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد- 2005 .

11- ناصر-عدنان مطر- ثقافة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء-اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب- جامعة بغداد -2013.

12-هجيج - عمر عبد الله محمد - آليات تحفيز وتنمية تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الى البلدان العربية الجزائر أنموذجاً - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة تكريت - 2013 .

د- التقارير والنشرات:

1- الهيئة الوطنية للاستثمار -المناخ الاستثماري في العراق 2013.

2- الفرص الاستثمارية المتاحة حسب المحافظات لعام 2013.

3- الهيئة الوطنية للاستثمار- قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم 2 لسنة2010- المكتبة العراقية للحكم المحلي2015.

4- هيئة استثمار كربلاء.

5- دليل المشاريع الاستثمارية والانجازات الهندسية للعتبة الحسينية المقدسة 2011.

7-سجلات شركة كروب بوليسيس الالمانية التي انشأت المعمل1982.

8- التقريرالشهري التي ترفعه شركة لافارج الفرنسية الى شركة الاسمنت الجنوبية-الكوفة-نجف

9-الانكتاد- تقريرالاستثمارالعالمي (تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرلبعض الدول) لسنة 2014.

10- الانكتاد - تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012 .

هـ- مواقع الانترنيت:

1- جاك بيركوسكي - الصين تتصدر الاستثمار الاجنبي المباشر - 2012
www.forbes.com/foreign-direct-investment

2- دراسة ليندا كولدبرغ

http://ideas.repec.org/f/pgo256.html

5- http://sdhnews.com/archives/20973

6- http://www.lafarge-iraq.com/wps/portal/iq/ar/4-3-1-ALGESR

7- http://www.lafarge.com.jo/wps/portal/jo/ar/2_2_1-Manufacturing_Process

8- http://www.eng-uni.com/en/t13925.html

9- www.southern-cement.com

10- www.icsc-iraq.com

و- المقابلات الشخصية :-

أولاً:- معمل اسمنت كربلاء :

1- ضياء حميد جعفر الطائي - رئيس مهندسي معمل اسمنت كربلاء.

2- محمد ناجي محمد - معاون مدير العلاقات العامة في شركة لافارج الفرنسية.

3- كريم مجيد شعيب - مدير ادارة الخدمات في شركة لافارج الفرنسية.

4- هاشم فاضل عطية - معاون مدير الموارد البشرية في شركة لافارج الفرنسية.

5- محمد جاسم محمد - مدير قطاع المصنع في معمل اسمنت كربلاء.

6- حيدر عبد الرزاق سلمان- رئيس مهندسي المعمل في اللجنة التنسيقية حالياً.

7- عبد الحليم حامد محمد - مدير انتاج معمل اسمنت كربلاء .

8- شاكر مطشر سماري - مهندس في اللجنة التنسيقية في المعمل.

9- عادل سعيد جاسم -معاون رئيس مهندسي المعمل .

10-علي الشهرستاني - مسوؤل القسم الفني والاقتصادي في هيئة استثمار كربلاء

ثانياً:- شركة الاسمنت الجنوبية -النجف- الكوفة :

1- علي عزيز علي - مدير قسم الاستثمار في شركة الاسمنت الجنوبية .

2- جابر عباس - رئيس مهندسي كهرباء اقدم - رئيس قسم البحث و التطوير .

ثانياً- الكتب الاجنبية :-

1- Arthur H. Nilson - David Darusin - Design of Concrete Structures - 13th ED. - MC GRAW-HELL

2- Bradley R.Schiller - The Micro Economy today -12th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york -2010 .

3- Bradley R.Schiller - The Economy today - 11th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york-2008.

4- Charles p.Jones - Investment&Manegment - 9th Ed.-Printed in India by Replika Press - 2004 .

5- David Colander -Middlebury Collage - Macro Economics- 6th Ed.- MC-Graw-Hell Irwin - New york -2009.

6- Dennis R.Appleyard - David Son Collage - International Economics - 7th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york - 2010 .

7- Dominick Salvatore - International Economics - Trade and Finance - 10th Ed. - John Wiley&Sons INC. -2011.

8- Dr.H.L. Alhuja - Modern Economics - 15th Ed. - S. Chand & Company ltd - Delhi- 2010.

9- Frank Fabobozzi - Capital Market - 2nd Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york - 1996 .

10- Geoffrey A.Hirt - Investment Mangment - 10th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york -2010.

11- Irvin B.Tucker -Economics For Today`s World - 5thEd.- Thomson-South Wistern - 2008 .

12- Philip Kotler - Gary Armstrong - Principles Of Markiting - 12th Ed. - Pearson Hall - 2008.

13- Robert C.Feenstra - Alan M.Taylor - International Economic - 2nd Ed. - Pearson Hall - 2008 .

14- Roger Leroy Miller - Daniel K.Benjamin - Douglass C.North - The Economic of Puplic Issues - 16th Ed. - Pearson Hall-2010.

15- Stephen D. Williamson - Macro Economic - 4th Ed. - Pearson Hall - 2011 .

16- Walter H. Duda - Cement - Data- book - International Process Engineering In The Cement Industry - Berlin -1977.

ABSTRACT

The foreign direct investment of important phenomena in the contemporary global economy and despite the fact that this phenomenon has emerged since the mid-twentieth century, but it took space important in the global economy during the late twentieth century in terms of the development of capitalism ideas and control over the world after the collapse of the Soviet Union (the camp Socialist) and the emergence of thought of globalization and this thought took control of most of the world that these reasons and others have made foreign direct investment turn into a suitable solution to many of the problems of the economies of developing countries have promised him the best for funding loans that are a burden on the pitch rather than the means the national economy, foreign investment in Iraq mainstay for the development of industrial sectors, agricultural and service, that the industrial sector is the need to legislation and facilities to develop it through the stimulus means and the incentive and the industrial movement in the country needs to create a favorable investment climate would help bring foreign investment and to give importance to the subject of this investment to exploit the economic resources untapped and provide new opportunities for the unemployed Vdilan transfer of modern Altkoggio and raise the productive sectors ability through economic stability and boliticien , economic and converting the profites of investors , departing from the duty of foreign investment in the development of other sectors of the economy except oil to addresses the economy unilateral renter economic in Iraq being dependent on the oil sector by 95% as it is unbelievable depends on any of the countries on the one economic resource in financing expenses.

The Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Karbala`a University
Administration and Economics College
Department of Economic

Economic analysis of the opportunities for foreign direct investment in Iraq - A model of Karbala Cement Plant

A search Submitted To

The Council of the College of Administration and Economics
University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirement for the Master Degree

In Economical Scinces

By Ameera Aboud Merza Alakraa

Under the supervised by

ASS.Prof. Dr. kadhim Sa`ad Abdul Ridha Ala`raji

2015A.H 1436A.D